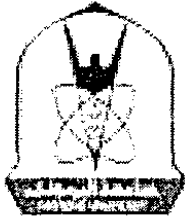


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

المشكل اللغوي في القرآن الكريم:

مستوياته وأسبابه

The Linguistic Problem in the Study of Quran: Its
Levels and Reasons

إعداد الطالب

زياد سلطي نهار مستريحي

إشراف الأستاذ الدكتور

سلمان القضاة

2011م

المشكل اللغوي في القرآن الكريم : مستوياته وأسبابه

The Linguistic Problem in the Study of Quran: Its Levels and Reasons

إعداد الطالب

زياد سلطي نهار مستريحي

بكالوريوس في اللغة العربية، جامعة اليرموك، 1999

ماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، 2003

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص اللغة والنحو

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

وافق عليها

أ. د. سلمان محمد القضاة..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ اللغة والنحو، جامعة اليرموك.

أ.د. سمير شريف إستيتية..... عضواً

أستاذ اللسانيات، جامعة اليرموك.

أ.د. مخيمر صالح موسى..... عضواً

أستاذ الأدب وعلوم القرآن، جامعة اليرموك.

أ.د. رسلان أحمد بني ياسين..... عضواً

أستاذ اللسانيات، جامعة اليرموك.

أ.د. عبد القادر مرعي الخليل..... عضواً

أستاذ النحو واللغة، جامعة مؤتة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى التي كنت استلهم منها نور العطاء بدعائها الدائم إلى أمي

إلى الذي لم يأل جهداً في تقديم دعمه الموصول إلى أبي

إلى المصدر الذي استلهمت منه معنى الثبات والصبر إلى زوجي

إلى قرّة العين ورعشة الفؤاد إلى أبنائي أحمد وراما ومحمد

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل



إنه ليسعدني ويشرفني أن أتقدم بعميق الامتنان، وعظيم الشكر والتقدير إلى كل من قدم العون والنصح والإرشاد، لإخراج هذا العمل على هذه الصورة. فأتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور سلمان القضاة الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الدراسة، والذي لم يدخر جهداً في إسداء توجيهاته وآرائه، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى أستاذي الدكتور سمير إستيتية الذي لم يأل جهداً في تقديم التوجيهات القيمة عند اختيار موضوع هذه الدراسة، فقد شرفني بتفضله متابعة خطة الدراسة، وتقديم آرائه وملاحظاته القيمة فجزاه الله عنا خير الجزاء.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الميمونة التي وافقت على قبول مناقشة هذا العمل، وأدعو الله للجميع بموفور الصحة وطول العمر، وجزا الله الجميع جنات الفردوس نزلاً.

ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	الفهرس
م	الملخص باللغة العربية
1	مقدمة
5	الفصل الأول: المشكل: تعريفه والفرق بينه وبين المجلد والمتشابه
8	أولاً: المشكل
8	1. تعريف المشكل لغة
9	2. تعريف المشكل اصطلاحاً
12	ثانياً: المجلد
12	1. تعريف المجلد لغة
13	2. تعريف المجلد اصطلاحاً
18	الفرق بين المشكل والمجلد
19	ثالثاً: المتشابه
19	1. تعريف المتشابه لغة
19	2. تعريف المتشابه اصطلاحاً
24	الفرق بين المشكل والمتشابه
25	الفصل الثاني: المشكل في دلالة الكلمة المفردة

أولاً: التضاد	30
تعريفه	30
1. المسجور	35
2. وأسروا	37
3. الصريم	40
4. وراءهم	42
5. عسّس	44
قائمة ببعض ألفاظ الأضداد في القرآن	46
ثانياً: المشترك اللفظي	51
تعريفه	51
1. العابدين	58
2. النجم	59
3. الريحان	62
4. تتلوا	64
5. أمة	66
ثالثاً: الترادف	68
تعريفه	68
1. الإيناس	71
2. الضنين	73
3. العام والسنة	77

81	4. البدن والجسد والجسم.....
88	5. انبجست وانفجرت.....
91	رابعاً: مخالفة المعنى الأشهر في اللغة.....
91	1. ضحكت.....
95	2. برداً.....
98	3. ينصره.....
99	4. فومها.....
101	5. صفأ.....
102	خامساً: اختلاف اللغات أو اللهجات.....
103	1. تخوف.....
105	2. أمانئهم.....
107	3. مرجواً.....
109	4. اجتبيئها.....
110	5. ييأس.....
113	الفصل الثالث: المشكل في الدلالة الصرفية.....
114	أولاً: الإشكال الناتج عن العدول عن المطابقة في العدد.....
115	أولاً: أفراد ما حقه أن يجمع.....
115	1. إماماً.....
117	2. رفيقاً.....
119	3. سمعهم.....

4. الدبر 120
5. ذنب 122
- ثانياً: جمع ما حقه الأفراد 123
1. خاضعين 124
2. بصائر 126
3. جمع الضمائر في (نورهم)، (وتركهم)، (لا يبصرون) 127
- ثالثاً: جمع ما حقه التثنية 128
1. يختصمون 129
2. طائعين 130
3. جمع الضمير في (لحكمهم) 131
4. جمع الضمير في (ونصرناهم) 133
- رابعاً: أفراد ما حقه التثنية 134
1. أفراد الضمير في (إنها) 134
2. أفراد الضمير في (ينفقونها) 136
3. أفراد الضمير في (يرضوه) 138
4. رسول 139
- خامساً: تثنية ما حقه الأفراد 141
- تثنية (جنات) 141
- سادساً: دلالة اللفظ الواحد على الأفراد والجمع معاً 144
1. الطوفان 144

145	2. الصور
146	3. السلوى
148	4. الرفرف
149	5. رهان
150	ثانياً: الإشكال الناتج عن عدم المطابقة في التذكير والتأنيث
156	1. قريب
164	2. رميم
165	3. خاضعين
167	4. تذكير العدد (عشر)
169	5. بصيرة
170	6. قريباً
171	ثالثاً: الإشكال الناتج عن تناوب معاني الصيغ الصرفية
172	أولاً: مشكل في دلالة (فاعل)
173	1. دافق
174	2. عاصم
177	3. راضية
178	4. انطاغية
180	5. باقية
181	ثانياً: مشكل في دلالة مفعلة

181	- مبصرة
183	ثالثاً: مشكل في دلالة فَعُول
184	1. نصوحاً
184	2. طهوراً
185	3. زبوراً
186	رابعاً: مشكل في دلالة فَعِيل
186	1. بديع
188	2. حكيم
188	3. كظيم
189	4. رهينة
191	5. رقيم
192	6. حفيظ
192	خامساً: مشكل في دلالة مفعول
192	1. مأتياً
194	2. مستوراً
196	3. المفتون
197	4. مهجوراً
198	سادساً: مشكل في دلالة اسم التفضيل
199	1. أهون
201	2. أعلم

202	3. أحق
204	4. أحب
205	5. أظهر
207	- خير
209	سابعاً: مشكل في دلالة أفعال الصفة المشبهة.....
209	- أعمى
211	ثامناً: مشكل في دلالة فَعَلَ
211	1. بخس
212	2. صفأ
213	3. عورة
214	تاسعاً: مشكل في دلالة فَعَلَ
214	1. رغداً
215	2. رصداً
216	عاشراً: مشكل في دلالة فَعَلَ
216	- بدعاً
218	حادي عشر: مشكل في دلالة فُعِلَ
218	- نكراً
220	الخاتمة
223	المصادر والمراجع
241	الملخص باللغة الإنجليزية

تناولت هذه الرسالة دراسة المشكل اللغوي في القرآن الكريم، وقد جاءت في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، فالفصل الأول تم فيه تعريف المشكل والتفريق بينه وبين المتشابه والمجمل. أما الفصل الثاني، فقد خصص للبحث في مظاهر المشكل في دلالة الكلمة المفردة في القرآن الكريم، وقد وقع هذا الفصل في خمسة مطالب؛ مشكل يرد إلى ظاهرة التضاد، ومشكل يرد إلى ظاهرة المشترك اللفظي، ومشكل يرد إلى ظاهرة الترادف، ومشكل يرد إلى ظاهرة مخالفة اللفظ للمعنى المشهور في اللغة، والمطلب الأخير المشكل الذي يرد إلى ظاهرة اختلاف اللغات أو اللهجات.

وأما الفصل الثالث، فقد تناول المشكل في القرآن الكريم من ناحية الدلالة الصرفية وقد وقع كذلك في أربعة مطالب؛ مشكل ناتج عن الاختلاف في أصل اللفظ واشتقاقه، ومشكل ناتج عن العدول في المطابقة في العدد، ومشكل يرد إلى عدم المطابقة في التذكّر والتأنيث، والمطلب الأخير المشكل الناتج عن تناوب المعاني في الصيغ الصرفية. وأخيراً الخاتمة، وقد تضمنت مجموعة النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة.

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله الأطهار، وأصحابه

المنتجبين الأخيار، وبعد:

لقد شرف الحق - تبارك وتعالى - هذه اللغة بمعجزة القرآن، وألهمها من فنون القول وأسرار البيان والإعجاز ما جعلها تعلو فوق اللغات جميعاً، فكان القرآن بحق كتاباً ليس مثله كتاب، لا من قبله ولا من بعده، وما من شك في أنه كان الباعث الأول للنهضة اللغوية والأدبية، والرائد الأول الذي أذكى روح البحث والتأمل لدى أهل اللغة قديماً وحديثاً، فبه نشأت الأبحاث والعلوم، وبه ازدهرت المعارف والفنون، وفيه صنف الأولون واللاحقون، محاولين كشف مكنونات أسرارهِ التي لا تتضب، فألفوا في تفسيره وإعرابه، ودرسوا محكمه ومتشابهه ومجمله، وبحثوا في غريبه، وتعرضوا إلى أسرار نظمهِ وإعجازه، واستلهموا منه فنون البلاغة والبيان في نظم الكلام.

وكان مما يتصل بمجمل هذه الدراسات القرآنية مسألة مهمة جداً، كان قد نبه إليها بعض علمائنا منذ فجر النهضة، وهي ظاهرة المشكل، وهي ظاهرة نشأت نتيجة اختلاف العلماء في تفسير بعض ألفاظ القرآن الكريم، ونشأت كذلك نتيجة ادعاءات وافتراءات الزنادقة الذين كانوا يعترضون على كثير من ألفاظ القرآن الكريم. وهو خلاف ربما تعود جدوره إلى عصور الإسلام المبكرة، فهب الذين يغارون على دين الله سبحانه إلى المضي في التأليف في هذه الظاهرة محاولين كشف وجود هذه الخلاف بين العلماء . حول ألفاظ القرآن الكريم.

وقد ذكر ابن النديم من هؤلاء العلماء ابن عيينة الذي ألف كتاباً في هذا الجانب بعنوان (جوابات القرآن). والفضل بن سلمة في كتابه (ضياء القلوب في معاني القرآن وغريبه

ومشكلة) وأبو الحسن علي بن عيسى بن داوود بن الجراح الوزير في كتابه (معاني القرآن وتفسيره ومشكلة) (1). والذي يبدو أن هذه الكتب الثلاثة لم تصل إلينا.

ولعل أشهر كتاب وصل إلينا في ظاهرة المشكل هو كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، وكان ابن قتيبة في هذا الكتاب مدفوعاً في تأليفه للرد على الزنادقة الذين كانوا يعترضون على بعض التعبيرات والاستعمالات اللغوية في القرآن، كما كانوا ينتقدون آيات أخرى تبدو لهم متعارضة المعنى، فقام ابن قتيبة بدحض اعتراضات وإدعاءات هؤلاء بتقديم الحلول للمشكلات التي أثاروها.

وكان من العلماء من ألف في هذه الظاهرة أيضاً مكي بن أبي طالب القيسي، فسألف كتابه المشهور (مشكل إعراب القرآن) وهو من الكتب المتفردة في مادتها وأسلوبها، غز يبحث فيما أشكل من إعراب القرآن، فيفسره ويذكر علله، معتمداً السهولة والإيجاز (2).

إن هذين الكتابين - كتاب تأويل مشكل القرآن، ومشكل إعراب القرآن - وهما بحق بحق أشهر كتابين في ظاهرة المشكل، إلا أن كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة بحاجة إلى نظرة استبطانية لتؤذن باستشراف المحتكمات التي صدر عنها ابن قتيبة في تصنيفه له، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن بعضاً من مظاهر الإشكال حول كثير من ألفاظ القرآن لم يتعرض لها ابن قتيبة، من مثل الإشكال الذي يرد إلى ظاهرة الترادف، والإشكال الذي يرد إلى ظاهرة الاختلاف في أصل اللفظ واشتقاقه ونحو ذلك، وكل ذلك ما زال بحاجة إلى مزيد من طول البحث وعميق الاستقصاء.

(1) انظر مقدمة كتاب فوائد في مشكل القرآن، لسلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق الدكتور سيد رضوان علي الندوي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط1، 1967، ص14.

(2) انظر مقدمة تحقيق كتاب مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين السواس، دار اليمامة، دمشق، ط2، 2000، ص5.

أما كتاب مشكل إعراب القرآن فكان موضوعه البحث فيما أشكل من الإعراب في كثير من ألفاظ القرآن، فكان جانب الإعراب هو المسيطر على هذا الكتاب، وهذا هو الغرض الذي سعى إليه مكي - رحمه الله - فكان معنياً بالدرجة الأولى بالكشف عن الوجوه الإعرابية المحتملة، ولم يكن معنياً بالكشف عن وجوه الإشكال في الدلالة اللغوية أو الصرفية مثلاً وإن كان يحرص على مناقشة كثير من القضايا اللغوية والصرفية في كثير من السياقات.

ومن هنا تتأتى أهمية البحث في هذا الجانب، بأنه حاول أن يقدم رؤية في دراسة ظاهرة المشكل في القرآن الكريم، وفق منهج ينسجم مع مقتضيات الدرس اللغوي، ليتناول دراسة المشكل على مستويين من مستويات اللغة، مستوى دلالة الكلمة المفردة، ومستوى دلالة البنية الصرفية، ونأى في ذلك عن دراسة المشكل من الناحية التركيبية أو الإعرابية، لأن هذا الجانب نال حظه من البحث والدراسة.

ونظراً لطبيعة الموضوع الذي تقدمه هذه الدراسة، فإن فيه من جوانب السعة ما لا يحتمل، ولذا ارتأى البحث أن يقف عند حد ما أتيح له من الآيات التي أشكلت على العلماء، ثم النظر فيها، ثم محاولة تبويبها وفق المظهر الذي تنتسب إليه هذه الآية أو تلك، ثم الاكتفاء بعرض بعض من الشواهد على كل مظهر. وكان ذلك كله يستدعي جهداً وصبراً عظيمين، ويتطلب في الوقت نفسه قدرة على استيعاب الآراء المتعددة في المسألة الواحدة، ومن ثم مناقشتها ومحاولة التوفيق بينها، أو ترجيح بعضها على الآخر، أو اتخاذ رأي فيه من الاستقلالية ما لا فيه إجحاف بحق اللغة وأهلها.

وقد وقعت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، فأما الفصل الأول فقد قدم فيه الباحث تعريفاً لمصطلح المشكل من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، واستعرض جل الآراء التي قالها العلماء فيه، ثم بسط القول في التفريق بينه وبين مصطلحين مهمين يتصلان به أيما اتصال،

وهما مصطلح المتشابه ومصطلح المجمل، فكان للعلماء في ذلك كله آراء ووجهات نظر، وقد حاول البحث أن ينظر في مجمل هذه الآراء محاولاً التوفيق فيما بينها ما أمكن، ثم الخروج بإطار واضح يميز المشكل عن المتشابه والمجمل.

وأما الفصل الثاني، فقد تناول دراسة المشكل اللغوي من حيث الدلالة على مستوى الكلمة المفردة، فحاول أن يقدم رؤية واضحة عن مظاهر هذا الإشكال، فبعد استقصاء ما تيسر مما ينتسب من أي المشكل إلى هذا المستوى، تبين أن هذا الإشكال يرد إلى خمسة مظاهر، تناولها اجتهد البحث بدراستها وتحليلها، فكان من الإشكال ما يرد إلى ظاهرة التضاد في اللغة، ومنه ما ينتسب إلى ظاهرة المشترك اللفظي، ومنه ما ينتسب إلى ظاهرة الترادف، ومنه كذلك ما ينتسب إلى ظاهرة مخالفة اللفظ للمعنى المشهور في اللغة؛ وآخر مطلب كان الإشكال الذي يرد إلى ظاهرة اختلاف اللغات أو اللهجات.

وأما الفصل الثالث فقد درس المشكل من ناحية الدلالة الصرفية، فبحث في مظاهر الإشكال في دلالة البنية الصرفية، فوقعت تلك المظاهر في ثلاثة مطالب، أولها الإشكال الناتج عن العدول في المطابقة في العدد، وثانيها الإشكال الناتج عن عدم المطابقة في التذكير والتأنيث، وآخرها الإشكال الذي يرد إلى ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية.

هذا وأناي لأعلم، أن الإنسان يخطئ ويصيب، فإن كنت أصبت فذلك بفضل من الله وتوفيقه، وإن كنت قد أخطأت فما ذلك إلا من النفس الضعيفة، وأنني لأستغفر الله من كل خطأ، فهو سبحانه عالم بخالص نيتي، وهو عليم بذات الصدور.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

اللفظ واللفظ
زما زما زما زما زما زما

المشكل : تعريفه والفرق بينه وبين المجل والمتشابه

الفصل الأول

المشكل : تعريفه والفرق بينه وبين المجلد والمتشابه

لاشك في أن معرفة ظاهرة المشكل في القرآن الكريم، والبحث في أوجهها، والكشف عن أسباب وجود هذه الظاهرة - تعد ذات أهمية بالغة؛ ذلك لأن خطاب القرآن الكريم للمسلمين هو تكليف لهم، ولذا يتوجب علينا كمسلمين إدراك حقيقة هذه الظاهرة وما شاكلها، حتى يتسنى لنا القيام بواجب التكليف، ومن ثم لا غنى لأي عالم أو باحث أو دارس من معرفة في هذا الميدان، أو على الأقل معرفة شيء من جوانبه؛ لأنه يعتبر من الدعائم الأساسية في علم التفسير أو علوم القرآن بشكل عام، فضلاً عما يجنيه من ثمار طيبة من خلال الكشف عن بعض وجوه الإعجاز القرآني، ومن الكشف عن كثير من وجوه البلاغة وأسرارها الجميلة. هذا بالإضافة إلى أن البحث في ميدان كهذا يكون له عظيم الأثر في الرد على الطاعنين في كتاب الله - سبحانه وتعالى-، والمشككين في كثير من الحقائق التي جاء بها القرآن العظيم.

إن ظاهرة المشكل في القرآن الكريم - إلى جانب ظواهر أخرى بالطبع - قد تشكل عائقاً أمام الكثيرين ممن يقرأون القرآن ويحفظونه؛ فكثيراً ما يروق لهم أن يقرأوا القرآن بين الحين والآخر، ويمرروه على قلوبهم حيثما يأوون إلى فراشهم أو في أوقات فراغهم، أو وهم مسافرون، أو غير ذلك، فيتلون القرآن، ويرددون آياته، وبعد قليل يتوقفون. والسبب في ذلك ما يعترضه من لبس في فهم بعض الآيات أو المفردات، فلا يملك القارئ حينئذ سوى التوقف عن القراءة، حتى تتيسر له العودة إلى المصحف الكريم، أو إلى كتب التفسير ليتأكد من المعنى الحقيقي لهذه الكلمة أو تلك.

فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ - وإن نزل بلغه العرب، وجاء موافقاً لأساليبهم الخطابية - إلا أن كثيراً من دقائقه لا تتجلى إلا بعد السؤال والبحث وطول النظر، وهذا الأمر ليس جديداً، بل كان يحدث شيء من هذا في زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وخير دليل على ذلك⁽¹⁾، أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا قد سألوا الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن معنى الظلم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾⁽²⁾. فقالوا له: وأينا لم يظلم نفسه؟ ففسره النبي - صلى الله عليه وسلم - بالشرك، واستدل عليه بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁾. ومن ذلك أيضاً حديث عدي بن حاتم، قال: لما نزلت: ﴿حَقٌّ يَتَبَيَّنُ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾⁽⁴⁾. قال: عمدت إلى عقال أسود، فجعلت أنظر في الليل، ولا يستبين لي، فعدوت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكرت له ذلك، فقال: إنما ذاك بياض النهار من سواد الليل⁽⁵⁾.

هذا ومع مرور الزمن، أخذ يتسع نطاق ما استغلق فهمه، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، أبرزها تباعد الزمن عن عهد نزول القرآن، وقصور المدارك عن معرفة أسرار العربية وأحكامها.

إن ظاهرة المشكل في القرآن الكريم إذاً، ظاهرة واسعة، تشتمل على جوانب كثيرة جداً ومتشعبة، وقد يطول البحث في هذه الظاهرة إلى درجة قد تصعب معها الإحاطة بكل

(1) انظر الألوسي: أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، بلا تاريخ، 207/7.

(2) الأنعام/ 82.

(3) لقمان/ 13.

(4) البقرة/ 187.

(5) انظر الألوسي، روح المعاني، 67/2.

جوانبها، ولكن قبل البدء بمناقشة هذه الظاهرة ارتأى البحث في هذا الفصل أن يميز المشكل عن ظاهرتين مهمتين تتقاربان معه أيما تقارب وهما ظاهرتا المجمل والمتشابه. وفيما يلي مناقشة لهذه الظواهر جميعاً.

أولاً: المشكل

1. تعريف المشكل لغةً

المشكل اسم فاعل من الفعل (أشكَل)، تقول: فلان أشكَل عليه الأمر إذا خفي، وقيل إن أصل مادة الكلمة من المماثلة، قال ابن فارس: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة. تقول: هذا شكل هذا، وهذا دخل في شكل هذا"⁽¹⁾.

والمشكل أيضاً الالتباس والاختلاط، جاء في اللسان "وأشكَل الأمر: التسبب. وأمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكلة أي لبس". وفي حديث علي كرم الله وجهه: وأن لا يبيع من أولاد نخل هذه القرى وديّة حتى تُشكِل أرضها غراساً، أي حتى يكثر غراس النخل فيها، فيراها الناظر على غير الصفة التي عرفها بها، فيُشكِل عليه أمرها..... والأشكَل من الإبل والغنم: الذي يخلط سواده حمرة، كأنه قد أشكَل عليك لونه وتقول: إن فيه لشكلة من لون كذا وكذا، كقولك: أسمر فيه سُكْلَة من سواد.... وشكْلَة: لوانان فيه سواد وصفرة سمجة.... وأشكَل عليّ الأمر إذا اختلط، ومنه قيل للأمر المشتبه مشكل"⁽²⁾.

(1) ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1991، مادة (شكل).

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1999، مادة (شكل).

2. تعريف المشكل اصطلاحاً

لقد اختلف علماء وأئمة المسلمين في تعريفهم لمصطلح المشكل، وذلك تبعاً لاختلافهم في المذهب. فقد عرفه الإمام الزركشي بقوله: "هو ما أوهم التعارض بين الآيات، وكلام الله سبحانه منزه عن الاختلاف"⁽¹⁾. فهذا التعريف يظهر أن صاحبه قصر المشكل على ما أوهم تعارضاً، حتى أنه وضعه تحت عنوان: "مشكل القرآن وموهم الاختلاف والتناقض"⁽²⁾.

وذهب صاحب التوقيف إلى تعريفه تعريفاً أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح، فقال: "المشكل هو الداخل في أشكاله؛ أي أمثاله وأشباهه مأخوذ من قولهم: أشكل أي صار ذات شكل، كما قال: أحرّم إذا دخل في الحرم، فصار ذا حرمة"⁽³⁾.

وذهب الإمام عبد العزيز البخاري، والإمام السرخسي، إلى ما ذهب إليه صاحب التوقيف، ولكن مع الإشارة إلى أن المشكل لا يعرف المراد منه إلا بدليل، قال عبد العزيز البخاري: "إن المشكل اسم لما يشتبه المراد منه، بدخوله في أشكاله، على وجه لا يعرف المراد منه إلا بدليل، يتميز به من بين سائر الأشكال"⁽⁴⁾.

وقد فسر الإمام عبد العزيز البخاري والإمام السرخسي علة هذا الإشكال، بأنه إما لغموض في المعنى أو لاستعارة بديعة، ومن نظائر الغموض في المعنى عندهما قوله تعالى:

(1) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1391هـ، 2/269.

(2) المرجع نفسه، 2/269.

(3) المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1990، 1/657.

(4) البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البردوي، الناشر الصدف ببلشرز كراتشي باكستان، 2/36. وانظر السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1973، 1/169.

﴿ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾⁽¹⁾. فلفظ (أنى) مشكل لخفاء معناه، بسبب اشتراكه بين معنيين، هما

(أين) و (كيف)، ومن تظافر الغموض بسبب الاستعارة البديعة قوله - سبحانه وتعالى -

﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ ﴾⁽²⁾. فاللباس لا يذاق، ولكنه يشمل الظاهر، ولا أثر له

في الباطن، والإذاقة أثرها في الباطن، فاستعيرت الإذاقة لما يصل من أثر الضرر إلى

الباطن، واستعير للشمول، فكان المعنى: فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف؛ أي أن أثرهما

واصل إلى بواطنهم مع كونه شاملاً لهم⁽³⁾.

وقال الجرجاني: "المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب"⁽⁴⁾. وهو بهذا

التعريف يذهب إلى ما ذهب إليه الإمام عبد العزيز البخاري والإمام السرخسي. ومعنى الطلب

والتأمل، أن ينظر - أولاً - في مفهومات اللفظ جميعاً فيضبطها، ثم يتأمل في استخراج المراد

منها، ومن ذلك مثلاً، النظر في كلمة (أنى) في الآية الكريمة: ﴿ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾

فوجدت مشتركة بين معنيين، وهما معنى (أين) ومعنى (كيف)، وهذا هو الطلب. ثم يكون

التأمل في هذين المعنيين؛ لتحديد المعنى المقصود، فوجد هذا اللفظ بمعنى (كيف)؛ لأنه لا

يجوز إتيان المرأة من أي مكان، فتعين أن يكون المراد جواز الإتيان باعتبار الكيفية، لا

باعتبار من أين شاء⁽⁵⁾.

(1) البقرة/ 223.

(2) النحل/ 112.

(3) انظر عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 36/2، والسرخسي، أصول السرخسي، 168/1.

(4) الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ، 276/1.

(5) انظر عبد العزيز النجاري، كشف الأسرار، 36/2، والسرخسي، أصول السرخسي، 168/1.

وإلى ذلك ذهب جمهور المحدثين، وبخاصة الأصوليون، فذهبوا إلى أن المشكل: "هو

ما خفيت دلالاته على المعنى المراد منه، خفاءً ناشئاً من ذات الصيغة أو الأسلوب، ولا يدرك إلا بالتأمل والاجتهاد"⁽¹⁾.

إن المشكل إذاً، غموض ناشئ من اللفظ أو الأسلوب، إذ لا يدل بذاته على المعنى المراد، ولهذا لا يمكن تطبيقه، أو العمل به إلا بعد الاجتهاد القائم على الأدلة من النصوص، أو القرائن، أو حكمة التشريع التي ترجح المعنى المراد في غالب ظن المجتهد وإزالة الإشكال والغموض.

ومن أمثلة المشكل من جهة اللفظ عند المحدثين، لفظ (القرء) في قوله تعالى:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾⁽²⁾. فالقرء لفظ مشترك بين معنيين هما (الحيض) و (الطهر)، وهذان المعنيان لا يمكن الجمع بينهما، والشارع قد قصد واحداً منهما، وترك للاجتهاد ترجيحه بالقرائن والأدلة. فذهب فريق إلى أن المراد هو الحيض، وذهب فريق آخر إلى أن المراد هو الطهر وكل فريق منهما يقدم من الأمثلة ما يثبت به صحة ما ذهب إليه⁽³⁾.

ومن أمثلته المشكل من جهة الأسلوب قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ

قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا

(1) محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة 1997، ص 95.

وانظر طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،

الاسكندرية، (د.ط) 1983، ص 203

(2) البقرة/128.

(3) انظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 96-98.

الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْبَيْتِ (١). فقد أشكل المعنى في هذا الأسلوب، أي المقصود في قوله

تعالى: ﴿أَوْ يَتَّبِعُوا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْبَيْتِ﴾ أم (الزوج) أم (الولي)؟ فذهب فريق إلى

أن المقصود هو الزوج، وذهب فريق آخر إلى أن المقصود هو الولي (٢).

ثانياً: المجمل

1. تعريف المجمل لغة:

يطلق لفظ المجمل في اللغة بمعانٍ متعددة فيأتي بمعنى الكلام الموجز، ويطلق أيضاً

ويراد به الكلام المبهم، فتقول: أجملت الشيء، إذا أبهمته ولم توضحه للمخاطب، ويقال: جملَ

الشيء يُجْمَلُ جَمَلًا، إذا جُمع عن تفرق. وأجمل الحساب ونحوه إذا جُمع. والجُملة جماعة

الشيء من الحساب وغيره، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً

وَاحِدَةً﴾ (٣). وفي حديث القدر قال الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "كتابٌ فيه أسماء أهل

الجنة والنار، أجمل على آخرهم، فلا يزداد فيهم ولا ينقص" (٤).

ويأتي لفظ المجمل بمعنى المُحصَّل، تقول: جَمَلْتُ الشيء إذا حصَلته، ويطلق المجمل

كذلك بمعنى المخلوط، وفي الحديث الشريف: "لعن الله اليهود، حرّمت عليهم الشحوم فجملوها،

وباعوها، وأكلوا أثمانها" (٥).

(١) البقرة/237.

(٢) انظر محمد فتحي دريني، المناهج الأصولية، ص 102-103

(٣) الفرقان: 32.

(٤) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمل)، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (جمل).

(٥) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمل)، وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (جمل).

ويستعمل هذا اللفظ أيضاً بمعنى الاعتدال في الشيء، يقال: أجمَلْتُ الصنِيعَةَ عند فلان،

وأجمَل في صنِيعه، وأجمَل في طلب الشيء؛ أي اتأد واعتدل فلم يفرط⁽¹⁾.

2. تعريف المَجْمَل اصطلاحاً

نقل الإمام أبو علي الآمدي تعريف بعض علماء وأئمة المسلمين لمصطلح المَجْمَل بقوله: "عرفه بعض أصحابنا فقال: هو اللفظ الذي لا يفهم منه عند الإطلاق شيء"⁽²⁾. وقد تعقب الإمام الآمدي هذا القول، وأشار إلى هذا التعريف بأنه فاسد؛ لأن هذا التعريف يشير إلى تعريف الشيء بنفسه، وعنده أن تعريف الشيء بنفسه ممتنع، فضلاً عن أن التعريف السابق يشمل اللفظ المهمل، وهو اللفظ الذي لم يوضع للدلالة على شيء. ووجه شمول التعريف للفظ المهمل، أنه لفظ لا يفهم منه عند الإطلاق شيء، فصدق بذلك عليه التعريف، مع أن اللفظ المهمل ليس بمَجْمَل؛ لأن الإجمال والبيان من صفات الألفاظ الدالة، والمهمل لا دلالة له، وبذلك دخل في التعريف ما ليس بمَجْمَل⁽³⁾.

وأشار الآمدي كذلك إلى أن التعريف السابق لا يشمل اللفظ المتردد على وجوه متعددة، كالمشترك، كلفظ العين في مقولة: (رأيت عيناً غير جارية) فقد فهم منه أن المراد عين غير جارية، ومع ذلك فلا زال اللفظ مجملاً؛ لاشتراكه بين معانٍ أخرى كالعين الباصرة والجاسوس⁽⁴⁾.

(1) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمل).

(2) الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، دار

الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1984، 3-9.

(3) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 9/3.

(4) انظر، المرجع نفسه، 9/3.

وبعد هذا التعليق اختار الأمدي أن المجمل هو: "ما له دلالة على أحد أمرين، لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه"⁽¹⁾. ثم شرح هذا التعريف، فقال: "قولنا: (ما له دلالة) ليعم الأقوال والأفعال، وغير ذلك من الأدلة المجملة، وقولنا: (على أحد أمرين) احتراز عما لا دلالة له إلا على معنى واحد، وقولنا: (لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه) احتراز عن اللفظ الذي هو ظاهر في معنى، وبعيد في غيره، كاللفظ الذي هو حقيقة في شيء، ومجاز في شيء"⁽²⁾.

وعلى نحو مما ذهب إليه الإمام الأمدي، ذهب الإمام ابن السبكي، فقال: "المجمل ما لم تتضح دلالاته، والمراد ما له دلالة غير واضحة، فلا يراد المهمل.... وخرج المبيّن لاتّضح دلالاته"⁽³⁾. وإلى ذلك ذهب الإمام ابن الحاجب⁽⁴⁾.

وقال أبو الحسين البصري: "المجمل هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء"⁽⁵⁾. ويبدو أن تعريف الإمام البصري هذا فيه إشارة إلى الألفاظ ذات المعاني المشتركة، وذكر مثل هذا

(1) المرجع نفسه، 11/3.

(2) المرجع نفسه، 11/3.

(3) انظر العطار، حسن بن محمد، حاشية العطار على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1983، 93/2.

(4) انظر ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، حاشية سعد الدين التفتازاني، المطبعة الأميرية 1998، 158/2.

(5) البصري، أبو الحسن محمد بن علي الطيب، المعتمد في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1990، 317/2.

التعريف الإمام القرافي⁽¹⁾. وعرفه أبو يعلى الفراء الحنبلي بقوله: "وأما المجمل فهو ما لا ينبئ عن المراد بنفسه، ويحتاج إلى قرينة تفسيره"⁽²⁾ ومثل ذلك قال القفال⁽³⁾.

وذهب الإمام فخر الدين البزدوي في تعريفه للمجمل إلى القول بأن المجمل: "ما ازدحمت فيه المعاني، واشتبه المراد اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار، ثم الطلب، ثم التأمل"⁽⁴⁾.

وقد تعقب بعض العلماء تعريف الإمام البزدوي فقالوا، "أما تعريف الإمام البزدوي للمجمل على هذا النحو، فإنه على الرغم من أنه يشير إلى أن المشرع هو المرجع في التفسير، بقوله: "بالرجوع إلى الاستفسار"، لكن المجمل أوسع مفهوماً مما ذكر، إذ الذي تزدهم فيه المعاني هو المشترك، ولعله أراد به (المشترك) الذي لم تقم قرائن تعيين المجتهد على تبين المعنى المراد؛ إذ لو قامت لكان المشكل، على أن المشترك بهذا المعنى، لم يرد في الشريعة ولا يقع به التكليف، أما المجمل فأكثر صوره وقوعاً، هو اللفظ الذي نقل من معناه اللغوي إلى معنى شرعي خاص، قصده المشرع، ولا يفهم إلا من جهته، فيتولى تفسيره كاملاً أو غير كامل فيفسح بذلك مجالاً للاجتهاد، وهذا النوع من المجمل لا تزدهم فيه المعاني؛ لأن لفظ (الصلاة) مثلاً في اللغة الدعاء، وكذلك الربا بمعنى الزيادة، والسبب في الإبهام هو إلغاء الشارع المعنى اللغوي من اللفظ، وتضمينه معنى شرعياً"⁽⁵⁾.

(1) انظر القرافي، شهاب الدين أبو العباس، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1973، ص 274.

(2) أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين بن محمد الحنبلي، العدة في أصول الفقه، تحقيق أحمد بن علي المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1980، 142/2.

(3) انظر الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 2001، ص 167.

(4) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار على أصول البزدوي، 54/1.

(5) انظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 108.

وعلى ذلك فإن تعريف المَجْمَل هو اللفظ الذي خفيت دلالاته على المراد منه، خفاءً ناشئاً من ذاته، ولا يمكن إدراك المعنى المراد منه إلا ببيان من الشارع، ثم الاجتهاد بالرأي إذا اقتضى شمول البيان ذلك⁽¹⁾.

ومن أمثلة المَجْمَل قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ

نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾⁽²⁾. فهذه الآية

الكريمة شرعت مبدأ التوريث للنساء من تركة مورثهن المتوفى، فجعلت لهن نصيباً مفروضاً كما للرجال، غير أن هذا النصيب مجمل في مقداره، ولا يمكن تبیین هذا المقدار لكُل من الرجال والنساء، وأحوال توريثهم، وطرق التوريث، إلا من قبل المشرع نفسه، وبذلك يبقى النص معطلاً فهماً وتطبيقاً حتى يرد التفسير من المشرع؛ لأن كل ما أفادته الآية الكريمة أنها جعلت للرجال نصيباً، وللنساء نصيباً مفروضاً في الإرث على وجه الإجمال، دون تبیین أو تفصيل لهذا النصيب الذي يخص كلاً من الفريقين، ثم تولى القرآن الكريم نفسه في آيات المواريث في سورة النساء تفصيل هذا المَجْمَل، كما تولت السنة كذلك بيان هذا الإجمال⁽³⁾.

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَنَّى عَلَيْكُمْ﴾⁽⁴⁾.

فإن لفظ (ما يتلى) لفظ عام مجمل، وقد تولى القرآن الكريم تفسيره في سورة المائدة، حيث

يقول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾.

(1) انظر المرجع نفسه، ص 108.

(2) النساء/7.

(3) انظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 109.

(4) المائدة/ 1.

(5) المائدة/ 3.

ويدخل في باب المجمل أيضاً، الألفاظ ذات المدلول اللغوي الواضح عندما تكتسب دلالات شرعية جديدة، فالمعنى اللغوي للفظ قد يكون غير مراد للشارع، وإنما قد يقصد به معنى آخر، أو مدلولاً تشريعياً لا يمكن معرفته إلا من قبل المشرع، ولذا فإن الأصل في تفسير المجمل هو المعنى الذي حدده المشرع لا المعنى اللغوي، ومثال ذلك لفظ (الصلاة). فإن معنى الصلاة في اللغة الدعاء، إلا أن القرآن الكريم استعملها بمدلول آخر دخلت بموجبه دائرة المجمل؛ لأنها باستعمالها الجديد أصبح لا يدرك معناها الشرعي، ولا أركانها، ولا تفاصيلها، ولا عدد ركعاتها، أو كيفية أدائها إلا من قبل المشرع، فتولى الرسول - صلى الله عليه وسلم - تبينها قولاً وفعلاً عندما قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" (1).

إن، إن الأصل في كل الألفاظ المجملة في القرآن الكريم - أن معناها شرعي خاص، ولا يراد منها المعنى اللغوي، ولكن إذا أريد منها المعنى اللغوي فإنه حينئذ لا بد من قرينة تقوم على ذلك، من مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (2). فالقرينة اللفظية هنا دلت على أن

المراد بالصلاة في هذه الآية معناها اللغوي لا الشرعي، ومعنى القرينة اللفظية هنا أن المشرع لما نقل اللفظ (الصلاة) من معناه اللغوي إلى معناه الشرعي، أصبح المراد منه الأفعال والأقوال المخصوصة، أي هيئة الصلاة المعروفة، وأركانها وشرائطها، فهذا اللفظ بمعناه الشرعي أصبح دالاً على أن لفظ الصلاة في الآية ليس مراداً به المعنى الشرعي، بل المعنى اللغوي؛ لأن المعنى الشرعي أصبح لا يمكن تصوره بالنسبة إلى الله جل علاه، والمعنى

(1) انظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 111.

(2) الأحزاب/56.

اللغوي هو الدعاء، فالمراد إذن، أن الله تعالى يدعو لذاته للإنعام على النبي - صلى الله عليه وسلم - بالخير، وهذا يستلزم الرحمة، وكذلك الناس، فإن صلاتهم على النبي إنما هي دعاء، وكلها معان لغوية⁽¹⁾.

الفرق بين المشكل والمجمل

من خلال ما سبق تبين أن كلاً من المشكل والمجمل خفي الدلالة على معناه، وأن هذا الخفاء أو الإبهام ناشئ من ذات اللفظ، مع فارق بينهما، وهو أن المشكل يزول إبهامه بالاجتهاد عن طريق الأدلة والقرائن، أما المجمل، فلا يمكن إدراك المعنى المراد منه، أو تفسيره أو تفصيله إلا ببيان من المشرع نفسه؛ لأنه لا توجد قرينة تعين الراد منه، وعلى هذا، فإن مجال الاجتهاد في المشكل واسع جداً⁽²⁾، ولهذا كان سبباً رئيساً من أسباب اختلاف علماء وأئمة المسلمين حول كثير من أمثلته وشواهد.

(1) انظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 111.

(2) انظر المرجع نفسه، ص 93-94..

1. تعريف المتشابه لغة

الشَّبه في اللغة: المِثْل، يقال: هو شَبْهه، أي مثله، ومعنى المتشابه: المتماثل، جاء في لسان العرب: "الشَّبه والشَّبه والشَّبه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيء: ماثلته..... وشَبَّهه إياه وشَبَّهه له: مثَّله..... والمتشابهات: المتماثلات.... والتشبيه: التمثيل" (1).

ويأتي المتشابه بمعنى الالتباس والإشكال جاء في اللسان: "والشَّبه: الالتباس، وأمور مُشْتَبِهَةٌ ومُبْهَةٌ: مشكلة يشبه بعضها بعضاً، وتشابه الشيئان، واشتَبَها، واشتَبَهت الأمور، وتشابهت: التبتت الأشياء بعضها بعضاً.... وشبهه الشيء إذا أُشْكِلَ" (2).

وجاء المتشابه في اللغة أيضاً بمعنى الاستواء، فقل في تعريف لفظ (متشابهها) في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْنَا بِمِثْلِهَا﴾ (3). أنه ليس من الاشتباه بمعنى المشكل، إنما هو من التشابه الذي هو بمعنى الاستواء (4).

2. تعريف المتشابه اصطلاحاً:

ورد في معنى المتشابه في الشرع، أن يحتمل النص القرآني عدة معانٍ، كأن ترد القصة الواحدة مثلاً في صور شتى، وورد كذلك أن المتشابه في القرآن ما لا يحتمل إلا وجهاً

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شبه)، وانظر ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (شبه)

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شبه)، وانظر ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (شبه).

(3) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (شبه) وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (شبه).

(4) البقرة / 25.

واحدًا، وما احتمل أوجهًا عدة، أو ما يعلم تأويله، وما لا يعلم تأويله، أو الناسخ الذي يعمل به، أو المنسوخ الذي لا يعمل به، وهو ما استأثر الله بعلمه⁽¹⁾.

ويمثل للمتشابه بمنسوخ القرآن الكريم، وكيفيات أسماء الله وصفاته والأفعال التي نسبت إليه مثل التشبيه بالمخلوقات، إضافة إلى القسم في القرآن الكريم، وأوائل السور المفتحة بحروف المعجم المقطعة، وحقائق اليوم الآخر وعلم الساعة، على أن علماء وأئمة المسلمين اختلفوا في نظرهم إلى المتشابه، وفي ذلك يقول السيوطي: "اختلف الناس في تفسير المتشابه، بحسب اختلافهم في أهل العلم"⁽²⁾.

فمما جاء من أقوال العلماء في تعريفه قول الزركشي: "أما المتشابه فأصله أن يشتبه اللفظ في الظاهر، مع اختلاف المعاني، كما قال تعالى في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأَنْتَ بِهِ مُتَشَبِهٌ﴾؛ أي متفق المناظر مختلف الطعوم"⁽³⁾.

وفصل الراغب الأصفهاني القول فيه، فقال: "والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: المتشابه ما لا ينبئ ظاهرة عن مراده.... وهو في الجملة ثلاثة أضرب؛ متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما"⁽⁴⁾.

(1) انظر النسفي حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1982، 146/16.

(2) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، التحرير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ، ص219-220.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 45/2.

(4) الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشي، دار الفكر، بيروت، لبنان مادة (شبه).

وعرفه الخطابي بقوله: "قأما المتشابه فقد اختلفت الأقاويل فيه، وجماعها: ما اشتبه

منها، فلم يُتلقَ معناه من لفظه، ولم يدرك حكمه من تلاوته، وذلك على نوعين، منه ما إذا رُدَّ إلى المحكم واعتبر به، عَقِلَ مراده وعَلِمَ معناه، ومنه ما لا سبيل إلى معرفة كنهه، والوقوف على حقيقته، ولا يعلمه إلا الله عز وجل.... مثل الإيمان بالقدر والمشئنة، وعلم الصفات، ونحوها من الأمور التي لم يطلع عى سرها، ولم يُكشَفَ لنا عن مغيبها"⁽¹⁾.

واتخذ البعض الآخر من العلماء منحى آخر في تناوله لهذا المصطلح، ففي حين أن الخطابي جعل المتشابه على نوعين، ذهب الإمام المنذري إلى القول: "إنه ما صار المراد منه مشتبهاً على وجه لا طريق لإدراكه، حتى سقط طلبه ووجب اعتقاد الحقيقة فيه"⁽²⁾. فجعله بذلك ذا وجه واحد، وهو ما لا يمكن إدراك المراد منه. وإلى هذا الرأي ذهب الإمام السرخسي عندما قال: "بأنه اللفظ الذي خفي المراد منه، فلا تدل صيغته على المراد منه، ولا سبيل إلى إدراكه، إذ لا توجد قرينة تزيل هذا الخفاء فاستأثر الشارع بعمله"⁽³⁾.

وهكذا فإن بعض العلماء ذهب إلى القول بأن المتشابه هو الذي لا يمكن إدراك معناه؛ لاستئثار الله تعالى بعلمه، في حين أن البعض الآخر منهم قد ذهب إلى ما هو أوسع من ذلك، فشمّل عندهم كل ما اشتبه معناه على السامع، واحتاج إلى بيان، ذلك لأن المتشابه عندهم يمكن وهذا المتشابه قد يكون استأثر الله بعلمه أو أنه سبحانه ألهم عباده الراسخين في العلم العلم به

(1) الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1825/3.

(2) المنذري، عمر بن مسعود، كشف الأسرار، وزارة التراث القومي والثقافي، سلطنة عمان، 1983/53-54.

(3) السرخسي، أصول السرخسي، 169/1.

الوقوف عليه وإدراكه، وهذا ما ذهب إليه الإمام الخطابي⁽¹⁾، وتبعه فيه المحدثون ومنهم، قال الدريني: "هو اللفظ الذي خفي معناه المراد منه من ذات اللفظ خفاء لا يسع العقل البشري إدراكه في الدنيا، لعدم وجود قرينة تدل عليه، ولم يصدر من الشارع بيان له، أو لا يدركه إلا الراسخون في العلم"⁽²⁾.

والذي يبدو أن الخلاف بين العلماء في المتشابه ناشئ من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي

أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ

زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي

الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٣﴾. فقد ذهب فريق من

العلماء إلى القول بالعجز عن إدراك المراد من التشابه، وفوض الأمر فيه إلى الله تبارك وتعالى؛ وذلك لأنهم قالوا بلزوم الوقف على قوله تعالى في الآية السابقة المتعلقة بالمتشابه

(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ). وأما قوله تعالى: (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) فهو على الاستئناف،

وخبره (يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ) وليس معطوفاً على لفظ الجلالة في قوله سبحانه: (وَمَا يَعْلَمُ

تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) وبحسب هذا، فإن الله تعالى يكون قد استأثر بعلم المتشابه، وبمراده منه، هذا

من جهة، ومن جهة أخرى فقد ذهب فريق آخر من العلماء إلى إمكانية تأويل المتشابه؛ ذلك

(1) انظر الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، 1825/3.

(2) انظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 137-138.

(3) آل عمران/ 7.

لأنهم جعلوا قوله تبارك وتعالى: (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) معطوفاً على لفظ الجلالة في قوله

تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ)، وبحسب هذا، فإن المتشابه يعلم تأويله إلا الله عز وجل،

والراسخون في العلم أيضاً، ولم يروا أن الوقف لازم على قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللَّهُ).....(1).

ومن أمثلة المتشابه في القرآن الكريم(2). والآيات التي فيها ذكر لصفات الله سبحانه

وتعالى، وللأفعال التي نسبت إليه سبحانه، بما يفيد معناها الظاهر الجهة والحدوث والتشبيه

بالمخلوقات، فالله سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء. فهو منزّه عن كل ذلك، وعن كل ما لا

يليق به سبحانه، قال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (3). و ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

أَسْتَوَى﴾ (4). و ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (5). و ﴿وَأَصْنَعَ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ (6). و

﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (7). فهذه الآيات الكريمة وما جاء على نحوها

(1) انظر الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر، البرهان في توجيه متشابه القرآن، تحقيق: أحمد عز الدين عبد الله، دار الوفاء للطباعة والتوزيع، المنصورة، ج م ع، الطبعة الثالثة، 2004، ص 41. وانظر حسن نصار، المتشابه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 72-78، وانظر محمد فتحي الدريني، المناهج الأصولية، ص 137-138.

(2) انظر الدريني، المناهج الأصولية، ص 139-140.

(3) الشورى/ 11.

(4) طه/ 5.

(5) الملك/ 1.

(6) هود/ 37.

(7) الرحمن/ 27.

تُوقَّف عندهما من قَال إن العقل البشري لا يسع إدراكها في الدنيا، لعدم وجود قرينة تدل على كفيتهما، ولم يصدر من الشارع بيان له، في حين ذهب من قال بإمكانية تأويل المتشابه إلى تأويلها تأويلاً يليق بالذات العلية، فأولوا (اليد) بالقدرة، و (الاستواء) بالاستيلاء، و (الأعين) بالحفظ، و (الوجه) بالذات.

الفرق بين المشكل والمتشابه

باستعراض العلماء في المتشابه يتبين أن آراءهم وقعت في جانبين؛ الأول أن المتشابه لا يمكن إدراكه لعدم وجود قرينة تدل عليه وتوضح المراد منه، ولم يرد من الشارع ما يبينه، وهذا الرأي قريب من آراء العلماء في المجمل مع فارق بينهما، وهو أن المجمل قد ورد فيه من جهة المشرع ما أفاد بيانه وتفسير المراد منه، والثاني أن المتشابه يمكن تأويله بصرف النظر عن القرائن، وذلك من مثل تأويل الصفات والأفعال المنسوبة إلى الله عز وجل، حيث ذهب بعض المفسرين إلى تأويلها تأويلاً يليق بذات الله العلية. أما المشكل فإن الخفاء أو الإبهاء الناشئ منه يمكن أزالته بالاجتهاد عن طريق الأدلة والقرائن، وذلك من خلال الطلب ثم التأمل.

الفصل الثاني
حماة من سادات حماة

المشكل في دلالة الكلمة المفردة

الفصل الثاني

المشكل في دلالة الكلمة المفردة

لقد أشار العلماء والباحثون كثيراً - على اختلاف اتجاهاتهم - إلى قضية كون اللغة العربية هي أوسع اللغات في ألفاظها ومفرداتها، وفيما تحمل تلك الألفاظ من معاني ودلالات، كما أشار الكثير منهم أيضاً إلى أنها أحسن اللغات في دقة العبارة، وقوة التراكيب، وجمال أساليبها وفنونها.

وقد كلل هذه اللغة نزول القرآن الكريم فأضاف إليها من أساليب التعبير، وفنون القول ما زادها حلاوة وجمالاً، وأضاف إليها من المعاني العظيمة السامية ما زادها شرفاً وفخاراً. إن القرآن العظيم يحمل المعجزة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فمعجزته ببلاغته العربية، وتركيباته الأدبية وأساليبه الرائعة - دائمة أبداً مهما طال الزمن، بل إن الزمان يفنى ولا تفنى هذه المعجزة الخالدة؛ لأن القرآن هو كلام الله، وليس بعد كلام الله شيء.

ولكن الأمر الذي يمكن الإشارة إليه في هذا المقام، هو أن العرب الذين نزل عليهم القرآن الكريم، وهم أرباب الفصاحة والبيان، هل كانوا يفهمون معاني ألفاظه، بحيث تكون درجات الفهم لديهم في معرفة معاني هذه الألفاظ متساوية؟

إن هذه القضية جرى فيها خلاف بين العلماء؛ فهذا ابن خلدون يطالعنا في مقدمته بقوله: "إن القرآن نزل بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه"⁽¹⁾.

فابن خلدون بقوله هذا يجزم بأن العرب جميعاً يفهمون معاني ألفاظه، وأسرار تراكيبه، فما داموا عرباً خلصاً، فإنه لا يصعب عليهم أن يفهموا كلاماً نزل بلغتهم، ولم ينزل بلغة غريبة عنهم. فمن البدهي أن يحيطوا بألفاظه، وجمال أساليبه وتراكيبه، فهو قرآن عربي، نزل على قوم وصلوا إلى أعلى المراتب في فصاحة القول، وبلاغة المعاني.

والذي يبدو من رأي ابن خلدون، أنه قول فيه شيء من المبالغة؛ لأن العرب هم أمة منهم البليغ، وفيهم من هو دون ذلك، وفيهم من ارتفع شأنه في فصاحة القول، ومنهم من هو غير ذلك أيضاً، فالحكم على العرب بأنهم جميعاً يدركون معاني القرآن، هو حكم فيه مبالغة، تخالفه الأدلة التي ذكرها بعض العلماء في هذا الجانب.

فهذا ابن تيمية مثلاً يخالف ما جاء به ابن خلدون، إذ يقول: "ويجب أن يعلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بين لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾⁽²⁾. يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا

(1) ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، مطبعة الشعب، القاهرة، 1971، ص 403.

(2) سورة النحل / 44.

تعلموا من النبي - صلى الله عليه وسلم - عشر آيات، لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً⁽¹⁾.

فقول ابن تيمية هذا يؤكد أن العرب لم يكونوا على درجة واحدة من الفهم؛ ليدركوا جميعاً ما جاءت به ألفاظ القرآن الكريم من معانٍ، بل إن بعض الصحابة - رضوان الله تعالى عنهم - وهم على درجة عالية من بلاغة القول فصاحته، كانوا يتلقون الكثير من معاني القرآن من الرسول - صلى الله عليه وسلم - فالعرب إذن ليسوا على درجة واحدة حتى يفهموا معاني ألفاظ القرآن جملة.

وكان من العلماء من أكد على هذه القضية كذلك ابن قتيبة، حيث نقل بعض الباحثين عنه أنه قال: "إن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والتشابه، بل لبعضها الفضل في ذلك على بعض، والدليل عليه قول الله - عز وجل - ﴿وَمَا يَتْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾⁽²⁾. ويدل عليه قول بعضهم: يا رسول الله: إنك لتأتينا

بالكلام من كلام العرب ما نعرفه، ونحن العرب حقاً؟ فقال: إن ربي علمني فتعلمت⁽³⁾.

فابن قتيبة يرى في قوله تبارك وتعالى في الآية السابقة وفيما روي من حديث المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ما يؤكد على أن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما جاء في القرآن العظيم من ألفاظ ومعانٍ وتراكيب، بل إن للبعض منهم الفضل في ذلك على

(1) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد، مقدمة في أصول التفسير، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، 1988، ص5.

(2) سورة آل عمران / 7.

(3) انظر عبد العال سالم مكرم، غريب القرآن في عصر الرسول والصحابة والتابعين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص15.

بعض. فالعرب إذن ليسوا على درجة واحدة من الوعي اللغوي ليدركوا جميعاً ما جاءت به ألفاظ القرآن العظيم من معاني ودلالات.

وإذا كان ابن تيمية قد أكد قضية عدم استواء العرب في فهم معاني ألفاظ القرآن - وتبعه في ذلك ابن قتيبة - فإن ابن تيمية قد أشار إلى مسألة أخرى مهمة، وهي تأكيد على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان قد بين للصحابة معاني القرآن جميعها، وذلك فيما ذكره عن أبي عبد الرحمن السلمي، وهذا أمر فيه نظر، وإلا لما كان هناك خلاف بين العلماء في تفسير كثير من آيات القرآن وألفاظه، باعتبار أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد فسر القرآن جملة.

إن الإسلام من أهم خصائصه إتاحة الطريق للأفكار العطشى أن تنهل من معين القرآن ما شاء لها أن تنهل، بشرط أن تكون أدوات التفكير متكاملة، وأن تكون متطلبات البحث متوافرة، ومن ثم ازدهر التفسير، وتعددت مناهجه عبر القرون إلى يومنا هذا.

وفي ضوء هذا، يمكن التأكيد مرة أخرى على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفسر جميع القرآن، وإنما كان - صلى الله عليه وسلم - يعتمد إلى تفسير بعض الآيات، أو الألفاظ المشككة من القرآن الكريم، التي عزّ فهمها على بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - كما أنه كان يوضح لأصحابه ويبين لهم بعض المشكلات المتعلقة بالآيات في مجال العقيدة، والعبادة، والأخلاق، والتشريع، والأحكام⁽¹⁾.

وإذا كان قد عز على بعض الصحابة إدراك معاني بعض الألفاظ، وهم أصحاب الفطرة اللغوية السليمة، فما هو حال من جاء بعدهم، ممن فسدت لديهم الفطرة اللغوية، وتباعدت قرائحهم عن فهم كثير من الألفاظ، خاصة أن كثيراً من الألفاظ اللغوية قد مرت

(1) انظر عبد العال سالم مكرم، غريب القرآن في عصر الرسول والصحابة والتابعين، ص 16-17.

وتمر في حالة من الحركة والتفاعل الدائمين، إما باستحداث بعضها، أو بهجر بعضها الآخر واستبداله بألفاظ أخرى، أو بإكساب هذا اللفظ أو ذاك معاني جديدة لم تكن معروفة من ذي قبل. فاتسعت بذلك اللغة اتساعاً يتزامن مع اتساع الهوية بين اللغة وأصحابها في فهمهم لكثير من معاني ألفاظها وصيغها وتراكيبها.

وتبع ذلك كله قضايا كثيرة متشعبة، أفاض العلماء في البحث فيها كالتضاد، والترادف، والمشتراك اللغوي، وغير ذلك. وهي بالجملة قضايا كان لها انعكاس واضح على تفسير بعض ألفاظ القرآن، فساهمت في ظهور الإشكال بين العلماء في تفسيرها، وهو الأمر الذي يتناوله هذا الفصل - إن شاء الله-.

أولاً: التضاد

تعريفه:

لقد حظيت ظاهرة التضاد بعناية كبيرة من قبل علماء العربية قديماً وحديثاً على حد سواء، وشغلت هذه الظاهرة حيزاً غير يسير من تفكيرهم ومؤلفاتهم، كانت قد تركزت حول عدة مسائل، كتعريف هذه الظاهرة وتدوينها، وما تمخض عن ذلك من خلافات بين العلماء في إثباتها وإنكارها، ثم الأسباب التي أفضت إليها، والآثار المترتبة عليها⁽¹⁾.

والذي يبدو أن أول من أشار إلى هذه الظاهرة، هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو يبحث في مادة (شعب). فبعد أن ذكر معنييها المتضادين، قال: "هذا من عجائب الكلام، ووسع

(1) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ط1، 1999، ص24.

اللغة العربية، أن يكون الشعب تفرقاً، ويكون اجتماعاً، وقد نطق به الشعر⁽¹⁾. ولم ينص الخليل على تسميتها بمصطلح الأضداد، بل اكتفى بتسجيل دهشته، وأن ذلك نطق به الشعر. إن التضاد مفهوم ربما تعود جذوره إلى سيبويه عندما ذهب إلى تقسيم الألفاظ والمعاني حيث يقول: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"⁽²⁾.

ثم تلقى العلماء تقسيم سيبويه هذا، وراحوا يفصلون فيه القول، فهذا قطرب يقول في الجزء الثالث من مقولة سيبويه السابقة: "والوجه الثالث: أن يتفق اللفظ، ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً.... ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضاداً في الشيء وضده"⁽³⁾.

وبقي هذا التقسيم الذي أشار إليه قطرب أساساً في التأليف في ظاهرة الأضداد عند بعض العلماء⁽⁴⁾، فهذا ابن الأنباري يقول: إنها "الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدياً على معنيين مختلفين"⁽⁵⁾. وهذا التعريف لا يقل إيجازاً عما ذكره قطرب⁽⁶⁾.

(1) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، ص 35.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت، 1966، 8-7/1.

(3) قطرب، محمد بن المستنير، كتاب الأضداد، تحقيق: حنا حداد، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، 1984، ص 70.

(4) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، ص 35.

(5) ابن الأنباري، محمد بن القاسم، كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص 1.

(6) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، ص 35.

ثم جاء أبو الطيب اللغوي، فقدم تعريفاً دقيقاً لمفهوم الأضداد، إذ يقول: "والأضداد جمع ضد، وضد الشيء ما نفاه، نحو البياض والسود، والسقاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليساً ضدّين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد؛ إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدّين"⁽¹⁾. وبهذا التعريف يكون أبو الطيب قد أزال الإبهام والاضطراب عن فكرة التضاد التي هي أخص من الاختلاف في معناها العام⁽²⁾.

وهكذا فإن الأضداد أو التضاد هو مصطلح أطلقه اللغويون على الألفاظ التي تتصرف إلى معنيين متضادين، وعليه فإن الأضداد اللفظية التي تتقابل فيها المعاني من دون أن يتحد فيها اللفظ، كالليل والنهار، والأبيض والأسود، والموت والحياة، والبخل والكرم - لا تعد من الأضداد بهذا المصطلح⁽³⁾.

هذا وقد جعل كثير من العلماء والباحثين الأضداد نوعاً من المشترك اللفظي، غير أن هناك فريقاً منهم من يرى غير ذلك وهم الذين لا يسلمون بالمشترك إلا إذا دل على معنيين لا رابط بينهما، يرى هؤلاء أن التضاد ليس نوعاً من الاشتراك؛ لأن المتضادين تجمع بينهما صلة من نوع ما، فالجامع بين الأسود والأبيض أن كلاهما لون، والجامع بين الكبير والصغير أن كلاهما حجم وهكذا. ولولا هذه الصلة لما كان المتضادان ضدّين، إذ إن الضدين شيئان اشتراكا في صفة واختلفا في مقدارها⁽⁴⁾.

(1) أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، مجمع دمشق، الطبعة الأولى، 1993، 1/1.

(2) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، ص35.

(3) انظر المرجع نفسه، ص36.

(4) انظر المرجع نفسه، ص36.

ويذهب الدكتور محمد حسين آل ياسين إلى أنه ليس بين المشترك والأضداد من التشابه سوى انصراف اللفظ فيهما إلى أكثر من معنى، وبينهما فيما عدا ذلك من عدم التشابه ما بين كل منهما وأي من الظواهر اللغوية الأخرى؛ وذلك لأن أسباب نشأة الأضداد تختلف عما هي عليه في المشترك، ولا تتفق إلا في مسائل قليلة؛ ومن أقرب الأمثلة على هذا ما يقال في الاستحضار الذهني الطبيعي للمعنى المتضاد مما لا يتوافر مثله في المشترك، وما يقال في جنوح المتكلم إلى التفاؤل ودرء العين والتهكم والاستهزاء، مما يستدعي قلب المعنى الأول والنطق بضده، وهو مما لا يتوافر كذلك في المشترك⁽¹⁾.

وعلى أي حال، فإن المشترك اللفظي والتضاد يدخلان ضمن الوجه الثالث الذي ذكره سيبويه وقطرب، وهو اتفاق اللفظ واختلاف المعنى، بيد أن هذا الاختلاف في المعنى قد يصل إلى درجة التناقض أحياناً، وهو ما يعرف بالتضاد، وقد لا يصل إليها في أحيان أخرى، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي.

وإذا كان وجه الاتفاق بين الصنفين هو تعدد المعنى للفظ الواحد، فإن بينهما أيضاً اختلافاً يتمثل في أن المشترك اللفظي يدل فيه اللفظ الواحد على أكثر من معنى لا تضاد فيما بينهما، أما إذا كانت الدلالة على معنيين متضادين، فهو من باب الأضداد. وقد ألمح إلى ذلك السيوطي عندما تحدث عن المشترك، فهو وإن كان قد جعل التضاد جزءاً من المشترك، إلا أنه فرق بينهما، إذا يقول: "إن المشترك يقع على شيئين ضدين، وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على الضدين كالجون والليل، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين، وذلك من

(1) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، ص 37.

حيث دلالتها على آلة الإبصار، أو ينبوع الماء، أو الجاسوس⁽¹⁾. فقوله: "يقع على شينين ضدين" هو التضاد، وقوله: "على شينين غير ضدين" هو المشترك.

وتبعاً لذلك يمكن القول بأن المشترك أعم من التضاد، وأن التضاد أخص من المشترك، إذ كل متضاد يمكن أن يكون من المشترك، ولكن ليس كل مشترك متضاداً، وثمة فرق آخر بينهما، وهو أن المشترك قد تزيد معانيه على اثنين، بأن تكون ثلاثة أو أربعة، أما في الأضداد فالمعاني لا تتجاوز الاثنين.

هذا وقد حاول بعض الباحثين تضيق باب الأضداد، فالدكتور إبراهيم أنيس مثلاً يرى أن الأضداد يعوز أكثرها الشواهد الصريحة والقوية، وأنها لا تعدو العشرين كلمة في جميع اللغة⁽²⁾. وهذا ما صرح به الدكتور علي عبد الواحد وافي عندما قال: "إن التضاد بمعناه الصحيح لا يعدو إلا مفردات قليلة"⁽³⁾. وهو ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي⁽⁴⁾. والدكتور رمضان عبد التواب⁽⁵⁾.

غير أن هذا الذي ذهب إليه هؤلاء العلماء الأفاضل قد يكون داخله نوع من المبالغة، ذلك أن الألفاظ التي احتملت معاني متضادة ليست قليلة، وكتب المعاجم قدمت نماذج كثيرة من ذلك، وكذلك الحال عند الكثيرين من علماء اللغة الذين بحثوا في هذه المسألة، فقد قدم ابن الأنباري وقطرب وأبو حاتم والأصمعي وغيرهم نماذج غير يسيرة على ظاهرة الأضداد، وصنفوها في مؤلفات تعنى بهذه الظاهرة وتحمل مسماهما.

(1) السيوطي، المزهري، 387/1.

(2) انظر محمد نور الدين المنجد، التضاد في القرآن الكريم، ص 52.

(3) علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص 191.

(4) انظر إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1981، ص 106 - 107.

(5) انظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثالثة، 1987، ص 342.

والألفاظ التي احتملت معنيين متضادين في القرآن الكريم ليست قليلة كذلك. وقد كانت هذه الألفاظ محط إشكال بين العلماء حول تحديد المعنى المقصود من بين كل معنيين متضادين. وفيما يلي بعض من الصور على ذلك:

1. المسجور في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾⁽¹⁾.

لقد تناول بعض العلماء الذين بحثوا في الأضداد هذا اللفظ، وجعلوه من الألفاظ المتضادة، وذكروا له معنيين، هما المسجور بمعنى المملوء، والمسجور بمعنى الفارغ⁽²⁾. وقد استشهد الأصمعي⁽³⁾. على المعنى الأول بقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾، وعلى المعنى الثاني بقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾⁽⁴⁾.

وقد وقف علماء الأضداد عند هذا اللفظ طويلاً، وأشكل عليهم تحديد المعنى المراد من هذين المعنيين، وفي ذلك يقول أبو حاتم: "وقالوا: المسجور المملوء.... وقال بعضهم: المسجور الفارغ، بلغني ذلك، ولا أدري ما الصواب، ولا أقول في ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ شيئاً، ولا ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾؛ لأنه قرآن، وأنا أثق به"⁽⁵⁾. ولم يجد أبو حاتم حيلة تجاه ذلك سوى إمكانية حملة على التناول، حيث تابع حديثه فقال: "وقالوا: قالت جارية بالحجاز: إن حوضكم لمسجور، ولم تكن فيه قطرة... يمكن أن يكون هذا على التناول، كما يقال للعطشان ريان، وللملدوغ السليم"⁽⁶⁾.

(1) الطور / 6.

(2) انظر قطرب، كتاب الأضداد، ص 102.

(3) الأصمعي، الأضداد، ص 10.

(4) التكوير / 6.

(5) السجستاني، أبو حاتم سهل بن عثمان، كتاب الأضداد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1991، ص 126.

(6) المرجع نفسه، ص 126.

والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة إلى المفسرين واللغويين إذ اختلفوا كذلك في تحديد المراد بلفظ (المسجور)، وترددوا كثيراً في تحديد أيهما المقصود من المعنيين المتضادين، فابن جرير الطبري يرى - بعد أن ذكر الوجهين - أن معنى المسجور المملوء، حيث يقول: "وَأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: معناه: والبحر المملوء المجموع ماؤه بعضه في بعض، وذلك أن الأغلب من معاني السجر: الإيقاد، كما يقال: سجرت التنور، بمعنى: أوقدت، أو الامتلاء على ما وصفت، كما قال لبيد:

فَتَوَسَّطَا غُرْضَ السَّرِيِّ وَصَدَّعَا مَسْجُورَةً مَتَجَاوَزَا قَلَامُهَا⁽¹⁾
وكما قال النمر بن تولب العكلي:

إِذَا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُورَةً تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالسَّاسِمَا
سَقَّتْهَا رُوعًا مِنْ صَنِيفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا⁽²⁾

فإذا كان ذلك الأغلب من معاني السجر، وكان البحر غير مُوقد اليوم، وكان الله تعالى ذكره قد وصفه بأنه مسجور، فبطل عنه إحدى الصفتين، وهو الإيقاد صحت الصفة الأخرى التي هي له اليوم، وهو الامتلاء؛ لأنه كل وقت ممتلئ⁽³⁾.

ورجح هذا المعنى كذلك الفراء، وذكر أن المسجور في كلام العرب هو المملوء⁽⁴⁾.

وكذلك فعل الزمخشري غير أنه ذكر الوجه الثاني ولم يعلق عليه حيث يقول: ﴿وَالْبَحْرُ

الْمَسْجُورُ﴾ المملوء، وقيل: الموقد وروي أن الله تعالى يجعل يوم القيامة البحار كلها

(1) ديوان لبيد بشرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حنا نصر الحنّي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1993 ص216.

(2) ديوان النمر بن تولب، تحقيق حمودي القيسي، المعارف، بغداد، 1388هـ، ص104.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 26/27.

(4) انظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور، بيروت - لبنان (بلا تاريخ)، 61/3.

ناراً، تسجر بها نار جهنم، وعن علي - رضي الله عنه - أنه سأل يهودياً: أين موضع النار في كتابكم؟ قال: في البحر، قال علي: فما أراه إلا صادقاً لقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ الْمَسْجُورُ﴾.....⁽¹⁾.

أما أبو حيان فقد ذكر الوجهين معاً دون أن يرجح أحدهما على الآخر إذ يقول: "قال مجاهد وشمر بن عطية والضحاك ومحمد بن كعب والأخفش: هو البحر الموقد ناراً... وقال قتادة: البحر المسجور المملوء... ورجحه الطبري بوجود ماء البحر كذلك...".

وقال ابن عباس: المسجور الذي ذهب ماؤه، وروى ذو الرمة الشاعر عن ابن عباس قال: خرجت أمة لتستسقي، فقالت: إن الحوض مسجور، أي فارغ، فيكون من الأضداد، ويروى أن البحار يذهب ماؤها يوم القيام⁽²⁾.

2. وأسروا في قوله تعالى ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾⁽³⁾. وقوله سبحانه:

﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 2001، 411/4.

⁽²⁾ أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1992، 567/9.

⁽³⁾ يونس / 54.

⁽⁴⁾ سبأ / 33.

وكما أشكل على العلماء تحديد أحد المعنيين في (المسجور) أشكل عليهم كذلك تحديد

معنى ﴿وَأَسْرُوا﴾ فقد تناول بعض العلماء هذا اللفظ، وعدوه من ألفاظ الأضداد، في حين

أن بعضهم الآخر نفى عنه هذه الصفة.

فمن الفريق الأول قطرب، إذ ذكر لهذا اللفظ معنيين متضادين هما الإسرار بمعنى

الإظهار، والإسرار بمعنى الكتمان، واستشهد على المعنى الأول بقول الفرزدق:

فلما رأى الحجاج جَرْدَ سَيْفِهِ أَسْرَ الحُروري الذي كان أضمر⁽¹⁾.

ومن الفريق الثاني أبو حاتم السجستاني، فقد طعن بهذا الشاهد وصاحبه، يقول: "ولا

أثق بقول الفرزدق في القرآن، ولا أدري لعله قال: "الذي كان أظهر"، أي كتم ما كان عليه،

والفرزدق كثير التخليط في شعره، وليس في قول نظيره جرير والأخطل شيء من ذلك، فلا

أثق به في القرآن"⁽²⁾.

وصرح التوزي بأن هناك رواية أخرى لببيت الفرزدق، وهي "أسر الحُروري الذي

كان مظهرأ"⁽³⁾. وهذا يعني إسقاط الشاهد، والطعن فيه لاحتمال هذه الرواية، ونفي صفة

التضاد عن الكلمة - بحسب رأي التوزي - وأنه ليس للكلمة معنى آخر غير معنى الإخفاء أو

الكتمان، وهذا ما مال إليه ابن الأنباري أيضاً⁽⁴⁾.

(1) انظر قطرب، كتاب الأضداد، ص 89. والبيت غير موجود في ديوانه.

(2) السجستاني، كتاب الأضداد، ص 114-115، وانظر الأصمعي، كتاب الأضداد، (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، ص 21.

(3) انظر التوزي، ثلاثة نصوص في الأضداد، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1996، ص 174.

(4) انظر ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، 1986، ص 206 - 207.

وكما وقع الإشكال عند علماء الأضداد في تحديد المعنى المقصود من المعنيين

المتضادين، اختلف كذلك أصحاب المعاجم، فهذا ابن فارس يذكر أن معنى الإسرار هو الإخفاء، إذ يقول: "هذا اللفظ مأخوذ من مادة (سَرَّ) وهو أصل يدل على إخفاء الشيء، فالسر خلاف الإعلان، يقال: أسررت الشيء إسراراً خلاف أعلنته"⁽¹⁾. ثم يتابع حديثه بذكر رواية أخرى لمعنى الإسرار منقولة عن أبي عبيدة إذ يقول: "وقال أبو عبيدة: أسررت الشيء أخفيته، وأسررته أعلنته، وقرأ (وأسروا الندامة لما رأوا العذاب)، قال: أظهروها"⁽²⁾. أما الخليل فقد ارتضى المعنيين معاً⁽³⁾، وهو ما اختاره الجوهري عندما قال: "أسررت الشيء، كتمته، وأعلنته أيضاً، فهو من الأضداد، والوجهان جميعاً يفسران في قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُواْ النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ الْعَذَابَ﴾....."⁽⁴⁾.

وتناول المفسرون هذا اللفظ واختلفوا فيه كذلك، فابن جرير الطبري لم يذكر لمعنى

﴿وَأَسْرُواْ﴾ إلا معنى واحداً وهو الإخفاء⁽⁵⁾. ومثل ذلك فعل الفراء⁽⁶⁾. والقرطبي⁽⁷⁾.

أما الزمخشري فقد ذكر الوجهين معاً، ولكنه يرجح معنى الإخفاء⁽⁸⁾. وعكسه فعل أبو حيان، حيث رجح معنى الإظهار. يقول "وأسروا من الأضداد تأتي بمعنى أظهروا.... وتأتي

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (سرر).

(2) المرجع نفسه، مادة (سرر).

(3) انظر الخليل بن أحمد، العين، مادة (سرر).

(4) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1984، مادة (سرر).

(5) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 142/11.

(6) انظر الفراء، معاني القرآن، 469/1.

(7) انظر القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1966، 238/11.

(8) انظر الزمخشري، الكشاف، 335/2.

بمعنى أخفى.... أما الإظهار فإنه ليس بيوم تصبر ولا تجلد، ولا يقوى فيه الكافر على كتمان ما ناله، ولأن حالة رؤية العذاب يتحسر الإنسان على اقترافه ما أوجبه، ويظهر الندامة على ما فاتته من الفوز ومن الخلاص من العذاب..... وأما إخفاء الندامة فقليل: أخفى رؤساؤهم الندامة من سفلتهم حياء منهم وخوفاً من توبيخهم، وهذا فيه بعد؛ لأن من عاين العذاب هو مشغول بما يناسبه منه، فكيف له فكر في الحياء، وفي التوبيخ الوارد من السفلة⁽¹⁾.

وأما الراغب الأصفهاني فقد ذكر المعنيين معاً، دون أن يرجح أحدهما، فقال: "إن الإسرار إلى الغير يقضي إظهار ذلك لمن يفضي إليه بالسر، وإن كان يقضي إخفاءه عن غيره، فإذا قولهم: "أسررت إلى فلان يقضي من وجه الإظهار، ومن وجه الإخفاء"⁽²⁾.

وإذا كان بعض المفسرين قد ذكر المعنيين، ورد معنى الإخفاء، وكان بعضهم الآخر قد ذكر المعنيين ووفق بينهما، وكان بعضهم الآخر قد اكتفى بذكر معنى الإخفاء وحده - فإن بعضهم الآخر اكتفى بذكر معنى الإظهار فقط، وهو ما ذهب إليه فخر الدين الرازي عندما قال: "إنهم أخفوا الندامة في الدنيا، لكفرهم وفسقهم حفاظاً على الرياسة، أما في القيامة، فيبطل هذا الغرض، لذا يجب الإظهار"⁽³⁾.

3. (الصريم) في قوله سبحانه: ﴿قَطَّافٌ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿١١﴾ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴿١٢﴾﴾⁽⁴⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 72/6.

(2) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (سرر).

(3) الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان الطبعة الثالثة، 199، 3/5.

(4) القلم / 19، 20.

يكاد يجمع علماء الأضداد على أن هذا اللفظ من ألفاظ الأضداد، فذكر قطرب له معنيين هما الصريم بمعنى الليل، والصريم بمعنى الصبح، واستشهد على المعنى الأول بقول ابن الرقاع:

فلما أنجلي عنها الصريمُ وأبصرتُ هجاناً يُسامي الليلَ أبيضَ مُعلماً⁽¹⁾
واستشهد على المعنى الثاني بقول بشر يصف ثوراً:

فبات يقولُ أُنْبِجْ لَيْلٌ حَتَّى تَجْلَى عَنْ صَرِيمَتِهِ الظَّلَامِ⁽²⁾.
ويرى أن كل ما انجلي من شيء فهو صريم كالليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل⁽³⁾.

والى هذا ذهب أصحاب المعاجم، وفي ذلك يقول ابن فارس: "فأما الصريم، فيقال إنه اسم الصبح واسم الليل، وكيف كان فهو من القياس؛ لأن كل واحد منهما يصرم صاحبه، وينصرم عنه"⁽⁴⁾. ويؤكد ذلك الجوهري وابن منظور، يقول الجوهري: "الصريم: الليل المظلم.... والصريم: الصبح، وهو من الأضداد..."⁽⁵⁾.

واختلف المفسرون واللغويون في تحديد المقصود من هذين المعنيين المتضادين، فالقراء مثلاً اكتفى بذكر معنى واحد منهما، يقول: "وقوله (فأصبحت كالصريم) كالليل المسود"⁽⁶⁾. وهذا يعني أن القراء يقر هذا المعنى، وينفي عن اللفظ المعنى الآخر.

(1) ديوان عدي بن الرقاع، تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1985. ص74.

(2) ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت - لبنان، 1995، ص209.

(3) انظر قطرب، كتاب الأضداد، ص12، وابن الأنباري، كتاب الأضداد، ص84.

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (صرم).

(5) انظر الجوهري، الصحاح، مادة (صرم) وابن منظور، لسان العرب، مادة (صرم).

(6) القراء، معاني القرآن، 25/3.

أما ابن جرير الطبري فقد ذكر الوجهين معاً، دون أن يرجح أحدهما على الآخر، واكتفى بالقول بأن هذا اللفظ مما اختلف فيه أهل التأويل⁽¹⁾، ومثله فعل الزمخشري حيث يقول: "أصبحت كالصريم" كالمصرومة لهلاك ثمرها، وقيل الصريم الليل، أي: احترقت واسودت، وقيل: النهار، أي: يبست وذهب خضرتها⁽²⁾. وفي هذا السياق يقول أبو حيان، "وقال الأخفش: كالصبح انصرم من الليل، وقال المبرد: كالنهار، فلا شيء فيها، وقال شمر: الصريم الليل، والصريم النهار، أي ينصرم هذا عن ذاك، وذاك عن هذا"⁽³⁾.

وهكذا فإنه يتبين أن لفظ (الصريم) هو من ألفاظ الأضداد، وأن اختلاف العلماء في تحديد المعنى المراد، من حيث كون اللفظ يدل على الليل، أو على النهار، هو اختلاف ناشئ عن كون هذا اللفظ من الأضداد، فالذي يبدو أن لفظ (الصريم) هو اسم يطلق على الليل، ويطلق على النهار أو الصبح، وبحسب هذا يكون المعنى أن جنة هؤلاء أصبحت محترقة سوداء كسواد الليل المظلم، أو أنها احترقت وفرغت من كل شيء، فأصبحت كالصريم، أي كالنهار في لونه وبياضه - والله تعالى أعلم -.

4. (وراءهم) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾⁽⁴⁾.

يدل هذا اللفظ في كتب الأضداد على معنيين متضادين هما الخلف والأمام⁽¹⁾. وقد

استشهد قطرب على المعنى الثاني بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِمْ عَذَابٌ

غَلِيظٌ﴾⁽²⁾، واستشهد كذلك بأبيات من الشعر، منها قول سوار بن المضرب:

(1) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 38/29-39.

(2) الزمخشري، الكشاف، 4/594 - 595.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 10/242.

(4) الكهف/79.

أَتَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَفُؤَمِي تُمِيمٌ وَالْفَلَاحُ وَرَائِيَا⁽³⁾.

واستشهد أبو حاتم على المعنى الأول (الخلف) بقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَهَا بَأْسَ حَقِّ وَرَيْنِ﴾

وَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ⁽⁴⁾. واستشهد على المعنى الثاني (الإمام) بقول لبيد:

أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَيْتَ مَنِيَّتِي لَزُومَ الْعَصَا تُخْتَى عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ⁽⁵⁾.

وتناولت المعاجم اللغوية هذا اللفظ، وأشار أصحابها إلى أنه من ألفاظ الأضداد التي

استعملها القرآن، وفي ذلك يقول الجوهري: "وراء بمعنى خلف، وقد يكون بمعنى قدام، وهي من الأضداد"⁽⁶⁾.

وقد ذكر ابن جرير الطبري بعض الآراء المنسوبة إلى بعض المفسرين، وكانت هذه

الآراء بمجملها تتروّد بين المعنيين، فبعضهم يشير إلى أن لفظ (وراء) بمعنى (أمام)، وبعضهم

الآخر يشير إلى أن هذا اللفظ بمعنى (خلف)، إلا أن ابن جرير ذهب إلى القول بضدية هذا

اللفظ، فنذكر المبعنيين معاً، دون أن يرجح أحدهما على الآخر، إذ يقول: "وقوله: (وكان

(1) انظر قطرب، كتاب الأضداد ص 105 - 106، وأبو الطيب اللغوي، الأضداد في كلام العرب 2/ 657.

(2) إبراهيم / 17.

(3) انظر قطرب، كتاب الأضداد ص 105 - 106، والبيت منسوب لمالك بن الرّيب المازني التميمي، وليس

لسوار، وهو من قصيدة له في الرّثاء مطلعها:

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ أَبِيسْتَن لَيْلَةً
بِجَنْبِ الْغَضَى أَزْجِي الْقَلَاصِ النَّوَاجِيَا

(4) هود / 71.

(5) انظر أبو حاتم السجستاني، كتاب الأضداد، ص 83، والبيت في ديوانه، ص 112.

(6) الجوهري، الصحاح، مادة (وري)، وانظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (وري) وابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (وري).

وراءهم ملك) وكان أمامهم وقدامهم ملك^(١). وإلى ذلك ذهب القرطبي^(٢). والزمخشري^(٣).

أما أبو حيان فقد ذكر المعنيين، ورجح أن يكون المعنى (أمامهم) فقال: ... (وراءهم) لفظ يطلق على الخلف وعلى الأمام، ومعناه هنا أمامهم^(٤).

ونقل أبو حيان عن ابن عطية أنه رجح معنى (خلفهم). يقول: "وقال ابن عطية: وقوله (وراءهم) عندي هو على بابيه، وذلك أن هذه الألفاظ إنما تجيء يراعى بها الزمن، والذي يأتي بعد هو الراء، وهو ما خلف.... فهذه الآية معناها أن هؤلاء وعملهم وسعيهم يأتي بعده في الزمن غصب هذا الملك...."^(٥).

لا شك إذاً في أن هذا اللفظ هو من ألفاظ الأضداد، فلفظ (وراءهم) الوارد في سياق الآية الشريفة، هو لفظ يتردد بين المعنيين، ولا شك أيضاً في أن العلماء يترددون في تحديد أي من هذين المعنيين هو المقصود، وإن كان البعض يرجح أحد المعنيين على الآخر، والذي يبدو أن السبب في حمل هذا اللفظ على هذين المعنيين - والله أعلم - هو المعنى اللغوي الذي يؤديه اللفظ، فهو لفظ مأخوذ من معنى الموارد التي بمعنى الاستتار، فما استتر عنك فهو وراء، سواء أكان خلفك أم أمامك.

5. (عسعس) في قوله سبحانه: ﴿وَأَلِيلَ إِذَا عَسَّسَ﴾^(٦).

(١) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 5/16.

(٢) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 11 / 34 - 35.

(٣) انظر الزمخشري، الكشاف 691/2.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط 213/7.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط 213/7.

(٦) التكوير 17.

وهذا اللفظ كذلك من ألفاظ الأضداد عند الكثير من العلماء، فقد ذكر علماء الأضداد

لهذا المعنى معنيين، وهما ﴿عَسَّسَ﴾ بمعنى أقبل، ﴿عَسَّسَ﴾ بمعنى أدبر⁽¹⁾. وقد

استشهدوا على المعنى الأول بقول علقمة:

حتى إذا الليلُ عَسَّسَا وأدركت منه بهيماً حنْداً⁽²⁾

وقول الزبرقان بن بدر:

ورَدْتُ بأفراسٍ عَسَّاسٍ وقتيرة فوارط في أعجازٍ ليلٍ معسَسِ⁽³⁾

واستشهدوا على المعنى الثاني بقول علقمة:

حتى إذا أصبح لها تنفسا وانجاب عنها ليأها وعسسسا⁽⁴⁾

وقول أبي البلاد النحوي:

عسس حتى لو يشاء أدنا كان له من ضوئه مقبس⁽⁵⁾

وذهب أصحاب المعاجم إلى ما ذهب إليه أصحاب الأضداد، فقد جاء في اللسان قوله:

"عَسَّ يَعْسُ عَسّاً، أي طاف بالليل.... وعسس الليل عسوسة: أقبل بظلامه، وقيل: عسوسة:

قبل السحر وفي التنزيل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّسَ﴾ قيل: هو إقباله بظلامه، وقيل: هو

(1) انظر قطرب، كتاب الأضداد، ص 122 - 123. وأبو حاتم السجستاني، كتاب الأضداد، ص 97.

(2) والبيت ليس في ديوانه، بتحقيق لطفي الصقال ورية الخطيب، مراجعة فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي بحلب، ط1، 1969.

(3) والبيت في كتاب شعر الزبرقان بن بدر وعمر بن الأَهم، تحقيق: سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984، ص45.

(4) والبيت ليس في ديوانه.

(5) ليس له ديوان شعر مطبوع أو شعر مجموع.

إدباره.... وقال أبو إسحاق السري: عسعس الليل إذا أقبل، وعسعس إذا أدبر، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو ابتداء الظلام في أوله، وإدباره في آخره⁽¹⁾.

وذهب الزمخشري إلى ذكر المعنيين معاً، ونسب إلى نفسه المعنى (أدبر) دون أن ينفي المعنى الآخر. يقول: "عسعس الليل إذا أدبر، وقيل: عسعس إذا أقبل بظلامه"⁽²⁾. أما الطبري فقد رجح أن يكون المعنى هو الإدبار، ولكنه ذكر المعنى الآخر، ونسبه إلى ابن عطية⁽³⁾. في حين أن الماوردي جزم بضدية اللفظ عندما قال: "وأصل العس الامتلاء، ومنه قيل للقبح الكبير عس، لامتلأ به، فأطلق على إقبال الليل لابتداء امتلائه، وأطلق على إدباره لانتهاه امتلائه"⁽⁴⁾.

واكتفى أبو حيان بذكر رأي الفراء والخليل، فقال: "قال الفراء، عسعس الليل وعس، إذا لم يبق منه إلا القليل، وقال الخليل: عسعس الليل: أقبل وأدبر. قال المبرد: هو من الأضداد"⁽⁵⁾.

وهكذا، فإنه يتبين أن هذا اللفظ هو من ألفاظ الأضداد، والقول بالضدية يجعل فيه رأيين، أحدهما عكس الآخر، وإذا كان بعض العلماء قد رجح معنى الإدبار على معنى الإقبال إلا أن هذا اللفظ لا يمنع - والله أعلم - من شمول المعنيين معاً، ومن ثم يكون هذا اللفظ قسماً بالليل في إقباله وفي إدباره جميعاً.

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عس).

(2) الزمخشري، الكشاف 711/4.

(3) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري 98/ 30 - 99.

(4) الماوردي، أبو حسن علي بن محمد بن حبيب، تفسير الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1992، 217/6.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 413/10.

كانت هذه بعض النماذج على ظاهرة الأضداد في القرآن الكريم، هذه الظاهرة التي لا شك في أنها تشكل مظهراً من مظاهر الإشكال بين العلماء في تحديد معاني بعض الألفاظ فالقول بالضدية يعني أن هناك رأيين، أحدهما يناقض الآخر، وألفاظ الأضداد في القرآن ليست باليسيرة، وقد حاول البحث أن تتبعها، فوقع علاوة على ما سبق على أمثلة غير يسيرة، منها:

اللفظ	الآية	السورة ورقم الآية	المعنيان المتضادان	المصدر
أبرح	﴿لَا أَبْرِحُ حَوْقَ أَبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ﴾	الكهف: ٦٠	ذهب وظهر	أضداد قطرب / 107، وابن الأنباري / 141.
البطانة	﴿مُكَيِّمِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنًا مِنْ مِسْتَقِيمٍ﴾	الرحمن: ٥٤	البطانة والظاهرة	أضداد قطرب / 139، وأبي حاتم، / 145، وابن الأنباري / 342 ومعاني القرآن للفراء 118/3
بلاء	﴿وَيَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْفِتْنَةِ﴾	الأنبياء: ٣٥	نعمة ونقمة	أضداد الأصمعي / 59.
الرهو	﴿وَاتَرَكُوا الْبَحْرَ رَهَوًا إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُفْرَقُونَ﴾	الدخان: ٢٤	الارتفاع والانخفاض	أضداد قطرب / 112، والأصمعي / 11 وابن الأنباري / 148.
الضد	﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾	مريم: ٨٢	المخالف والمماثل	أضداد قطرب / 113، وأبي حاتم / 79 وأبي الطيب 449/1
ظن	﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ﴾	الحاقة: ٢٠	الشك واليقين	أضداد قطرب / 6، والأصمعي / 34، والتوزي / 164، وأبي حاتم / 76، ومعاني القرآن للزجاج 331/1
شرى	﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	البقرة: ١٠٢	أخذ الثمن وأعطى الثمن	أضداد قطرب / 98، والأصمعي / 30، ومعاني القرآن للفراء 30/1
الحنيف	﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	النساء: ١٢٥	المائل عن الشر إلى	أضداد أبي الطيب / 225.

	الخير والمائل من الخير إلى الشر			
البين	﴿لَقَدْ نَقَعَ بَيْنَكُمْ﴾	الأنعام: ٩٤	الفراق والوصال	أضداد قطرب/138، والأصمعي/52، وابن الأنباري/76.
الخوف	﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آوَىٰ عِصًى﴾	النساء: ١٢٨	الشك واليقين	أضداد السجستاني/88 وقطرب وأبي الطيب 235/1.
الأحوى	﴿فَجَعَلَهُ غُثًّى أَحْوَىٰ﴾	الأعلى: ٥	الأخضر من النبات الطري، والأسود من النبات الجاف	أضداد أبي الطيب 203/1، وابن الدهان/9، وابن الأنباري/353.
الساب	﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخِفٌّ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾	الرعد: ١٠	المتواري والظاهر	أضداد قطرب/120، وابن الأنباري/76 وأبي الطيب 3810/1
الصر	﴿فَصَرُّنَ إِلَيْكَ﴾	البقرة: ٢٦٠	الجمع والتفريق	أضداد قطرب/132، والسجستاني/98.
الطاحي	﴿وَالْأَرْضِ وَمَا حَتَّىٰ﴾	الشمس: ٦	المنضجع والمرتفع	أضداد قطرب/125، وأبي الطيب/460.
الفرط	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾	النحل: ٦٢	المقـدم والمؤخر	أضداد التوزي/5، والسجستاني/141 وقطرب/114.
الغابر	﴿إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ﴾	الشعراء: ١٧١	الماضي والباقي	أضداد الأصمعي/58، وابن الأنباري/129.
القرء	﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾	البقرة: ٢٢٨	الحـيض والطهر	أضداد قطرب/108، والأصمعي/5 وابن الأنباري/27.
المغازة	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَارِقٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾	آل عمران: ١٨٨	المنجاة والمهلكة	أضداد قطرب/103، والأصمعي/38، والتوزي/109.

السامد	﴿وَأَنْتُمْ سَوِيَّةٌ﴾	النجم: ٦١	اللاهسي والحزين	أضداد السجستاني/14، وقطرب/73 وأبي الطيب 369/1.
حسب	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا﴾	المائدة: ٧١	الشك واليقين	أضداد السجستاني/108، وابن الأنباري/20، وأبي الطيب 184/1.
عسى	﴿عَسَىٰ رَبُّكَ أَنْ يَرْحَمَكُ﴾	الإسراء: ٨	الشك واليقين	أضداد قطرب/70، والسجستاني/95، وابن الأنباري/22.
القانع	﴿وَأَطِيعُوا أَلْفَانِيَ وَالْمَعَنُ﴾	الحج: ٣٦	الراضسي والسائل	أضداد قطرب/95، والأصمعي/49 ، وابن الأنباري/66
القرن	﴿وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرَّنِينَ﴾	الزخرف: ١٣	القوي على الأمـر والضعيف	أضداد أبي الطيب 568/2
نسل	﴿مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾	الأنبياء: ٩٦	طلع وسقط	أضداد ابن الأنباري/271
نسيان	﴿لَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾	التوبة: ٦٧	الترك بغفلة والترك مع العمد	أضداد السجستاني/156، وابن الأنباري/399
الهجر	﴿وَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾	النساء: ٣٤	الترك والعطف	أضداد قطرب/141، وابن الأنباري/323، وأبي الطيب 683/2.
التولية	﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ مَوْئِلًا﴾	البقرة: ١٤٨	الإقبال والإدبار	أضداد قطرب/134، والسجستاني/144، وأبي الطيب 666/2.
ممنون	﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾	فصلت: ٨	القوة والضعف	أضداد قطرب/127، والتوزي/8، وابن الأنباري/156، وأبي الطيب 61/1.
المفرع	﴿حَتَّىٰ إِنَّا فَرَعْنَا عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾	سبا: ٢٣	الشجـاع والجبان	أضداد قطرب/136، وابن الأنباري 119.

العنوة	﴿ وَعَنْتِ الْوَجْوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ ﴾	طه: ١١١	الغصب والغلبة والأخذ بمحبة ورضا	أضداد قطرب/137، والسجستاني/126 وابن الأنباري/79.
راغ	﴿ مَرَاغَ إِلَکْ أَهْلِهِ ﴾	الذاريات: ٢٦	أقبل وولى	أضداد ابن الأنباري/153، وقطرب/148.

ثانياً: المشترك اللفظي

تعريفه:

جاء في اللسان قوله: "قال الليث، واسم مشترك، يشترك فيه معان كثيرة، كالعين

ونحوها، فإنه يجمع معاني كثيرة،.... وقوله أنشده ابن الأعرابي:

ولا يستوي المرآن: هذا ابن حُرّة وهذا ابن أخرى ظَهَرُها مُتَشَرِّكٌ⁽¹⁾

فسره، فقال: معناه مشترك⁽²⁾.

فالمشترك اللفظي في اللغة هو كل لفظ دال على معان كثيرة، وهذا التعريف اللغوي لا

يختلف عن التعريف الاصطلاحي، غير أن علماء العربية أولوا هذه الظاهرة عناية كبيرة،

وشغلت حيزاً غير يسير من تفكيرهم، واختلفت أراؤهم حولها.

فقد حدد السيوطي معنى المشترك اللفظي فقال: "وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ

الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"⁽³⁾.

فالمشترك بحسب هذا هو دلالة اللفظ الواحد على عدة معانٍ، وقد أشار إليه سيبويه

عندما قسم الألفاظ والمعاني، فقال "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين،

واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"⁽⁴⁾. والملاحظ في مقولة

سيبويه أنه لم يطلق مصالح المشترك، وأنه اكتفى بالإشارة إلى أن اللفظ يحتمل داللتين

مختلفتين، ولم يشر إلى أن اللفظ الواحد قد يحتمل أكثر من ذلك. وبحسب هذا، فلا فرق بين ما

(1) البيت منسوب إلى عبد الملك بن مروان، انظر: العقد الفريد، 6/130.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (شرك).

(3) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، 1/369.

(4) سيبويه، الكتاب، 1/7-8.

أطلق عليه العلماء المشترك اللفظي والأضداد، علماً أن ثمة فرقاً بينهما كما تبين أثناء الحديث عن الأضداد.

ثم جاء ابن فارس، وأشار إلى المشترك في باب الأسماء كيف تقع على المسميات، حيث يقول: "وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء، وعين المال، وعين السحاب"⁽¹⁾. وأشار إليه كذلك في باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراض⁽²⁾. ثم أفرد باباً للاشتراك ذكراً فيه هذا المصطلح، فعرفه، وذكر بعض الشواهد عليه، يقول: "معنى الاشتراك أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر"⁽³⁾. وقوله: (أو أكثر) فيه احتراز عن التضاد الذي لا يكون إلا لمعنيين متضادين.

فمفهوم الاشتراك اللفظي عند القدماء عموماً يقوم على اتحاد اللفظ وتعدد المعاني، ولكن كتب اللغة تشير إلى وقوع خلاف بين العلماء القدماء في إثباته وإنكاره، غير أن أكثرهم كان قد ذهب إلى إثباته، وعلى رأسهم سيبويه، والمبرد، وابن جني، والثعالبي وغيرهم، فضلاً عن أصحاب المعاجم كصاحب القاموس المحيط، وصاحب تاج العروس، وصاحب مقاييس اللغة، وصاحب اللسان وغيرهم.

أما المنكرون للمشترك من القدماء فعلى رأسهم ابن درستويه، الذي ضيق مفهوم المشترك، وأخرج منه كل ما يمكن رد معانيه إلى معنى عام يجمعها، فقد نقل عنه السيوطي ما قاله في لفظ (وجد) واختلاف معانيه، يقول: "قال ابن درستويه في شرح الفصيح، هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه، ويختلف معناه، لأن سيبويه

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1993، ص 97.

(2) المرجع نفسه، ص 206-207.

(3) المرجع نفسه، ص 261.

ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة، فظن من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد، وقد جاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً...⁽¹⁾. ويقول أيضاً "فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف، تم جاء المعنيان مختلفين لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد، يشتركان فيه، فيصيران متقاي اللفظ والمعنى.... فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على لمعنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية"⁽²⁾. والذي يبدو من كلام ابن درستويه أنه كان يرد المعاني المختلفة إلى أصل واحد، تجمع كلها تحت هذا الأصل، فيعتمد عليه في إنكاره للمشترك⁽³⁾.

وممن سار على نهج ابن درستويه أبو هلال العسكري عندما قال: "لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل، وألبس المخاطب، وليس من الحكمة وضع الدلالة المشككة إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شذّ وقل"⁽⁴⁾.

والذي يبدو من الناحية العملية أن أبا هلال العسكري يتردد بين إنكاره النظري للمشترك، والإقرار به في مواضع مختلفة من (فروقه) والتمثيل له، يقول مثلاً: "وأما السماع فيكون اسماً للمسموع، يقال لما سمعته من الحديث هو سماعي، ويقال للغناء سماع، ويكون

(1) السيوطي، المزهري 384/1، وانظر: محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1999، ص 31.

(2) السيوطي، المزهري 385/1.

(3) انظر: محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 31.

(4) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، كتاب الفروق، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، 1980، ص 14.

بمعنى السمع، تقول: سمعت سماعاً، كما تقول: سمعت سماعاً⁽¹⁾. ويقول في موضع آخر: "ولفظ النفس مشترك، يقع على الروح وعلى الذات، ويكون توكيداً.... والنفس: ملء الكف من الدباغ"⁽²⁾. ففي مثل هذه الأقوال دليل على قلق موقفه من ظاهرة الاشتراك اللفظي⁽³⁾. وكان ممن أسهم في التنظير لمفهوم المشترك أيضاً أبو علي الفارسي إذ ميز بعضاً من معالمه، فأنكر أن يكون المشترك أصيلاً في الوضع اللغوي، وعلل وجوده بتداخل اللهجات، والاستعارة، يقول: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل"⁽⁴⁾.

أما المحدثون فمن جهة أقر كثير منهم بهذه الظاهرة، وذهب كثير منهم كذلك إلى وجود هذه الظاهرة في جميع اللغات⁽⁵⁾، وقد علل الدكتور محمد المبارك ذلك بأن "أكثر الأصول التي تشتق منها الألفاظ للدلالة على معانٍ جديدة ذات معانٍ عامة، لذلك فقد تستعمل للدلالة على مسميات مختلفة، تشترك في تلك الصفة، أو ذلك المعنى العام"⁽⁶⁾. ويرى بعض المحدثين كذلك أن من التعسف إنكار الاشتراك في العربية، وتأويل جميع الأمثلة تأويلاً يخرجها من مفهوم الاشتراك، ففي بعض شواهد لا نجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أية رابطة تسوغ هذا التأويل⁽⁷⁾.

(1) أبو هلال العسكري، كتاب الفروق، ص 81.

(2) المرجع نفسه، ص 96.

(3) انظر محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 33-34.

(4) انظر محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 34.

(5) انظر محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ص 39.

(6) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، مطبعة جامعة دمشق، 1960، ص 171.

(7) انظر محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، ص 39.

ومن جهة أخرى، حاول كثير منهم تضيق دائرة المشترك، فقد تعمق بعضهم في أثر السياق في تحديد دلالة المشترك على وجه مخصوص، حتى أن بعضهم بالغ فيه، فنفى أن يكون المشترك إلا في طيات المعاجم⁽¹⁾. يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "إن المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر، إلا في معجم لغة من اللغات، أما في نصوص اللغة واستعمالاتها، فلا وجود إلا لمعنى واحد من معاني هذا المشترك اللفظي"⁽²⁾. ويعقب الدكتور محمد نور الدين المنجد على ذلك بقوله: "إننا لو تصفحنا بعض المعاجم العربية، لما وجدنا شروحاتاً للألفاظ وتبيناً لمعانيها إلا من خلال أمثلة سياقية من القرآن، أو الحديث، أو الأمثال والأشعار، وعلى هذا نقول: إن المعاجم نفسها لا تقوم إلا على شواهد، تبين معنى اللفظ من السياق، ورغم ذلك كله فإننا لا نذهب مذهب الدكتور رمضان، فننكر وجود المشترك في نصوص اللغة واستعمالاتها"⁽³⁾.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن المشترك اللفظي لا يقع إلا في لفظة، تؤدي إلى معنيين مختلفين كل الاختلاف، ليس بينهما أدنى ملاسة، أو أية علامة، أو أي نوع من أنواع الارتباط⁽⁴⁾.

ويدلل الدكتور أنيس على رأيه بضربه مثلاً بكلمة (الهلال)، فهي حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله

(1) انظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1998، ص 68. وصبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية عشرة، 1989، ص 355. وفايز الداية، علم الدلالة العربية، النظرية والتطبيق دراسة تأصيلية نقدية، دار الفكر، دمشق، 1985، ص 82.

(2) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999، ص 354.

(3) محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، ص 39.

(4) انظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مطبعة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، 1997، ص 213.

الهلل - لا يصح أن تعد من المشترك اللفظي، لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات.

والى جانب هذا الشاهد، يقدم أنيس شاهداً آخر، تتضح فيه ظاهرة المشترك اللفظي، فيرى أن المشترك يوجد حينما تفقد الصلة بين المعنيين في اللفظ المشترك، وهذا الشاهد هو لفظ (الأرض)، فالأرض هي الكرة الأرضية، وهي الزكام، وكأنه يقال: إن الخال هو أخو الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الأكمة الصغيرة، ويؤكد الدكتور أنيس رأيه بأن القرآن الكريم لم يقع فيه المشترك اللفظي إلا قليلاً جداً، وأنه يندر مصادفة كلمة مثل (أمة) التي استعملت في القرآن الكريم بمعنى الجماعة من الناس، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ

النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾⁽¹⁾. وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى

أُمَّةٍ﴾⁽²⁾. بمعنى الدين⁽³⁾.

والظاهر من كلام الدكتور إبراهيم أنيس أن الألفاظ لها معنى واحد حقيقي، وأن المعاني الأخرى للألفاظ المشتركة ليست إلا معاني مجازية، يمكن أن ترد إلى هذا المعنى الواحد الأصل، بسبب وجود علاقة المشابهة بين المعنى الأصل والمعنى المجازي.

وهذا الرأي الذي ذهب إليه الدكتور أنيس لا يرتضيه بعض المحدثين، وحجتهم في ذلك "أن ثمة مجازات غير قليلة يعسر فيها التمييز بين الحقيقة والمجاز، بل ربما غلبت الحقيقة في الاستعمال، والسبب في ذلك أن الصلة المجازية أصبحت غامضة في كثير من ألفاظ

(1) يوسف/ 45.

(2) الزخرف/ 23.

(3) انظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 213.

المجاز بعد أن كانت واضحة في زمان حدوثها، فلبعضها عنا، وبعد الملاحظات التاريخية التي حدثت في ظلها أصبحت خافية عنا، ولهذا لا نستطيع التمييز بين الحقيقة والمجاز في كثير منها، والذي نراه أن تصنف المجازات المنسية جنباً إلى جنب مع ألفاظ الحقيقة في عداد المشترك⁽¹⁾.

ويذهب الدكتور الخفاجي إلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، عندما قال: "الأصل أن تكون الألفاظ المشتركة في لفظة واحدة منفصلة في الدلالة، لا تقوم بينها علاقة ما، كتلك العلاقات التي تقوم على التشابه، أو ألوان المجاز، وهذا يؤدي في النهاية إلى حذف أعداد كبيرة مما قد وضعه اللغويون في المشترك اللفظي، ويبقى في النهاية عدد من الألفاظ، يمكن أن يمثل المشترك تمثيلاً حقيقياً⁽²⁾".

وحقيقة الأمر أن ظاهرة المشترك اللفظي موجودة في اللغة وكثرت أمثلتها في القرآن الكريم، وهي ليست في الإطار الضيق الذي ذهب إليه بعض المحدثين كما تبين؛ لأن المشترك غير المجاز أصلاً، فالمشترك ظاهرة لغوية، أما المجاز فهو ظاهرة بلاغية، و المشترك يدل على حقيقتين أو أكثر في أصل الوضع، أما المجاز فهو غير ذلك، ولعل تمايز القرائن بينهما ما يؤكد ذلك، فقريئة المشترك تميز أحد معانيه الحقيقية، أما قريئة المجاز فتدل على كونه مجازاً، والذي ينبغي إخراج المجاز من دائرة المشترك⁽³⁾.

ثم إذا كان المشترك يقع في جميع لغات العالم_ كما أكد ذلك الكثيرون_ فما بال اللغة العربية لا يقع فيها مثل هذا، وقد عدها الكثيرون من أوسع لغات العالم. فاللغات بطبيعتها

(1) محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم، ص43.

(2) محمد علي رزق الخفاجي، علم الفصاحة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص: 377.

(3) انظر محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم ص: 42.

تستطيع أن تطوع ألفاظها للقيام بوظائف متعددة، وفي هذا يقول استيفن أولمان: "إن اللغة في استطاعتها أن تعبر عن الفكر المتعددة بواسطة تلك الطريقة الحسيفة القادرة، التي تتمثل في تطويع الكلمات وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة، وبفضل هذه الوسيلة تكتسب الكلمات نفسها نوعاً من المرونة و الطواعية، فتظل قابلة لاستعمالات جديدة".⁽¹⁾

وفيما يلي بعض نماذج من هذه الظاهرة، التي تعد مظهراً من مظاهر الإشكال بين العلماء في تحديد المعنى المقصود من بين المعاني المشتركة.

1- (العابدين) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾⁽²⁾

لقد وقف العلماء عند هذا اللفظ، و اختلفوا في تفسيره، وسبب اختلافهم يعود إلى انفتاح هذا اللفظ على عدة معانٍ مشتركة، فقد أشار الزمخشري إلى أن معنى (العابدين) في الآية الكريمة المعظمين، إذ يقول: "﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ وضح ذلك، وثبت ببرهان صحيح تورودونه، وحجة واضحة تدلون بها (فَأَنَا أَوَّلُ) من يعظم ذلك الولد، وأسبقكم إلى طاعته، والانقياد له، كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم أبيه".⁽³⁾

وبعد أن فسر الزمخشري هذا اللفظ على هذا النحو، راح يذكر له معنيين آخرين حيث قال: "قيل: إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول الموحدين لله، المكذبين قولكم، بإضافة الولد إليه. وقيل: إن كان للرحمن ولد في زعمكم فأنا أول الأنفين من أن يكون له ولد"⁽⁴⁾

(1) استيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1992، ص: 115.

(2) الزخرف / 81.

(3) الزمخشري، الكشاف 268/4، وانظر أبو حيان، البحر المحيط 390/9.

(4) الزمخشري، الكشاف 269/4.

وفي قول الزمخشري هذا إشارة إلى معنيين، الأول : الموحدين لله المكذبين بأن يكون له ولد، والآخر: الآنفين.

وقد أشار ابن قتيبة إلى هذين المعنيين، فذكر أن لفظ (العابدين) قد يعني الموحدين، ومن وحد الله فقد عبده، وقد يعني الغضاب الآنفين⁽¹⁾ وهذا ما ذهب إليه ابن جرير الطبري⁽²⁾. وحقيقة الأمر أن هذا المعنى الثاني هو وجه متقبل لا يدفع، ذلك أنه جاء في كلام العرب "ومنه: عبَدَ عليه عبداً و عبدة فهو عابد، وعبَد إذا غضب... وفي حديث علي- رضي الله عنه- وقد قيل له: أنت أمرت بقتل عثمان، أو أعنت على قتله، فعَبَدَ وضمَدَ: أي غضب.⁽³⁾

وقد صرح الأزهري بأن هذه الآية مشككة كثرت فيها الأقوال فأشار إلى أن المعنى قد يكون أن الله جل اسمه قال لمحمد- صلى الله عليه و سلم-: قل إن كان للرحمن ولد- كما تقولون- لكنت أولى من يطيعه ويعبده (يعبد الله). وقال الكسائي: يعني الآنفين الغضاب، الجاحدين لما تقولون.⁽⁴⁾

2- (النجم) في قوله سبحانه: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾⁽⁵⁾

جاء في اللسان في معنى النجم في الآية الكريمة "والنجم من النبات كل ما نبت على وجه الأرض، ونجم على غير ساق، وتسطح فلم ينهض و الشجر ماله ساق"⁽⁶⁾ ولم يذكر

(1) انظر ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، 1981، ص: 373.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 119/52.

(3) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (عبد).

(4) انظر المرجع نفسه، مادة (عبد).

(5) للرحمن /6.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نجم).

صاحب اللسان معنى آخر للنجم في هذا الموضع، وكأنه ينفي كونه من المشترك. أما المفسرون فقد اختلفوا في تفسير لفظ النجم على وجهين، الأول: أن يكون النجم هو كل ما نبت على وجه الأرض مما ليس له ساق، والثاني: أن يكون النجم بمعنى نجم السماء.

فأما الوجه الأول فقد اختاره ابن جرير الطبري عندما قال: "ولما ذكر الله تعالى ما أنعم به من منفعة الشمس والقمر، وكان ذلك من الآيات العلوية، ذكر في مقابلتهما من الآثار السفلية النجم و الشجر؛ إذ كان رزقاً للإنسان، وأخبر أنهما جاريان على ما أراد الله لهما، من تسخيرهما وكيونتهما على ما اقتضته حكمته تعالى، ولما ذكر ما به حياة الأرواح من تعليم القرآن، ذكر ما به حياة الأشباح من النبات الذي لا ساق له، وكان تقديم النجم، وهو ما لا ساق له؛ لأن أصل القوت، والذي له ساق يتفكه به غالباً. والظاهر أن النجم هو الذي شرحناه، ويدل عليه اقترانه بالشجر. (1)

والذي يفهم من كلام الطبري أن النجم هو كل ما لا ساق له مما ينبت على وجه الأرض، وقد وضع النجم في مقابلة الشجر الذي يعني كل ما نبت على الأرض مما له ساق. ووضع النجم والشجر في مقابلة الشمس والقمر في قوله تعالى ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ (2)

فالشمس والقمر من خلق الله في السماء أما النجم والشجر فهما من خلق الله في الأرض، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري كذلك (3) واختاره ابن عباس، وابن جبير، السدي، والكلبي (4). وتبعهم فيه معظم أهل اللغة، فقد ذكر الأزهرى عنهم قولهم: "وأما قوله جل و

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 55/10-56.

(2) الرحمن /5.

(3) انظر الزمخشري، الكشاف /4 /443،

(4) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 56/10.

عز: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ فإن أهل اللغة، وأكثر أهل التفسير قالوا: النجم كل ما نبت على وجه الأرض مما ليس له ساق⁽¹⁾.

وأما الوجه الثاني فقد اختاره مجاهد وقتادة والحسن البصري، فقد نقل عنهم الطبري: "النجم : اسم الجنس من نجوم السماء"⁽²⁾ وحكى الزجاج عن بعض اللغويين قوله⁽³⁾: "وقد قيل: إن النجم - أيضاً - يراد به النجوم، وهذا حائز أن يكون؛ لأن الله - عز وجل - قد علمنا أن النجم يسجد فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ﴾....."⁽⁴⁾.

يتبين مما سبق أن الخلاف بين العلماء في تحديد معنى النجم يرد إلى ظاهرة المشترك اللفظي، حيث يطلق لفظ النجم في اللغة، ويراد به ما نجم من الأرض من نبات، ويطلق في اللغة كذلك، ويراد به نجم السماء.

والمأمل في هذين الوجهين يجد أن لكل وجه خطأ من النظر، من حيث صحة حمله على النبات، وعلى نجم السماء، وقد يحمل هذا على التنوع في المعنى الذي تحتمله الآية الشريفة. وفي ذلك يقول ابن عاشور: "وجعل لفظ النجم بواسطة الانتقال لصلاحيته؛ لأنه يراد

(1) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964. 128/11. وانظر الفراء معاني القرآن، 112/3.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 56/10.

(3) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1048هـ، 96/5.

(4) الحج/18.

منه نجوم السماء، وما يسمى نجماً من نبات الأرض.⁽¹⁾ ومن ثم فإن تفسير النجم بأنه كل ما لا ساق له من النبات يتناسب مع ما جاء بعده في الآية، وهو الشجر و لهذا قال بعضهم: إن النجم هو كل ما ليس له ساق، والشجر هو كل ما له ساق. وأما تفسير لفظ النجم بأنه نجم السماء فإنه يتناسب كذلك مع ما جاء قبله من الآيات الكونية العلوية، وهو قوله تعالى:

﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ فالشمس والقمر والنجوم كلها من آيات الله في السماء.

3. (الريحان) في قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾⁽²⁾

وعلى نحو اختلافهم في (العابدين) و (النجم) اختلفوا كذلك في تفسير (الريحان) في هذه الآية. فقد ذهب فريق من العلماء إلى القول بأن الريحان هو الرزق، وذهب فريق آخر إلى القول بأنه نبات الريحان الذي يشم. وقد ذكر صاحب اللسان هذين المعنيين بقوله: "والريحان هو كل نبت طيب الريح من أنواع المشموم.... والريحان: الرزق، وقوله تعالى:

﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ قيل: هو الرزق.⁽³⁾

وكان من العلماء من ذهب إلى القول بأنه النبات ذو الرائحة الطيبة أبو حيان، إذ يقول في معرض تفسيره للآية والآيات التي قبلها: "وبدا بالفاكهة، وختم بالمشموم، وبينهما النخل

(1) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر والتوزيع. 1984، 235/27.

(2) الرحمن / 12

(3). ابن منظور، لسان العرب، مادة (روح).

والحب؛ ليحصل ما به يتفكه، وما به يتقوت، وما به تقع اللذات من الرائحة الطيبة⁽¹⁾ وهذا ما اختاره ابن عباس والحسن البصري، وعبد الرحمن بن زيد⁽²⁾.

أما الريحان بمعنى الرزق فقد اختاره الزمخشري، حيث يقول: "... و(الريحان) الرزق، وهو اللب، أراد فيها ما يتلذذ به من الفواكه، و الجامع بين التلذذ والتغذي وهو ثمر النخل، وما يتغذى به وهو الحب"⁽³⁾ وهذا أيضاً ما ذهب إليه الفراء⁽⁴⁾ وابن قتيبة⁽⁵⁾.

وذهب الطبري إلى هذا المعنى، فهو بعد أن ذكر أقوال العلماء واختلافاتهم حول المعنيين، راح يعطّل سبب اختياره لمعنى الرزق، إذ يقول: "و أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عني به الرزق، وهو الحب الذي يؤكل منه. وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصواب؛ لأن الله جل ثناؤه أخبر عن الحب أنه ذو العصف، وذلك ما وصفنا من الورق الحادث منه؛ إذ كان من جنس الشيء الذي منه العصف، ومسموع عن العرب تقول: خرجنا نطلب ريحان الله ورزقه، ويقال: سبحانك وريحانك، أي رزقك"⁽⁶⁾

وواضح مما سبق أن عدم اتفاق العلماء على معنى واحد لكلمة (الريحان) يرد إلى ظاهرة المشترك اللفظي، ولكن الحق أن هذا الاختلاف لا يعطل المعنى في الآية الشريفة، فكل المعنيين متقبل. فالقول بأن الريحان هو الرزق لا يدفع باعتبار أن سياق الآية يتحدث عن

(1). أبو حيان، البحر المحيط، 57/10

(2). انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 143 / 27.

(3) الزمخشري، الكشاف، 444/4.

(4) انظر الفراء، معاني القرآن، 114/3، وقد ذكر شاهداً نثرياً وهو قول العرب : خرجنا نطلب ريحان الله.

(5) انظر ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، تفسير غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر،

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1398هـ، 1243/2.

(6) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 143/27.

الحب، فهذا الحب ينمو في الأرض، ثم يجف، ثم تجنى منه الحبوب التي تؤكل، وهذه الحبوب هي نوع من أنواع الرزق.

أما القول بأن الريحان هو الرائحة الطيبة، فهو أيضاً قول لا يدفع؛ لأن الله عز وجل يتحدث عن نعمه التي أنعم بها على العباد، وهذه النعم كثيرة ومتنوعة. فمن نعمه سبحانه وتعالى ما يتلذذ به العبد من طيب الطعام فقال: ﴿فِيهَا فَتَكِيمَةٌ وَأَلْحُلْ ذَاتُ الْأَكَامِرِ﴾⁽¹⁾ ومن نعمه سبحانه ما تأكله الدواب المسخرة للعباد، وقد عبر عن ذلك قوله: ﴿ذُو الْعَصْفِ﴾، والعصف هو النبات الجاف الذي تأكله الدواب. وهذه الدواب مسخرة للعبد ليتلذذ بلحمها ولبنها وركوبها. ومنها ما يتلذذ به العبد برائحته، وهو ما عبر عنه سبحانه: ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾. فالله سبحانه وتعالى يذكر عباده بنعمه التي أنعمها عليهم، وهي نعم اجتمعت ليتلذذ بها الإنسان، والرائحة الزكية هي جزء من هذه اللذة.

4. (تتلوا) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾⁽²⁾

ذهب العلماء في تفسير هذا اللفظ على وجهين، الأول: تتلوا بمعنى تقرأ، والثاني: تتلوا بمعنى تتبع. وقد أشار صاحب اللسان إلى هذين الوجهين بقوله: "وقوله عز وجل: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾ قال عطاء: على ما تحدث وتقص. وقيل: ما تكلم به كقولك: فلان يتلو كتاب الله، أي: يقرؤه ويتكلم به وفلان يتلو فلاناً أي يحكيه ويتبع فعله"

(1). الرحمن / 11.

(2). البقرة / 102.

(1) وذكر أبو حيان هذين المعنيين دون أن يرجح أحدهما على الآخر.⁽²⁾ مما يدل على قبوله بهما معاً.

وكان من العلماء ممن ذهب إلى المعنى الأول الزمخشري، حيث يقول: "واتبعوا أي نبذوا كتاب الله، واتبعوا (مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ)، يعني واتبعوا كتب السحر و الشعوذة التي كانت تقرأها (عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنٍ)". أي على عهد ملكه و زمانه"⁽³⁾ وقد علل الزمخشري هذا بقوله: "ذلك أن الشياطين كانوا يسترقون السمع، ثم يضمنون إلى ما سمعوا أكاذيب يلقونها، ويلقونها إلى الكهنة، ودونوها في كتب يقرؤونها، ويعلمونها الناس"⁽⁴⁾. "وهذا ما ذهب إليه مجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وقتادة وغيرهم"⁽⁵⁾. أما القول بأن (تتلوا) بمعنى تتبع فقد اختاره ابن عباس وأبو رزين الأسدي⁽⁶⁾.

وقد نبه الطبري إلى هذا الاشتراك الحاصل في اللفظ، إذ يقول: "ويقول القائل: هو يتلو كذا، في كلام العرب معنيان. أحدهما الإتيان، كما يقال: تلوث فلاناً إذا مشيت خلفه، و تبعت أثره، كما قال رجل ثناؤه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾"⁽⁷⁾. يعني ذلك تتبع. والآخر: القراءة والدراسة، كما تقول: فلان يتلو القرآن، بمعنى يقرأه ويدرسه، كما قال حسان بن ثابت:

(1). ابن منظور، لسان العرب، مادة (تـلـا).

(2). انظر أبو حيان، البحر المحيط، 522/1.

(3) الزمخشري، الكشاف، 198/1.

(4) المرجع نفسه، 198/1.

(5) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 513-514.

(6). انظر المرجع نفسه، 514/1.

(7). يونس /30.

نبي يرى ما لا ترى الناس حوله ويتلو كتاب الله في كل مشهد⁽¹⁾

ولم يخبرنا الله _ جل ثناؤه _ بأي معنى التلاوة كانت تلاوة الشياطين الذين تلو ما تلوه من السحر على عهد سليمان بخبر يقطع العذر. وقد يجوز أن تكون الشياطين تلت ذلك دراسة ورواية و عملاً، فتكون كانت متبعته بالعمل، ودراسته بالرواية. فاتبعت اليهود منهاجها في ذلك، وعملت به وروته⁽²⁾. أي قرأته.

5- (أمة) في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ خَنِيفًا وَلَرَّيْكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾⁽³⁾.

ولفظ (أمة) في هذا السياق الشريف من الألفاظ المشتركة و يدل على معنيين مختلفين، أحدهما: أمة بمعنى المعلم للخير، والآخر: أمة بمعنى الجماعة الكبيرة من الناس، شبه بها سيدنا إبراهيم عليه السلام.

وقد نبه صاحب اللسان إلى هذين المعنيين بقوله: "والأمة: الرجل الذي لا نظير له، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾"، وقال أبو عبيدة: كان أمة، أي إماماً⁽⁴⁾. فقوله: "الرجل الذي لا نظير له" فيه إشارة إلى المعنى الثاني؛ لأن كل من لا نظير له في صفات، أو أقوال، أو أفعال، متفرد بها عن غيره، وكان إبراهيم عليه السلام اجتمع عنده من الصفات والأقوال والأفعال ما يكون عند أمة بعينها. وقوله: "إماماً" فيه إشارة إلى المعنى الأول؛ لأن الإمام معلم للخير، فيؤمّه الناس، ويجتمعون حوله، ليتعلموا منه ما ينفعهم.

(1) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، لبنان، 1974، 464/1.

(2) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 1/ 514-515.

(3) النحل/120.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أمم).

وكان من العلماء من أشار إلى هذين المعنيين أيضاً الزمخشري في كشفه، إذ يقول: " **كأن أمة** فيه وجهان، أحدهما أنه كان أمة من الأمم لكماله في جميع صفات الخير.... وعن مجاهد: كان مؤمناً وحده والناس كلهم كفار، والثاني: أن يكون أمة بمعنى مأموم، أي: يؤمه الناس؛ ليأخذوا منه الخير".⁽¹⁾

أما أبو حيان، فبعد أن أشار إلى الاشتراك الحاصل في اللفظ، أخذ يعلل سبب تسمية إبراهيم عليه السلام بالأمة، يقول: "والأمة لفظ مشترك بين معانٍ عدة منها: الجمع الكثير من الناس ثم يشبه به الرجل الصائم، أو الملك، أو المنفرد بطريقة وحده عن الناس، فسمي أمة.... وعن ابن مسعود: أنه معلم للخير وقال ابن الأنباري: هذا مثل قول العرب: فلان رحمة، وعلامة، ونسابة"⁽²⁾.

وعلى نحو ما ذكره أبو حيان من تعليل إطلاق لفظ (الأمة) على سيدنا إبراهيم _ عليه السلام _ ذهب ابن قتيبة إلى القول: "إن إبراهيم _ عليه السلام _ سمي أمة؛ لأنه ومن اتبعه أمة؛ فسمي أمة؛ لأنه سبب الاجتماع. وقد يجوز أن يكون سمي أمة؛ لأنه اجتمع عنده من خلال الخير ما يكون مثله في أمة ومن هذا يقال: فلان أمة وحده، أي هو يقوم مقام أمة"⁽³⁾.

وعلى أية حال، فإنه و إن كان ثمة خلاف بين العلماء في تحديد المقصود من بين هذين المعنيين، إلا أنه خلاف في الحقيقة لا يعطل النص؛ لأن كلا المعنيين له حصة من النظر، فالقول بأن سيدنا إبراهيم _ عليه السلام _ كان أمة بمعنى إمام، يؤمه الناس ليتعلموا منه

(1). الزمخشري، الكشف، 599/2، وانظر الفراء، معاني القرآن، 114/2، و ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 277/14.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 609/6.

(3) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 445.

الخير، لا يتعارض مع النص الشريف، ويعزز ذلك أن الله تبارك و تعالى قال في سياق آخر ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾⁽¹⁾، أي معلماً وإماماً يؤتم به، ويقتدي به⁽²⁾. أما القول بأن (أمة) بمعنى الجماعة، فهو أيضاً وجه مقبول؛ لأن إبراهيم عليه السلام لما اجتمع فيه من صفات الخير ما يكون عند أمة بعينها، كان بحق أمة تشبهاً له بها، ويجوز أن يكون سمي كذلك؛ لأنه - كما ذكر ابن قتيبة - ومن اتبعه أمة، فسمي لذلك أمة، كونه سبب الاجتماع - والله أعلم.

ثالثاً الترادف

تعريفه:

لقد تناول علماء العربية ظاهرة الترادف، وأولوها اهتماماً كبيراً وتعددت آراؤهم فيها، فلم يكن هناك اتفاق بين العلماء و الدارسين قديماً وحديثاً على وضع إطار واحد لمفهوم الترادف؛ وذلك لاختلافهم الكبير حول هذه الظاهرة.

وربما كان سيبويه هو أول من نبه إلى هذه الظاهرة في اللغة، وذلك عندما قسم علاقة الألفاظ بالمعاني، وقد أشار البحث إلى تقسيم سيبويه هذا فيما سبق، حيث يقول: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعاني، واختلاف اللفظين والمعنى واحد..."⁽³⁾. فقله: "اختلاف اللفظين والمعنى واحد" فيه إشارة واضحة إلى ظاهرة الترادف.

وانطلاقاً من قول سيبويه هذا، ذهب العلماء من بعده إلى البحث في الترادف، على نحو بحثهم في المشترك اللفظي و التضاد. بل إن الأمر بلغ عند بعضهم أن جعل من مقولة سيبويه

(1) البقرة / 124.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 609/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 8-7/1.

السابقة جزءاً من عناوين بعض مصنفاتهم. فهذا الأصمعي مثلاً ألف كتاباً أطلق عليه "ما اختلف لفظه و اتفق معناه" ومثله فعل أبو عبيد الذي ألف بدوره كتاباً بعنوان "الأسماء المختلفة للشيء الواحد". وهكذا ظهرت فكرة الترادف على أساس تعدد الألفاظ للمعنى الواحد كما ورد في تقسيم سيبويه⁽¹⁾.

أما ظهور الترادف كمصطلح، فيعزوه بعضهم إلى ثعلب،⁽²⁾ معتمدين في ذلك على ما نقله السيوطي من قول التاج السبكي في شرح المنهاج: "ذهب بعض الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات، فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات.... وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن أحمد بن فارس في كتابه الذي ألفه في فقه اللغة..... ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب"⁽³⁾. ويعقب بعضهم على هذا بقوله: "ومما يعزز هذا الرأي أيضاً إشارة أحمد بن فارس نفسه إلى مذهب شيخه ثعلب في الترادف"⁽⁴⁾.

والترادف في اللغة معناه التتابع، يقال: ترادف الشيء إذا تبع بعضه بعضاً⁽⁵⁾. ولعل هذا المعنى اللغوي كان منطلقاً إلى تحديد المصطلح من الناحية الاصطلاحية، فإذا أدى لفظ معنى من المعاني، وشابهه في إفادة هذا المعنى لفظ آخر، فإنه يكون قد تبعه في المعنى.

والترادف بمفهومه العام، هو تعدد الألفاظ بمعنى واحد، أو أن يكون للكلمتين أو الكلمات معنى واحد، أو الاتحاد في المفهوم لدلالة عدة كلمات مختلفة منفردة على المسمى الواحد⁽¹⁾.

(1) انظر محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص30.

(2) انظر حاكم مالك الزيايدي، الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1980، ص34.

(3) السيوطي، المزهر، 403/1.

(4) انظر حاكم مالك الزيايدي، الترادف في اللغة، ص34.

(5) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردف).

وقد وقف علماء العربية من هذه الظاهرة مواقف متباينة، فانقسموا حولها إلى فريقين، فريق قد أقر بها محاولاً أن يجمع ألفاظها، وفريق أنكرها محاولاً التماس الفروق بين هذه الألفاظ. فمن الفريق الأول سيبويه، والأصمعي، والإمام فخر الرازي، وقطرب، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وعلي بن عيسى الرماني، وابن جني، وأبو بكر الأنباري، والزجاج، وغيرهم. ومن الفريق الثاني ابن الأعرابي، وأحمد بن فارس في كتابه الصحابي، وأبو علي الفارسي، وأبو هلال العسكري، و ابن درستويه⁽²⁾.

وسار المحدثون على نهج القدماء تجاه هذه الظاهرة، فانقسموا كذلك إلى فريقين، فريق مثبت للترادف، ومهتم بجمع ألفاظه، وآخر منكر له، يحاول أن يتلمس كل فرق بين معاني كل ما قيل بترادفه. فمن الفريق الأول مثلاً الدكتور أنيس فريحة، حيث تعرض إلى هذه الظاهرة في كتابه (نظريات في اللغة) ، فرأى أن الترادف دليل قاطع على حيوية الحضارة العربية، التي تستلزم لغة واسعة للتعبير عنها، كما أنه دليل على قوة الإبداع في التعبير الجميل⁽³⁾. ومن المجوزين كذلك الدكتور إبراهيم أنيس، غير أنه وضع شروطاً لوقوع الترادف بين الكلمات. ومن هؤلاء أيضاً الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة)، والدكتور محمود فهمي حجازي في كتابه (علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة).

ومن الفريق الثاني الدكتور محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية) الذي رأى فيه أن الترادف آفة اللغة العربية؛ لأن الألفاظ على حد تعبيره لها معانيها الخاصة،

(1) أنظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص39، وإميل يعقوب، فقه العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص173. وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص145.

(2) أنظر السيوطي، المزهر، 403/1-411.

(3) أنظر إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1973، ص180-197.

وهناك فروق دقيقة بين جميع المترادفات، غير أن هذه الآفات "أصابَت التفكير نفسه، فصاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة، فعدت مترادفة، وكثر استعمال الألفاظ المجازية، وصرفت عن معانيها الأصلية، فضاء الفكر بين الحقيقة والخيال، وزالت الخصائص المميزة والفروق الفاصلة"⁽¹⁾. ومن المنكرين كذلك الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ في كتابها (الإعجاز البياني)، والدكتور فضل حسن عباس في كتابه (إعجاز القرآن الكريم)، والدكتور محمد نور الدين المنجد في كتابه (الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق).

وعلى أية حال، فإن البحث في وجوه إثبات الترادف وإنكاره يعد من المباحث التي يطول الحديث فيها، ولا يتسع المقام للتطرق إليها لما تمتاز به من سعة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البحث ليس بصدد الكشف عن وجوه الإثبات والإنكار لهذه الظاهرة. وإنما ما يوده البحث هو الكشف عن ظاهرة الترادف، كمظهر من مظاهر الإشكال بين العلماء في تفسير بعض الألفاظ بمرادفاتهما. ولعل الخلاف بين العلماء حول إثبات هذه الظاهرة وإنكارها كان في حد ذاته إشكالاً، انتقلت عدواه إلى كثير من ألفاظ القرآن الكريم عند محاولة تفسيرها. وفيما يلي بعض نماذج هذا الإشكال الناجم عن التفسير بالترادف:

1- تفسير الإيناس في قوله سبحانه: ﴿إِنِّي أَنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾⁽²⁾. وقوله:

﴿وَسَارَ بِأَهْلِيهِ أَتْسًا مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا﴾⁽¹⁾. وقوله: ﴿فَإِنْ أَتَسَّمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا

إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾⁽²⁾.

(1) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 173.

(2) طه / 10

جاء في اللسان قوله: "أنس الشخص، واستأنسه: رآه و أبصره ونظر إليه.. وفي التنزيل العزيز: (أنس من جانب الطور نارا) يعني: موسى أبصر نارا"⁽³⁾. فصاحب اللسان بتعريفه هذا يرى أن (أنس) مرادف أبصر. وإلى ذلك ذهب الراغب الأصفهاني عندما قال في قوله تعالى: (فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا تَنصِرُوا) إنه بمعنى أبصرتهم أنسا بهم⁽⁴⁾.

وإلى ذلك مال بعض العلماء. قال الزمخشري: "الإيناس الإبصار البين الذي لا شبهة فيه، ومنه إنسان العين؛ لأنه يتبين به الشيء، والأنس لظهورهم، كما قيل الجن لاستتارهم"⁽⁵⁾.

وإلى شيء من ذلك ذهب أبو حيان عندما قال: "(إِنِّي ءَانَسْتُ الرَّحْمَنُ) أي : أحسست، والنار على بعد لا تحس إلا بالبصر، فلذلك فسره بعضهم برأيت"⁽⁶⁾. وإلى ذلك ذهب أبو عبيدة⁽⁷⁾، وابن الأثير⁽⁸⁾. فهؤلاء جميعاً لم يفرقوا بين الإيناس والإبصار، فهو عندهم شيء واحد.

ويرى بعض العلماء في الإيناس معنى غير معنى الإبصار، فهذا الفراء يرى أن الإيناس بمعنى الوجود، حيث يقول: وقوله: (إِنِّي ءَانَسْتُ نَارًا) ؛ وجدت نارا. والعرب تقول: اخرج فاستأنس، هل ترى شيئاً؟ ومن أمثال العرب: بعد اطلاع إيناس، وبعضهم يقول: بعد طلوع

(1) القصص /29.

(2) النساء /1

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أنس).

(4) انظر الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (أنس).

(5) للزمخشري، الكشاف، 55/3.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، 315/7.

(7) انظر أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، دار الكتب، مصر، الطبعة الأولى، 1994، 93/2.

(8) انظر ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، 1979، 74/1.

إيناس⁽¹⁾. فالقراء إذن يرى أن الإيناس معناه الوجود، وتبعه في ذلك ابن جرير الطبري⁽²⁾،

وفي هذا زيادة في إشكالية معنى هذا اللفظ.

أما أبو هلال العسكري فقد قدم رأياً آخر، مفاده أن الإيناس إحساس بما يؤنس به، قد يكون هذا الإحساس عن طريق حاسة البصر، أو عن طريق غيرها،⁽³⁾ فالإيناس عند أبي هلال أعم من الإبصار؛ لأنه _ على حد تعبيره _ إحساس، والإحساس قد يكون عن طريق البصر، وقد يكون عن طريق غيره.

وأما القرطبي فله رأي آخر، فهو وإن كان لا يختلف عن فسر الإيناس بالإبصار، إلا أنه اشترط في هذا الإبصار أن يكون عن بعد، يقول: (عَاسَتْ نَازَا) أبصرتها عن بعد⁽⁴⁾.

وهكذا يتبين أن ثمة إشكالاً بين العلماء في تحديد معنى الإيناس، فإذا كان بعضهم قد فسره بالإبصار على عمومه، فإن بعضهم الآخر خصصه بإبصار الشيء عن بعد، وبعضهم الآخر يرى أنه الإحساس، والإحساس قد يكون بالبصر، وقد يكون بغيره. في حين أن للبعض الآخر رأياً مغايراً وهم من فسره بمعنى الوجود.

2- (الضنين) في قوله سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ .⁽⁵⁾

(1) القراء، معاني القرآن ، 174/2.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 165/16.

(3) انظر أبو هلال العسكري، حسن بن عبد الله، الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1973، ص68.

(4) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان 1966، 156/13.

(5) التكوير /21.

يرى كثير من العلماء أن (الضنين) مرادف للبخل. فأما (البخيل) فقد جاء فيه في
 اللسان: "البُخل والبُخل لغتان، وقرئ بهما. و البخل ضد الكرم"⁽¹⁾. وقال الراغب: "البخل
 إمساك المقتنيات عما لا يحق حبسها عنه ... يقال: بخل فهو باخل. وأما البخيل، فالذي يكثر
 فيه البخل.... والبخل ضربان: بخل بقنيات نفسه، وبخل بقنيات غيره، وهو أكثر ذمًا، ودلنا
 على ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾⁽²⁾.....⁽³⁾

والبخل عند أبي هلال العسكري يكون بالهيئات لا بالعواري، فلا يقال: بخيل بعلمه؛ لأن
 العلم لا يفارق صاحبه بتعليمه، ويسمى الرجل عنده بخيلاً أيضاً إذا منع الحق؛ لأنه لا يقال
 لمن يؤدي حقوق الله بخيل، والحقوق بهذا هيئات تغادر صاحبها عند البذل ولا تعود⁽⁴⁾. ويرى
 أبو البقاء أن البخل معناه المنع.⁽⁵⁾

وينقل أبو حيان في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْصَنُ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ
 فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾⁽⁶⁾. بعض آراء المفسرين، فيقول: "قال السدي و جماعة: نزلت في البخل
 بالمال و الإنفاق في سبيل الله. وقيل: نزلت في مانعي الزكاة المفروضة، قاله ابن مسعود،
 وأبو هريرة، وابن عباس في رواية أبي صالح، والشعبي ومجاهد. وقيل: في النفقة على العيال
 وذوي الأرحام. ومناسبتها (أي الآية) لما قبلها أنه تعالى لما بالغ في التحريض على بذل

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بخل)

(2) النساء / 37.

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (بخل).

(4) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة. ص 170.

(5) انظر أبو البقاء ، أيوب بن موسى حسيني الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ص: 242.

(6) آل عمران / 180.

الأرواح في الآيات السابقة، شرع في التحريض هنا على بذل الأموال في الجهاد وغيره، و بين الوعيد الشديد لمن يبخل، والبخل الشرعي عبارة عن منع بذل الواجب. (1).

ومن هذه الآراء التي نقلها أبو حيان وفي ما ذكره من مناسبة الآية لما قبلها تأكيد على أن البخل هو منع المال خاصة عن مستحقه، ولعل هذا المعنى يلح في ختام الآية السابقة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (2). ففي ذكر الميراث عقب البخل ما يشي بتخصيص البخل بالمال. (3).

أما اللفظ (ضنين) فيقول فيه ابن فارس: "الضاد و النون أصل صحيح، يدل على يخل بالشئ" (4). فالضن و البخل عند ابن فارس لفظان مترادفان، وهو ما ذهب إليه صاحب اللسان، (5). والقول بترادف الضن للبخل مؤشر إلى حدوث الإشكال حياله؛ لأن بعض العلماء ينفي عن اللفظين صفة الترادف.

فأما من قال بصفة الترادف فهم أصحاب المعاجم _ كما تبين عند ابن فارس و صاحب اللسان _ وبعض المفسرين. قال الزمخشري: "وقرى (بضنين) من الضن، وهو البخل، أي لا يبخل بالوحي، فيزوي بعضه غير مبلغه، أو يسأل تعليمه فلا يعلمه" (6). وإلى شيء من هذا

(1) أبو حيان ، البحر المحيط، 451/3.

(2). آل عمران / 180.

(3). انظر محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 188.

(4). ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (ضن).

(5). انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضن).

(6). الزمخشري، الكشاف، 4 / 713.

ذهب أبو حيان، إذ يقول: "وقرأ عثمان و ابن عباس بالضاد، أي بخيل، يشح به، لا يبلغ ما قيل له ويبخل..."⁽¹⁾. وعلى نحو ذلك ذهب الفراء⁽²⁾. وابن جرير الطبري⁽³⁾.

فهؤلاء جميعاً يرون أن الضن مرادف البخل، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾⁽⁴⁾ معناه أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - لا يبخل بتعليم الناس ما يأتيه من الوحي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى. فإن البخل عند هؤلاء لا يختص بالهيئات - كما أشار أبو هلال العسكري - بل يتعدى ذلك إلى العواري.

وأما من نفى صفة الترادف بين الضن و البخل فأبو هلال العسكري، حيث حاول أن يتلمس الفرق بين اللفظين عندما قال: "الضن يكون بالعواري، و البخل بالهيئات؛ ولهذا تقولك هو ضنين بعلمه، ولا يقال: بخيل بعلمه؛ لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهيئة؛ وذلك أن الواهب إذا وهب شيئاً خرج من ملكه، فإذا أعار شيئاً لم يخرج أن يكون عالمياً به، فأشبه العلم بالعارية، فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾، ولم يقل ببخيل"⁽⁴⁾.

وخلاصة القول أن العلماء انقسموا حيال (ضنين) فريقين، فريق يرى أن هذا اللفظ مرادف للفظ (بخيل)، وفريق يرى أن ثمة فرقاً في المعنى بين اللفظين، فخصص البخل بالهيئات، وخصص الضن بالعواري، وهذا هو وجه الصواب - والله أعلم - لما ذكره أبو هلال العسكري من أن الله تبارك و تعالى قال: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾، ولم يقل ببخيل ويدل على

(1). أبو حيان، البحر المحيط، 419/10.

(2). انظر الفراء، معاني القرآن، 242/3.

(3). انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري 30 / 102-103.

(4) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 169-170.

ذلك أن السياقات القرآنية التي ورد فيها لفظ بخل و مشتقاته (1). تدل بمجملها على البخل بالمال وملحقاته، والمال من الهيئات. في حين أن الضن لم يرد في القرآن إلا في موضع واحد، وهو (ضنين) ، ولم يقل ببخيل؛ لأن العلم من العواري، وليس من الهيئات.

3- العام و السنة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (2).

وهذان اللفظان من الألفاظ التي يرى فيها بعض العلماء أنها مترادفة. جاء في اللسان قوله: "العام: الحول، يأتي على شتوه وصيفه، والجمع أعوام" (3). وقال في مادة (حول): "الحول سنة بأسرها" (4). فتعريف العام بالحول، ثم تعريف الحول بالسنة، يشير إلى أن صاحب اللسان يرى أن اللفظين مترادفان. وقد أكد على هذا عندما قال في موضع آخر: "السنة واحدة السنين. قال ابن سيده: السنة العام" (5). وهذا ما ذهب إليه بعض علماء غريب القرآن (6).

وذهب بعض المفسرين إلى القول: إن المخالفة بين العام و السنة، كان من أجل تجنب التكرار، وهذا يعني أن اللفظين مترادفان، قال الزمخشري: "فإن قلت: فلم جاء المميز أولاً

(1) ورد لفظ البخل ومشتقاته في اثني عشر موضعاً في القرآن الكريم. انظر محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2000، ص، 146.

(2). العنكبوت 14/.

(3). ابن منظور، لسان العرب، مادة (عوم).

(4). المرجع نفسه، مادة (حول).

(5). المرجع نفسه، مادة (سنة).

(6). انظر الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (سنة).

بالسنة وثانياً بالعام؟ قلت: لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام حقيق بالاجتناب في البلاغة، إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض ينتحيه المتكلم من تفخيم، أو تهويل، أو تنويه، أو نحو ذلك⁽¹⁾.

وهذا ما ذهب إليه النيسابوري، إذ يقول: "وإنما جاء بالميمز في المستثنى مخالفاً لما في المستثنى منه تجنباً من التكرار الخالي من الفائدة، وتوسعة في الكلام"⁽²⁾. واختار هذا الوجه ابن عاشور⁽³⁾، وأبو حيان الذي يقول: "وتمايز بين تمييز المستثنى منه وتمييز المستثنى؛ لأن التكرار في الكلام الواحد مجتنب في البلاغة"⁽⁴⁾.

هذا وقد قدم بعض العلماء فروقاً بين السنة و العام في أكثر من موضع، فذكروا أن لفظ السنة يطلق للدلالة على الجذب والشدة، وما فيه معاناة وقسوة، وأن لفظ العام يطلق للدلالة على الخصوبة والنماء، وعلى ما فيه رجاء بعد المعاناة والقسوة. لكن هذه الفروقات البسيطة قدومها كانت في مواضع أخرى من القرآن الكريم، غير الموضع السابق الذي ورد فيه هذان اللفظان معاً.

وكان من هؤلاء الذين فرقوا بين اللفظين ابن منظور، فهو وإن كان قد أشار إلى ترادف اللفظين كما تبين فيما سبق إلا أنه قدم في موضع آخر رأياً آخر مفاده أن السنة تطلق على الجذب، يقول: "السنة مطلقة: السنة المجدبة، أوقعوا ذلك إكباراً وتشنيعاً واستطالة، يقال: أصابته السنة، والسنة الأزيمة"⁽⁵⁾.

(1). الزمخشري، الكشاف، 3/ 450.

(2). النيسابوري، الحسن بن محمد، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1196، 81/20.

(3) انظر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 20/ 222.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 8/ 347.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة (سنة).

ومن الأدلة التي قدمها العلماء على التفريق بين اللفظين، قوله _تبارك و تعالى_ : ﴿ قَالَ

فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾⁽¹⁾. فسياق الآية الكريمة يدل على أن مدة

الأربعين سنة، هي مدة عذاب وعقاب لبني إسرائيل، وهذا ما يؤكد قوله تعالى: ﴿ يَتِيهُونَ

فِي الْأَرْضِ ﴾، أي: يسرون فيها متحيرين، لا يهتدون طريقاً، والنتيجة على حد تعبير

الزمخشري "المفازة التي يتاه فيها. روي أنهم لبثوا أربعين سنة في ستة فراسخ، يسرون كل

يوم جادين، حتى إذا سئموا و أمسوا إذا هم بحيث ارتحلوا عنه، وكان الغمام يظللهم من حر

الشمس، ويطلع لهم عمود من نور بالليل يضيء لهم، وينزل عليهم المن والسلوى... فإن قلت:

فلم كان ينعم عليهم بتظليل الغمام وغيره، وهم معاقبون؟ قلت: كما ينزل بعض النوازل على

العصاة عركاً لهم، وعليهم من النعمة متظاهرة، وقيل ذلك مثل الوالد المشفق، يضرب ولده

ويؤذيه ليتأدب ويتوقف، ولا يقطع عنه معروفة وإحسانه"⁽²⁾.

ومما يؤكد معنى الشقاء والعذاب لبني إسرائيل في الآية ما ذكره أبو حيان حيث يقول:

وذكروا أن حكمة التيه هو أنهم لما قالوا: ﴿ إِنَّا هَهُنَا قَتَعْدُونَ ﴾⁽³⁾. عوقبوا بالقعود،

فصاروا في صورة القاعدين وهم سائرون، كلما ساروا يوماً أمسوا في المكان الذي أصبحوا

فيه. وذكروا أن حكمة كون المدة التي تاهوا فيه أربعين سنة، هي كونهم عبدوا العجل أربعين

يوماً، فجعل عقاب كل يوم سنة في التيه"⁽⁴⁾.

(1) المائدة /26.

(2) الزمخشري، الكشاف، 1/ 656-657.

(3) المائدة /24.

(4) أبو حيان، البحر المحيط ، 4/ 223-224.

ومن الأدلة التي قدمها العلماء كذلك في التفريق بين العام و السنة، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

أَخَذْنَا مَالَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾⁽¹⁾. فسياق الآية الكريمة

يشير إلى مدى الظلم الذي سببه فرعون وحاشيته لبني إسرائيل، وكفرهم بآيات الله، فكان ذلك وبالاً عليهم، فعذبهم الله سبحانه وتعالى. وعبر عن هذا العذاب بالسنين، وبنقص الثمرات، والنقص بالثمر لا يكون إلا عن جذب و قحط. يقول الزمخشري: "بالسنين، سني القحط، والسنة من الأسماء الغالبة... وقد اشتقوا منها فقالوا: أسنت القوم بمعنى: أخطوا، وقال ابن عباس رضي الله عنه -: أما السنون فكانت لباديتهم وأهل مواشيهم، وأما نقص الثمرات فكان في أمصارهم"⁽²⁾.

أما لفظ العام، فقد ورد في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ورأى فيه بعض العلماء أن معناه مغاير لمعنى السنة. فإذا كانت السنة تدل على الجذب والقحط، فإن العام يدل على الخصوبة والنماء وحسن الحال، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِشُونَ﴾⁽³⁾.

فسياق هذه الآية يؤكد على أن العام يدل على الخصب، وقد جاءت بعد قوله سبحانه:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ

سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْتَصِنُونَ﴾⁽⁴⁾.

(1) الأعراف/130.

(2) الزمخشري، الكشاف، 2/ 135-136.

(3) يوسف /43.

(4) يوسف / 47، 48.

وهكذا يتبين أنه عند استعراض أقوال العلماء في معنى العام و السنة، أن ثمة فرقاً في المعنى بين اللفظين، فلا ترادف بينهما في السياقات القرآنية غير أن إشكالية الترادف بين اللفظين تبقى قائمة في الآية التي تمت الإشارة إليها أولاً وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِذْ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ حيث لم يجد الكثير من العلماء حيلة سوى القول بأن لفظ العام جاء في سياق الآية من أجل تجنب التكرار. وهذا بطبيعة الحال يتعارض مع الأقوال التي فرقّت بينهما بشكل عام.

4- البدن و الجسد و الجسم، قال تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ تُنْجِيكَ يَدُنَا لِنَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ (1). وقال: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾ (2). وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَبَهِجُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ (3).

وعلى نحو اختلاف العلماء فيما سبق، اختلفوا كذلك في دلالة هذه الألفاظ فبعضهم يرى أن ثمة ترادفاً بين هذه الألفاظ، وبعضهم الآخر يرى غير ذلك، فذهب يلتبس فروقاً بينها.

فلفظ البدن لم يرد في القرآن الكريم إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ تُنْجِيكَ يَدُنَا﴾. جاء في اللسان في مادة (بدن) قوله: "بدن الإنسان جسده، والبدن من الجسد ما سوى الرأس والشوى والجمع أبدان" (4). فصاحب اللسان يرى أن البدن جزءاً من الجسد، أو

(1) يونس / 92.

(2) الأنبياء / 8.

(3) المنافقون / 4.

(4) ابن منظور، لسان العرب ، مادة (بدن).

بمعنى آخر هو الجسد بدون الرأس والأطراف. وهو ما ذهب إليه ابن فارس⁽¹⁾، وأبو هلال العسكري⁽²⁾. في حين أن الجزائري اقتصر على استثناء الرأس وحده. يقول: "البدن: الجسد ما سوى الرأس"⁽³⁾.

ويفرق الراغب الأصفهاني بين البدن و الجسد باعتبار الحجم واللون يقول: "البدن الجسد، لكن البدن يقال اعتباراً بعظم الجثة، والجسد يقال اعتباراً باللون"⁽⁴⁾. ومعنى الفخامة في البدن هو ما ذهب إليه صاحب الكليات كذلك⁽⁵⁾. في حين أن الجوهري يقرر أن البدن هو رديف الجسد.⁽⁶⁾

إن هذه الأقوال السابقة إذاً، تشير إلى أن هناك أربعة وجوه في معنى البدن، الأول: أن البدن هو الجسد دون الرأس والأطراف، والثاني: هو الجسد دون الرأس، والثالث: أن البدن هو الجسد مع فارق بينهما من ناحية الحجم واللون، والرابع: أن البدن مرادف للجسد وأنه لا فرق في الدلالة بينهما.

ومما يزيد الأمر إشكالاً ما نقله أبو حيان عن بعض العلماء في تفسير البدن في الآية السابقة، حيث يقول: "وببدنك، بدرعك، وكان من لؤلؤ منظوم لا مثال له. وقيل من ذهب. وقيل من حديد وفيها سلاسل من ذهب. و البدن بدن الإنسان، والبدن الدرع... وقيل: نلقبك ببطنك عرياناً، ليس عليك ثياب ولا سلاح، وذلك أبلغ في أهانتة وقيل: معنى ببطنك بصورتك

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بدن).

(2) انظر أبو هلال العسكري، الفروق، ص: 154.

(3) الجزائري، نعمة الله بن عبد الله بن محمد، فروق اللغات، تحقيق: محمد رضوان الدايسة، منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق، 1987، ص: 70.

(4) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (بدن).

(5) انظر أبو البقاء، الكليات، ص: 246.

(6) انظر الجوهري، الصحاح، مادة (جسد).

التي تعرف بها...⁽¹⁾ فمقولة أبي حيان هذه تضيف أن البدن قد يكون معناه الدرع، وقد يكون الجسد الإنسان عارياً، وقد يكون دالاً على صورة الإنسان وهيئته.

وأضاف الزمخشري على ما نقله أبو حيان، أن البدن هو ما لا روح فيه، أو أن البدن هو البدن أو الجسم كاملاً سوياً، لم ينقص منه شيء و لم يتغير.⁽²⁾ وهذا القول الأخير يخالف قول من قال: إن البدن هو جسم الإنسان دون الرأس أو دون الرأس والأطراف، ويتوافق مع قول من قال: إن البدن هو الجسد؛ أي أن البدن بحسب هذا يعد مرادفاً للجسد.

أما لفظ الجسد، فقد قال فيه صاحب اللسان: "والجسد: البدن، تقول منه تجسد. كما تقول من الجسم تجسم"⁽³⁾. فتعريفه للجسد بأنه البدن يعني عنده أنهما مترادفان، مع أنه فرق بينهما عندما تحدث عن معنى البدن. ثم أن قوله: "تقول منه تجسد كما تقول من الجسم تجسم" فيه إشارة أيضاً إلى أن لفظ الجسد و الجسم مترادفان، ومن ثم فإن هذه الألفاظ الثلاثة _ البدن والجسم والجسد _ مترادفة.

وقد فرق الراغب الأصفهاني بين الجسد و الجسم بقوله: "الجسد كالجسم، لكنه أخص. قال الخليل _ رحمه الله _ : لا يقال الجسد لغير الإنسان من خلق الأرض ونحوه، وأيضاً فإن الجسد ما له لون، والجسم يقال لما لا يبين له لون كالماء والهواء. وقوله تعالى: ﴿وَمَا

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 6/102

(2) الزمخشري، الكشاف، 2/350.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جسد)

جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴿١﴾. يشهد لما قال الخليل، وقال ﴿عَجَلًا جَسَداً لِّلَّهِ خَوَّارٌ﴾ (2).... (3).

ومما يلحظ في قول الراغب أنه قد ناقض نفسه عندما استشهد لكلام الخليل قوله تعالى: ﴿عَجَلًا جَسَداً لِّلَّهِ خَوَّارٌ﴾؛ لأن فحوى كلام الخليل أن لفظ الجسد يطلق للإنسان ولا يطلق لغيره. ومن ثم كانت الآية الكريمة التي استأنس بها شاهداً عليه بدلاً من أن تكون شاهداً له.

ويرى أبو هلال العسكري - وهو الذي يبحث في الفروق اللغوية بين الألفاظ - أن جسم الإنسان كله جسد، ورؤيته هذه إقرار صريح بأن لفظ الجسد مرادف للفظ الجسم، فيكون بذلك قد ناقض نفسه، وهو يحاول أن يلتمس الفرق بين اللفظين، فأشار إلى أن الجسد يفيد الكثافة، والجسد كذلك يعني الدم بعينه ولذلك يجوز عنده أن يقال: أنه سمي جسداً لما فيه من الدم، ولهذا خص به الحيوان، فيقال جسد الإنسان وجسد الحمار، ولا يقال جسد الخشبة. (4).

ومما يلمح كذلك من رأي أبي هلال العسكري في أن الجسد يفيد الكثافة أن ثمة خلطاً بين العلماء الذين يتحدثون عن الفروق بين الألفاظ، فالكثافة التي أشار إليها الراغب الأصفهاني لا تفسر في هذا المقام إلا بالحجم، والحجم قد أشار إليه الراغب وهو يفرق بين لفظي البدن والجسد، إذ أعطى صفة الحجم للبدن، ومن ثم فإن القول في الجسد إنه يفيد الكثافة، والقول في البدن باعتبار عظم الجثة وحجمها، يشير إلى أن كلاً من الجسد والبدن

(1) الأنبياء / 8.

(2) الأعراف / 148.

(3) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (جسد).

(4) انظر أبو هلال العسكري، الفروق، ص 154.

مترادفان. ومما يلمح كذلك أن ثمة اضطراباً في دلالة الجسد بين الخليل و أبي هلال العسكري، ففي حين أن الخليل قد خص الجسد بالإنسان، ذهب أبو هلال العسكري إلى تخصيصه بالحيوان عموماً.

وقال الزمخشري في معرض تفسيره (جسداً) في قوله سبحانه: ﴿عَجَلًا جَسَدًا لَّهُ

خَوَارٌ﴾ جسداً: بدءاً ذا الحجم ودم كسائر الأجساد⁽¹⁾. وهو في هذا القول لا يفرق بين البدن و الجسد، فهما عنده بمعنى.

وقال أبو حيان: "وقال ابن الأنباري: ذكر الجسد دلالة على عدم الروح فيه، انتهى. وظاهر قوله (له خوار) يدل على أن فيه روح، لأنه لا يخور إلا ما فيه روح..."⁽²⁾. وقول ابن الأنباري هذا الذي نقله أبو حيان يلتقي مع أحد الآراء التي ذكرها الزمخشري أثناء تفسيره للفظ البدن عندما قال: "إن البدن ما لا روح فيه". فتفسير ابن الأنباري للجسد بأنه يدل على عدم الروح فيه، وتفسير الزمخشري للبدن بأن ما لا روح فيه إشارة إلى أن هذين اللفظين مترادفان.

وإذا كان أبو حيان قد اعترض على ابن الأنباري في أن الجسد يدل على ما لا روح فيه، فنذكر أن الظاهر يدل على أن فيه روح، فإنه في موضع آخر يؤكد على ما ذهب إليه ابن الأنباري، حيث يقول في معرض تفسيره للفظ (جسداً) في قوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا

(1) الزمخشري، الكشاف، 2/ 151.

(2) أبو حيان، البحر المحیط، 5/ 177.

يَاكُونُ الطَّعَامُ ۚ أَنْ" الجسد يقع على ما لا يتغذى من الجماد⁽¹⁾، والجماد لا روح فيه. فيكون أبو حيان بهذا قد ناقض نفسه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن قوله الأخير لا يختلف عن قول الزمخشري في البدن، وقول ابن الأنباري في الجسد، فالجسد و البدن بهذا الاعتبار هما مترادفان أيضاً.

وأما لفظ الجسم، فقد قال فيه صاحب اللسان: "الجسم جماعة البدن، أو الأعضاء من الناس، والإبل، والدواب، وغيرهم من الأنواع العظيمة الخلق"⁽²⁾. فلا فرق عنده بين الجسم والبدن، وقال ابن فارس: "الجيم و السين و الميم يدل على تجمع الشيء، فالجسم كل شخص مدرك"⁽³⁾. وقال في مادة (جسد): "الجيم والسين و الدال يدل على تجمع الشيء أيضاً، واشتداده و من ذلك جسد الإنسان"⁽⁴⁾. فابن فارس في هذين القولين يشير إلى أن لفظي الجسم والجسد مترادفان. في حين أن أبا هلال العسكري، وأبا البقاء، والراغب الأصفهاني يرون أن الجسم ماله طول وعرض وعمق.⁽⁵⁾ ورأيهم هذا ليس فيه خصوصية للجسم، فلا ميزة للجسم على الجسد أو البدن فيما ذهبوا إليه، لأنهما (أي الجسد والبدن) يمتدان كذلك في الجهات طولاً وعرضاً وعمقاً.

ومن الاضطراب الذي وقع فيه الراغب الأصفهاني، التفريق بين الجسم و الجسد باعتبار اللون، يقول: "وأيضاً فإن الجسد ما له لون، والجسم يقال لما لا يبين له لون كالماء و

(1) المرجع نفسه، 411/7.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (جسم)،

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (جسد).

(4) المرجع نفسه، مادة (جسد).

(5) انظر أبو هلال العسكري، الفروق، ص: 152، وأبو البقاء، الكليات، ص: 344، والراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (جسم).

الهواء"⁽¹⁾. وكان الراغب الأصفهاني يريد بقوله هذا أن الجسم لا يطلق على الإنسان، وهذا مخالف لما ذهب إليه جمهور اللغويين.

وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن الفرق بين الجسم و الجسد هو الروح لا غير، فرأوا أن الجسد يكون جماداً لا روح فيه، في حين أن الجسم يدل على اقترانه بالروح.⁽²⁾ وقد استشهد هؤلاء على ذلك بالآيتين اللتين ورد فيهما ذكر الجسم، وهما قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُمْ بُسْطَةً فِي أَلْسِنِهِمْ وَالْجَسْمِ﴾⁽³⁾. وقوله تعالى في وصف المنافقين: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَبَهِجُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾⁽⁴⁾.

فبعد الآية الأولى يذكر الله عز وجل أن طالوت قاد جنوده لقتال جالوت وجنوده، والبسطة في الجسم مما يورث عظماً في النفوس و هيبة وقوة، وهذا مما يناسب قيادة الجيش وقتال الأعداء، والآيات بعد ذلك تدل على حياة طالوت، وليس فيها ما يشير إلى موته أو قتله، أما الآية الثانية فقد وصفت الأجسام بالإعجاب، والأجسام لا تعجب إن كانت هامة لا روح فيها، ثم أن الآية ذكرت أنهم يقولون، أي أنهم يتكلمون، والكلام دليل الحياة، والله تعالى يحذر نبيه صلى الله عليه وسلم في آخر الآية منهم، والتحذير لا يكون من الأموات، وفي باقي السورة يذكر لهم أفعالاً كتلوية الرأس، والصد، والاستكبار، وأقولاً كالنهى عن الإنفاق، وكل ذلك دليل الحياة. واقتران الروح بالجسم.⁽⁵⁾

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (جسم).

(2) انظر محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، ص 198-199

(3) البقرة / 247.

(4) المنافقون / 4.

(5) انظر محمد نور الدين المنجد، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، ص 198-199.

وهكذا فإنه يتبين من جميع ما سبق أن ثمة اضطراباً واختلافاً وتداخلاً في أقوال العلماء في البدن والجسد والجسم، ووضح كذلك أن هذا الاضطراب والتداخل والاختلاف يرد إلى ظاهرة القول بالترادف وعدمه.

5- انبجست وانفجرت. قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَمَهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾⁽¹⁾. وقال سبحانه : ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾⁽²⁾.

إن القول بترادف هذين اللفظين وعدم ترادفهما هو موضع خلاف بين العلماء.

قال صاحب اللسان في معرض حديثه عن بجس: "بَجَسْتُ الماء فانبجس، أي فجرته فانفجر... وانبجس الماء وتبجس أي تفجر"⁽³⁾، فصاحب اللسان يرى أن الانبجاس مرادف الانفجار. وهذا ما ذهب إليه ابن فارس⁽⁴⁾، واختاره كثير من أصحاب كتب الغريب⁽⁵⁾.

والى هذا الرأي كذلك ذهب بعض المفسرين، قال الزمخشري: "... (فانبجست): فانفجرت، والمعنى واحد، وهو الانفتاح بسعة وكثرة"⁽⁶⁾. وقال ابن جرير الطبري: "... (فانبجست): فانصببت و انفجرت من الحجر"⁽⁷⁾.

(1) الأعراف /160.

(2) البقرة /60.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بجس).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (بجس).

(5) انظر المصري، أحمد بن محمد، التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق: فتحي الدابولي، دار الصحابة للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992، ص 211، وابن الحسين، زيد بن علي، تفسير غريب القرآن، تحقيق محمد جواد الحسيني، مركز النشر، قم، الطبعة الثانية، 1418، ص 200.

(6) الزمخشري، الكشاف، 2/ 159.

(7) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 9/ 108.

أما أبو حيان، فقد نقل بعض الآراء التي تفرق بينهما، ثم أكد على ترادفهما، حيث يقول: "قيل: هما سواء، انفجر وانبجس وانشق مترادفات. وقيل: بينهما فرق، وهو أن الانبجاس هو أول خروج الماء، والانفجار استاعه وكثرته، وقيل الانبجاس خروجه من الصلب والانفجار خروجه من اللين، وقيل: الانبجاس هو الرشح، والانفجار هو السيلان، وظاهر استعمالهما بمعنى واحد؛ لأن الآيتين قصة واحدة" (1).

وذهب فريق من العلماء إلى التفريق بين اللفظين. فهذا الراغب الأصفهاني ذهب بداية إلى أن الانبجاس هو الانفجار، ثم استدرك على هذا بقوله: "إن الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، بعكس الانفجار الذي يستعمل في ما يخرج من شيء ضيق، وكذا فيما يخرج من شيء واسع" (2). وقال القرطبي: "الانبجاس أول الانفجار" (3). وقال الثعالبي: "الانبجاس في الماء أقل من الانفجار" (4).

وأشار الكرمانى إلى التفريق بينهما من جهة المبالغة في أحدهما على الآخر، فقال: "الانفجار: انصباب الماء بكثرة، والانبجاس: ظهور الماء، وكان في هذه السورة - أي البقرة - (كلوا وأشربوا) ، فذكر بلفظ بليغ، وفي الأعراف ﴿كُلُوا مِنْ طَبَاتِ مَا

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 1/ 369.

(2) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (بجس).

(3) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، 1966، 1/ 416.

(4) الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، د-ت، 1/ 70.

وَقُنُكُمُ، وليس فيه (واشربوا)، فلم يبالغ فيه⁽¹⁾. وذهب السيوطي إلى القول: "إن

المقام في سورة البقرة مقام التكريم وتعداد النعم، فعبر بالانفجار؛ لأنه أبلغ في تصوير كثرة الماء، وعبر في سورة الأعراف بالانجاس؛ لأن المقام في تصوير العقوبات وإهلاك الأمم بذنوبها"⁽²⁾.

وذهب الغرناطي و ابن كثير إلى التفريق بين اللفظين بالنظر إلى طلب السقيا، فقد أشارا إلى أن الله _ عز وجل _ استخدم لفظ (فانجست)؛ لأن سياق الآية يدل على أن السقيا كانت بطلب بني إسرائيل من موسى، ولم تكن بطلب موسى من ربه، فناسب هذا المقام استعمال اللفظ (انجست)؛ للدلالة على ابتداء الانفجار. أما الآية الثانية فقد استعمل فيها لفظ (فانفجرت)؛ لأنها جاءت بعد طلب موسى من ربه السقيا إلى قومه، وطلب موسى مترتب على طلب قومه، وواقع بعده، فناسبه اللفظ الدال على السقاية وهو قوله (فانفجرت)⁽³⁾.

وهكذا، فإنه يتبين مما سبق أن ثمة خلافاً بين العلماء حول هذين اللفظين، فبعضهم أنكر ترادفهما، وراح يقدم فروقاً بينهما، في حين أن بعضهم الآخر لا يرى أن هناك فرقاً في الدلالة بين اللفظين، على أن الذين ذهبوا إلى التفريق بينهما يبدو في أقوالهم شيء من الافتعال؛ ذلك لأن المقام في إحدى الآيتين لا يختلف عنه في الأخرى، وهو ما عبر عنه أبو حيان عندما قال: "وظاهر استعمالهما بمعنى واحد؛ لأن الآيتين قصة واحدة".

-
- (1) الكرمانلي، محمود بن حمزة بن نصر، أسرار التكرار في القرآن الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1976، ص 30.
- (2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، 342/3.
- (3) انظر الغرناطي، أحمد بن إبراهيم، ملاك التأويل، تحقيق: سعيد فلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1983، 212/1-213. وابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1401هـ، 102/1.

رابعاً: مخالفة المعنى الأشهر في اللغة.

ويقصد بذلك أن يحتل اللفظ معنى من المعاني مخالفاً لمعناه المعروف أو المشهور في اللغة، وليس بالضرورة أن يكون هذا المعنى المخالف مستعملاً في اللغة، إنما هو معنى قد يقتضيه سياق بعينه، ولا دليل على استعماله في اللغة في غير هذا السياق.

ويمكن أن يدخل هذا في باب المشترك اللفظي، مع فارق بينهما، وهو أن الألفاظ المشتركة تحتل معاني متعددة قد تقبل جميعاً؛ لأن هناك ما يفسر سبب قبول هذه المعاني، وذلك من خلال القرائن السياقية والحالية. في حين أن المعاني هنا تخالف المعاني المشهورة في اللغة التي اتفق عليها جمهور اللغويين، ومن ثم فإنه ليس هناك دليل لغوي على قبول هذه المعاني المخالفة. وفيما يلي بعض النماذج على ذلك:

1- (ضحكت) في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبُ﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في معنى الضحك في هذا السياق الشريف على قولين، الأول: أن الضحك معناه الضحك المعروف، والثاني: أن الضحك معناه الحيز.

فأما المعنى الأول، وهو الضحك المعروف، فهو ما ذهب إليه جمهور العلماء، كعبد الله بن عباس، والصنعاني، وقتادة و السدوسي و إسماعيل السدي، ومحمد بن سائب الكلبي⁽¹⁾. ومن هؤلاء أيضاً أبو زكريا الفراء⁽²⁾. وأبو إسحاق الزجاج⁽³⁾.

(1)هود /71.

وفي سياق هذا المعنى يقول الزمخشري في معرض تفسيره للآية: "فضحكت سروراً بزوال الخيفة، أو بهلاك أهل الخبائث، أو كان ضحكها ضحك إنكار لغفلتهم، وقد أظلم العذاب. وقيل: كانت تقول لإبراهيم: اضمم لوطاً ابن أخيك إليك، فإني أعلم أنه ينزل بهؤلاء القوم العذاب، فضحكت سروراً لما أتى الأمر على ما توهمت"⁽⁴⁾.

فواضح أن الزمخشري في قوله هذا أنه يفسر الضحك بالضحك المعروف، والضحك عند الزمخشري، في سياق ما ذكر، يحتمل وجهين، الأول منهما أن الضحك الذي تشير إليه الآية هو ضحك ناتج عن السرور بسبب زوال الخيفة، والذي يقوي هذا المعنى عند الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ فَلَمَّارَةً أَيْدِيَهُمْ لَا تَمِيلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ﴾⁽⁵⁾، فالذي يبدو _ والله أعلم _ أن الملائكة لما لم يأكلوا، وأوجس إبراهيم في نفسه خيفة بعدما نكر حالهم، لحق المرأة من ذلك أعظم ما لحق بالرجل، فلما قالت الملائكة: لا تخف، ثم ذكروا سبب مجيئهم زال عنه الخوف وسرّاً، فلحقها هي من السرور أن ضحكت، إذ إن النساء في باب الفرح و السرور أطرب من الرجال، وغالب عليهن ذلك⁽⁶⁾. أما الوجه الثاني لمعنى الضحك عند الزمخشري، فهو الضحك المحمول على الإنكار و التهكم، بسبب

(1) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 12 / 86-88، وأبو حيان، البحر المحيط، 6/181.

(2) انظر الفراء، معاني القرآن 2/22.

(3) انظر أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ، 3/62.

(4) الزمخشري، الكشاف، 2/388.

(5) هود / 69-70.

(6) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 6/181-182.

غفلة قوم لوط، وإحلال العذاب بهم. وفي ذلك يقول قتادة: "ضحكت من غفلة قوم لوط و قرب العذاب منهم" (1).

وأما المعنى الثاني لـ (ضحكت) ، وهو ضحكت بمعنى حاضت، فقد ذكره ابن قتيبة، ولم يعترض عليه (2). وعدم اعتراضه على هذا المعنى دليل على قبوله له. وذكر هذا المعنى ابن أبي حاتم في رواية عن ابن عباس (3). وذكره ابن جرير الطبري عن مجاهد (4). وذكره السيوطي عن عكرمة (5).

ونقل الطبري عن بعض البصريين هذا المعنى مع شواهد عليه، إذ يقول: "حدثني سعيد بن عمرو السكوني: قال ابن الوليد عن علي بن هارون... وذكر بعض أهل العربية من البصريين أن بعض أهل الحجاز أخبره عن بعضهم أن العرب تقول: ضحكت المرأة: حاضت... قال: وقد قيل: الضحك: الحيض.... وذكر أن بعض أصحابه أنشده في الضحك بمعنى الحيض:

وَضَحَكُ الْأَرَانِبِ فَسَوْقَ الصَّفَا كَمَثَلِ دِمِ الْجَسَاقِ يَوْمَ اللَّقَا (6)

قال: وذكر له بعض أصحابه أنه سمع للكميت:

(1) انظر المرجع نفسه، 181/6.

(2) انظر ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد احمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1398، 39/1- ص 205.

(3) انظر ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة، الطبعة الأولى، 1408، 2055/6.

(4) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 88/12.

(5) انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الدر المنثور في التفسير المأثور، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1403، 452/4.

(6) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضحك).

فَأَضْحَكَ الضَّبَّاعُ سَيْوْفُ سَعْدٍ بِقَتْلَى مَا دُفِنَ وَلَا وَدِينَا⁽¹⁾

وقال: يريد الحوض. قال كعب: يقولون: ضحكت النخلة إذا أخرجت الطلع أو البسر، وقالوا: الضحك: الطلع. قال: وسمعنا من يحكي: أضحكت حوضاً، أي ملأته حتى فاض، قال: وكان المعنى قريب بعضه من بعض كله؛ لأنه كأنه شيء يمتلئ فيفيض⁽²⁾.

وقال أبو بكر بن دريد: "وفي التنزيل (وامراته قائمة فضحكت)، ذكر المفسرون أنها حاضت. والله أعلم. قال أبو بكر: ليس في كلامهم (ضحكت) في معنى حاضت إلا في هذا⁽³⁾. وفي هذا يقول ابن الأنباري أيضاً: "أنكر الفراء وأبو عبيد أن يكون (ضحكت) بمعنى حاضت، وعرفه غيرهم، قال الشاعر:

تَضْحَكُ الضَّبْعُ لِقَتْلَى هَذِيلٍ وَتَسْرَى الذَنْبُ لَهَا يَسْتَهْلُ⁽⁴⁾

قال بعض أهل اللغة: معناه تحيض⁽⁵⁾.

ويبدو أن الذي جعل بعض العلماء يقول بأن (ضحكت) بمعنى حاضت هو قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾، ومعروف أن المرأة لا يمكن أن تنجب إذا انقطع عنها الحوض، وسارة زوج إبراهيم عليه السلام. عندما بشرت بإسحاق ويعقوب كان قد مر

(1) ديوان الكميت، جمع وتقديم داوود سلوم، مكتبة الأندلس-بغداد، 1969، 125/2.

(2) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 88-89.

(3) ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987، 546/1.

(4) البيت لتأبط شراً، انظر: ديوان تأبط شراً وأخباره، تحقيق وشرح علي ذي الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1984، ص254.

(5) انظر ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبيد الله، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ، 103/4.

من عمرها بضع و تسعون عام^{*}، ومعروف أن هذه السن لا يمكن أن تحيض فيه المرأة ولكن الله - عز وجل - عندما بشرها بإسحاق و يعقوب، فإن هذه البشارة لا تحصل إلا بحصول الحيض، فحاضت ليتم الحمل - والله أعلم -.

وهكذا فإنه يتبين مما سبق أن المعنى الأول للفظ (ضحكت) وهو الضحك المعروف، هو المشهور في اللغة، أما المعنى الثاني وهو الحيض فقليل و نادر، ولذا أنكره بعض اللغويين، وإن كان بعضهم الآخر قد قال به، وذكر له شواهد من اللغة، ولكنه مع ثبوته لغة فإنه يبقى أضعف قولاً من المعنى الأول؛ لأن المعنى المشهور مقدم على المعنى النادر - والله أعلم -.

2-(برداً) في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في هذا اللفظ على معنيين؛ الأول: البرد الهواء البارد الذي يبرد حرارة الجسم، والثاني: البرد النوم. وقد ذكر هذين المعنيين صاحب اللسان⁽²⁾.

فأما القول الأول فقد اختاره معظم العلماء، ومنهم ابن جرير الطبري، إذ يقول في معرض تفسيره للآية: "لا يطعمون فيها برداً يبرد حر السعير عنهم إلا الغساق، ولا شرباً يرويه من شدة العطش الذي بهم إلا الحميم"⁽³⁾. اختار هذا المعنى الزمخشري حيث يقول: "وقوله ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾... يعني: لا يذوقون فيها برداً وروحاً ينفس عنهم حر

* ذكر هذه السن الطبري في تفسيره، وذكر أن إبراهيم عليه السلام كان قد مر من عمره مئة عام، انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 88/12.

(1) النبأ / 24.

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (برد).

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 18/30.

النار، ولا شرباً يسكن من عطشهم، ولكن يذوقون فيها حميماً وغساقاً⁽¹⁾. وقال الماوردي: "إنه برد الماء وبرد الهواء. وهو قول كثير من المفسرين"⁽²⁾. واختار هذا المعنى كذلك مقاتل بن سليمان⁽³⁾. وأبو جعفر النحاس⁽⁴⁾.

وأما القول الثاني فقد نسب إلى بعض العلماء من مثل ابن عباس⁽⁵⁾. ومجاهد والسدي⁽⁶⁾. ونقل أبو حيان عن بعض العلماء قولهم: "وقال أبو عبيدة، والكساني، والفضل بن خالد، ومعاذ النحوي: البرد هنا النوم، و العرب تسميه بذلك؛ لأنه يبرد سورة العطش، ومن كلامهم: منع البرد البرد... وفي كتاب اللغات في القرآن أن البرد هو النوم بلغة هذيل"⁽⁷⁾.

وذكر الفراء المعنيين معاً، ونسب الأول إلى ابن عباس، ونسب الآخر إلى بعض العلماء دون أن يسمي أحداً منهم، وقد اختاره بقوله: "وقال بعضهم: لا يذوقون فيها برداً، يريد: نوماً. قال الفراء: وإن النوم يبرد صاحبه، وإن العطشان لينام، فيبرد بالنوم"⁽⁸⁾. وكان ممن اختار هذا المعنى كذلك ابن قتيبة⁽⁹⁾.

(1) الزمخشري، الكشاف، 689/4.

(2) الماوردي، أبو حسن علي بن محمد بن حبيب، تفسير الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1992، 187/6.

(3) انظر البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق خالد العك و مروان سرور، دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ، 438/4.

(4) انظر النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1977، 131/5-132.

(5) انظر البغوي، معالم التنزيل، 438/4.

(6) انظر الماوردي، تفسير الماوردي، 187/6.

(7) أبو حيان، البحر المحيط، 387/10.

(8) الفراء، معاني القرآن، 228/3.

(9) انظر ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ص 509.

وهكذا، فإنه عند النظر إلى هذين المعنيين يتبين أن المدلول الأول الذي فسر فسر به لفظ (البرد) أشهر من المدلول الثاني. وفي هذا السياق يقول ابن جرير الطبري: "وقد زعم بعض أهل العلم بكلام العرب أن البرد في هذا الموضع النوم، وأن معنى الكلام: لا يذوقون فيها نوماً ولا شرباً، واستشهد لقوله ذلك بقول الكندي:

بَرَدْتُ مَرَأَشُفَهَا عَلَيَّ فَصَدَّنِي عَنْهَا وَعَنْ قُبُلَاتِهَا الْبَرْدُ⁽¹⁾

يعني بالبرد النعاس و النوم إن كان يبرد غليل العطش، فقيل له من أجل ذلك البرد، فليس هو باسمه المعروف، وتأويل كتاب الله على الأغلب من معروف كلام العرب دون غيره، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل⁽²⁾.

وتبع النحاس ابن جرير الطبري، فاختار المعنى الأول، ثم علل سبب اختياره بقوله: "وأصح هذه الأقوال القول الأول؛ لأن البرد ليس باسم من أسماء النوم، وإنما يحتال فيه، فيقال للنوم برد؛ لأنه يهدي العطش. والواجب أن يحمل كتاب الله - جل وعز - على الظاهر والمعروف من المعاني، إلا أن يقع دليل على غير ذلك"⁽³⁾.

يتبين إذاً أن هذا الخلاف بين جمهور العلماء حول دلالة لفظ (بردا) الوارد في سياق الآية الكريمة السابقة، إنما يرد إلى حمل اللفظ على معنيين أحدهما معروف مشهور، والآخر قليل ونادر، وكان الواجب - كما ذكر بعض العلماء - حمل اللفظ على معناه المشهور؛ لأنه لا دليل في الآية على حمله على المعنى الآخر - والله أعلم -.

(1) لم يعثر على ديوان شعر للكندي.

(2) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 18/30-19.

(3) النحاس، إعراب القرآن، 132/5.

3. (ينصره) في قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ

يَسَبِّ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في دلالة لفظ (ينصره) الوارد في هذا السياق على قولين؛ القول الأول:

إن (ينصره) بمعنى يعينه في الغلبة على أعدائه، والقول الثاني: إن (ينصره) بمعنى يرزقه.

فالقول الأول قال به جمهور العلماء، كمقاتل والكلبي والضحاك وقتادة وابن زيد

والسدي⁽²⁾. واختاره الفراء إذ يقول في معرض تفسيره للآية: "من كان منكم يظن أن الله لن

ينصر محمداً بالغلبة حتى يظهر دين الله، فليجعل في سماء بيته حبلاً، ثم ليختنق به"⁽³⁾. وإلى

ذلك ذهب الزمخشري⁽⁴⁾.

والقول الثاني قال به أبو عبيدة، ومجاهد، وابن عباس⁽⁵⁾. ونسبه الزمخشري إلى بعض

المفسرين، إذ يقول بعد تفسيره لـ (ينصره) على المعنى الأول: "وقد فسر النصر بالرزق،

وقيل: معناه أن الأرزاق بيد الله، لا تنال إلا بمشيئته، ولا بد للعبد من الرضا بقسمته، فمن ظن

أن الله غير رازقه، وليس به صبر، فليبلغ غاية الجزع، وهو الاختناق؛ فإن ذلك لا يقلب

القسمة، ولا يرده مرزوقاً"⁽⁶⁾.

(1) الحج / 15.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 148/17-149، وأبو حيان، البحر المحيط، 492/7.

(3) الفراء، معاني القرآن، 218/2.

(4) انظر الزمخشري، الكشاف، 148/3.

(5) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن 46/2.

(6) الزمخشري، الكشاف، 149/3.

واختار ابن جرير الطبري هذا المعنى، وذكر شواهد من أقوال العرب تدل عليه،

حيث يقول: في معرض تفسيره للآية: "من كان يظن أن لن يرزق الله محمداً في الدنيا، ولن يعطيه. وذكروا سماعاً عن العرب: من ينصرني نصره الله، بمعنى من يعطيني أعطاه الله، وحكوا أيضاً سماعاً منهم: نصر المطر أرض كذا إذا جادها وأحياها، واستشهد لذلك بقول الفقعي:

وإنك لا تعطني أمراً فوق حظّه ولا تملك الشقّ الذي الغيث ناصره⁽¹⁾.

فالاختلاف بين العلماء إذاً، هو خلاف ناشئ من كون اللفظ يحمل - إلى جانب معناه المعروف المشهور - وجهاً آخر، وهو احتمالية أن يكون معناه الرزق.

وهذا المعنى قليل ونادر، قال ابن عطية: "والنصر معروف إلا أن أبا عبيدة ذهب به إلى معنى الرزق"⁽²⁾. وكان الواجب حمله على ما هو معروف.

4. (فومها) في قوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَافِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾⁽³⁾.

فسر العلماء هذا اللفظ على قولين؛ الأول: أن (فومها) في هذا السياق بمعنى الثوم المعروف، والثاني: أن (فومها) بمعنى الحنطة أو الخبز. وقد ذكر صاحب اللسان هذين المعنيين⁽⁴⁾.

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 148/17-150، والبيت ليس في ديوان الفقعي.

(2) ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: أحمد صادق الملاح، القاهرة، 1388هـ، 239/10.

(3) البقرة/61.

(4) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (فوم).

فأما القول بأن (فومها) بمعنى الثوم، فقد ذكره مجاهد وابن الربيع⁽¹⁾، واختاره الفراء، ورجحه على المعنى الثاني. إذ يقول: "وهي في قراءة عبد الله (وثومها) بالثاء، فكأنه أشبه المعنيين بالصواب؛ لأنه مع ما يشاكله من العدس والبصل وشبهه والعرب تبدل الفاء بالثاء، فيقولون: جَدَثَ وَجَدَفَ، ووقعوا في عاثور شرٌّ وعافور شرٌّ، والأثافي والأثافي، وسمعت كثيراً من بني أسد يسمي المغافير والمغاثير"⁽²⁾.

وتبع الفراء أبو حيان، حيث يقول في معرض حديثه عن أصناف الطعام الخمسة الواردة في الآية الشريفة: "وأحوال هذه الخمسة التي ذكرها مختلفة، فذكروا أولاً: ما هو جامع للحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة؛ إذ البقل منه ما هو بارد رطب كالهندباء، ومنه ما هو حار ويابس كالكرفس والسداب، ومنه ما هو حار وفيه رطوبة عرضية كالنعناع. وثانياً: القثاء، وهو بارد رطب، وثالثاً: الثوم، وهو حار يابس. ورابعاً: العدس، وهو بارد يابس. وخامساً: البصل، وهو حار رطب"⁽³⁾.

وأما القول بأن (فومها) بمعنى الخبز أو الحنطة، فقد نسب إلى ابن عباس، والحسن، وقتادة، ومجاهد، وابن عطاء، وابن زيد⁽⁴⁾. وذكر الطبري أن تسمية الحنطة والخبز فوماً من اللغة القديمة، وأنه حكى سماعاً من أهل اللغة، ومنه قولهم: فوموا لنا، أي: اخبزوا⁽⁵⁾. وذكر ذلك الزمخشري⁽⁶⁾.

(1) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 359/1.

(2) الفراء، معاني القرآن، 41/1.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 386/1.

(4) انظر المرجع نفسه، 386/1.

(5) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 359/1.

(6) انظر الزمخشري، الكشاف، 174/1.

وكما هو ملاحظ، فإن الخلاف بين العلماء يرد إلى احتمال اللفظ معنيين، أحدهما مشهور وهو الثوم، و الآخر نادر وغير مشهور وهو الخبز أو الحنطة، ومع أن هذا النادر غير المشهور قد سمع عن العرب، فإن المعنى الأول هو الأقوى، والأكثر قبولاً، خاصة وأن ظاهرة الإبدال بين حرفي الفاء والثاء هي من الظواهر الموجودة في العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن كثيراً من الألفاظ في العربية قد انزاحت عن معانٍ قديمة، واكتسبت معاني جديدة، فإذا كان الفوم بمعنى الخبز أو الحنطة من اللغات القديمة - كما ذكر الطبري - فإنه مما لا شك فيه، أن هذا المعنى قد هجر، ولم يعد مستعملاً؛ ولذا فإن تفسير الفوم بأنه الثوم المعروف هو الأقرب إلى الصواب - والله أعلم -.

5. (صفاً) في قوله سبحانه: ﴿فَاجْمَعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ أَتُوا صَفَاً وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ

أَسْتَعَانَ﴾⁽¹⁾.

لقد فسر فريق من العلماء هذا اللفظ بمعنى جميع أو مجتمعين، وفسره فريق آخر بمعنى المصلى.

فالقول بأن (صفاً) في هذا السباق الشريف بمعنى (جميعاً) أو (مجتمعين) هو المعنى المشهور، واختاره الزمخشري؛ إذ يقول: "أمرُوا بأن يأتُوا صفاً؛ لأنه أهيب في صدور الرائيين، وروي أنهم كانوا سبعين ألفاً، مع كل واحد منهم حبل وعصا، وقد أقبلوا إقباله واحدة"⁽²⁾. فقوله: "وقد أقبلوا إقباله واحدة" إشارة إلى معنى مجتمعين. وهذا ما ذهب إليه أبو

⁽¹⁾ طه / 64.

⁽²⁾ الزمخشري، الكشاف، 74/3.

حيان عندما قال: "وتداعوا إلى الإتيان (صفاً)؛ لأنه أهيب في عيون الرائيين"⁽¹⁾. واختاره ابن جرير الطبري⁽²⁾.

والقول بأن (صفاً) بمعنى المصلى، أو المكان الذي تقام فيه الصلاة، فقد قال به أبو عبيدة⁽³⁾. وذكره صاحب اللسان، ونسبه إلى الأزهرى⁽⁴⁾.

ومع أن هذا المعنى قد يكون متقبلاً، باعتبار أن الصف في كلام العرب قد يحتمله، كقولهم: أتيت الصف اليوم، يعني به المصلى الذي يصلي به⁽⁵⁾، إلا أن تفسير (صفاً) على معنى مجتمعين هو الأقرب؛ كونه الأكثر شيوعاً واستعمالاً، والدليل على ذلك أن هذا اللفظ ورد في أكثر من موضع في القرآن الكريم دالاً على هذا المعنى، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَعَرِّضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا﴾⁽⁶⁾. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ

صَفًّا﴾⁽⁷⁾.

خامساً: اختلاف اللغات أو اللهجات

ومن المظاهر التي أفضت إلى الإشكال بين العلماء في دلالة بعض الألفاظ في القرآن الكريم، ما يسمى باختلاف اللغات أو اللهجات، إذ إن كثيراً ما يعزى الاختلاف في دلالة بعض الألفاظ إلى هذه الظاهرة.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 351/7.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 215/16.

(3) انظر النحاس، إعراب القرآن، 348/2، والزمخشري، الكشاف، 74/3.

(4) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (صفف).

(5) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 215/16.

(6) الكهف/48.

(7) الصف/4.

وتؤكد بعض المصادر أن العلماء العرب القدامى كانوا قد بحثوا في هذه الظاهرة، وذكر ابن النديم من بين هؤلاء: الفراء، والأصمعي، وأبا زيد الأنصاري، وابن دريد⁽¹⁾. غير أن مصنفات هؤلاء العلماء في هذا الجانب على ما يبدو قد فقدت، وإذا كان الأمر كذلك، فإن كتاب "اللغات في القرآن الكريم" لابن عباس، هو أقدم كتاب متداول في هذا الباب، وهو كتاب اهتم فيه صاحبه بإحصاء الألفاظ الواردة في القرآن الكريم من لغات العرب جميعاً.

ومن طريف ما يروى عن ظاهرة اختلاف اللغات في القرآن، ما روي عن ابن عباس، حيث روي عنه أنه قال: "ما كنت أدري ما فاطر السماوات والأرض، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يعني ابتدأتها"⁽²⁾. وروي عن الحسن إنه قال: "كنا لا ندري ما الأرائك، حتى لقينا رجل من اليمن، فأخبرنا أن الأريكة عندهم الحجلة فيها السرير"⁽³⁾. والحجلة بيت كالقبة يستر بالثياب. قال أدهم بن الزعراء:

وبالحَجَلِ المقصورِ خَلْفَ ظهورنا نواشئُ كالغِزلانِ نُجَلَّ عيونُها⁽⁴⁾.

وصور الاختلاف بين العلماء التي ترد إلى هذه الظاهرة غير يسيرة منها:

1. (تخوف) في قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ

يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقْلِيلِهِمْ فَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٦﴾

أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٥٧﴾

(1) انظر ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، الفهرست، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1987، ص 53.

(2) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/293.

(3) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 1/133.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حجل)، ولم يعثر على ديوان أدهم بن الزعراء.

اختلف العلماء في معنى هذا اللفظ، فانقسموا فيه فريقين، فريق ذهب إلى أن معناه

النقص، وفريق أبقاه على ظاهر معناه وهو الخوف.

فأما من قال بأنه على معنى التنقص، فقد استند فيه إلى لغة هذيل، فهو عندهم يستعمل

بهذا المعنى، وأما من قال بأنه على معنى الخوف، فقد ذهب فيه إلى المعنى المعجمي

المعروف في الاستعمال اللغوي، وقد أشار صاحب اللسان إلى هذين المعنيين⁽²⁾.

وكان من العلماء من ذهب إلى تفسير هذا اللفظ بالخوف الزمخشري، إذ يقول: "....

(على تخوف) متخوفين، وهو أن يهلك قوماً قبلهم، فيتخوفوا، فيأخذهم بالعذاب وهم متخوفون

متوقعون"⁽³⁾. وقد أجاز الزجاج هذا المعنى⁽⁴⁾. واختاره ابن دريد⁽⁵⁾.

أما القول بأن التخوف بمعنى التنقص، فقد اختاره معظم أهل اللغة والمفسرين، ومنهم

الفراء⁽⁶⁾، ومجاهد، والضحاك، وابن عباس، وابن قتيبة، وقتادة⁽⁷⁾. ومن طريف ما يروى في

ذلك ما نقله الزمخشري عن بعضهم "وقيل: هو من قولك: تخوفته وتخونته إذا تنقصته، قال

زهير:

(1) النحل / 47.

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (خوف).

(3) الزمخشري، الكشاف، 568/2.

(4) انظر الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1990، ص 26.

(5) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 136/14-137.

(6) انظر الفراء، معاني القرآن، 101/2.

(7) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 535/6.

تَخَوُّفَ الرَّخْلِ مِنْهَا تَامِكاً قَرِداً كَمَا تَخَوُّفَ عُوْدِ النَّبْعَةِ السَّقَنِ (1)

وعن عمر - رضي الله عنه - أنه قال على المنبر: ما تقولون فيها (أي التخوف)؟

فسكتوا. فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا، التخوف التتقص، قال: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم. قال شاعرنا، وأنشد البيت، فقال عمر: أيها الناس، عليكم بديوانكم لا يضل، وقالوا: ما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية؛ فإن فيه تفسير كتابكم (2).

يتبين إذاً، أن سبب الإشكال في هذا اللفظ، هو احتمالاه معنيين يرد أحدهما إلى لغة من لغات العرب، وهي لغة هذيل. ومعروف أن لغة هذيل هي من لغات العرب التي يعتد بها، ويؤخذ عنها، ويحسب هذا، فإن القول في التخوف بأن معناه التتقص لا يدفع، وهذا القول بطبيعة الحال يتعارض مع ما اشتهر في الاستعمال اللغوي لهذا اللفظ، وهو الخوف المعروف.

2. (أمانيتهم) في قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا

تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (3).

إن هذا اللفظ في العرف اللغوي يستعمل للدلالة على تمني الشيء المرغوب فيه. قال صاحب اللسان: "قال ابن الأثير: التمني تشهي حصول الأمر المرغوب فيه، وحديث النفس بما يكون وما لا يكون..... وتمنيت الشيء، أي قدرته، وأحببت أن يصير إلي" (4).

(1) والبيت غير موجود في ديوانه بشرح الأعلمي الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، طبعة دار الكتب المصرية.

(2) الزمخشري، الكشاف، 568/2.

(3) البقرة/111.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (مني).

وقد ذهب كثير من العلماء إلى تفسير لفظ (أمانيتهم) الوارد في هذا السياق الشريف على هذا المعنى، ومن هؤلاء قتادة والربيع⁽¹⁾، واختار هذا المعنى الزمخشري حيث يقول: "فإن قلت: لم قيل (تلك أمانيتهم) وقولهم (لن يدخل الجنة) أمنية واحدة؟ قلت: أشير بها إلى الأمانى المذكورة، وهو أمانيتهم أن لا ينزل على المؤمنين خير من ربهم، وأمانيتهم أن يردوهم كفاراً، وأمانيتهم أن لا يدخل الجنة غيرهم، أي تلك الأمانى الباطلة أمانيتهم"⁽²⁾.

غير أن بعض العلماء قد ذهب إلى غير ذلك، فذكروا أن معنى (أمانيتهم) هو الأباطيل والأكاذيب. وروي عن أبي عبيد قوله: "أمانيتهم: أباطيلهم بلغة قريش"⁽³⁾. واختار هذا المعنى الفراء، وذكر أنه يجوز في الياء التشديد والتخفيف⁽⁴⁾. ومن العلماء من ذهب إلى هذا المعنى كذلك ابن جرير الطبري، حيث يقول: "وأما قوله (تلك أمانيتهم) فإنه أمانى منهم يتمنونها على الله بغير حق، ولا حجة، ولا برهان، ولا يقين علم بصحة ما يدعون، ولكن بادعاء الأباطيل وأمانى النفوس الكاذبة"⁽⁵⁾.

فالخلاف بين العلماء في دلالة هذا اللفظ إذاً، هو خلاف يرد إلى التعارض بين الاستعمال اللغوي والأصل اللهجي، والحقيقة أن هذين المعنيين هما وجهان متقابلان؛ لأن الذي يتأمل فيهما يرى أنهما متقاربان. فأمانيتهم قد تكون أكاذيب وأباطيل أدعوها دون أن يقوم على ادعائهم بها دليل سماوي على صحتها، أو هي أمور اختاروها تمشياً مع شهواتهم دون أن

(1) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 566/1.

(2) الزمخشري، الكشاف، 203/1-204.

(3) انظر راضي ناصرة، لهجات القبائل الواردة في القرآن الكريم، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، 2005، ص 169.

(4) انظر الفراء، معاني القرآن، 49/1-50.

(5) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 566/1.

تكون مؤيدة ببرهان أو دليل، فهي كلها أباطيل⁽¹⁾، ولهذا جوز أبو حيان المعنيين معاً عندما قال: "يحتمل أن يكون المعنى تلك أباطيلهم وأكاذيبهم، أو تلك مختاراتهم وشهواتهم"⁽²⁾.

3. (مرجواً) في قوله سبحانه: ﴿قَالُوا يَصْلِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا﴾⁽³⁾.

جاء في لسان العرب قوله: الرجاء من الأمل نقيض اليأس⁽⁴⁾. وعلى هذا، فإن الأصل أن يقال في معنى (مرجواً) في الآية الكريمة، مؤملاً فيه الخير، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء، فقد ذكر الزمخشري في معرض تفسيره لهذا اللفظ عدة وجوه، وكانت كلها تدل على معنى الرجاء والأمل، يقول "كانت تلوح فيك مخايل الخير وأمارات الرشد، فكنا نرجوك لننتفع بك، وتكون مشاوراً في الأمور، ومسترشداً في التدابير، فلما نطقنا بهذا القول انقطع رجائنا عنك، وعلمنا أن لا خير منك، وعن ابن عباس: فاضلاً خيراً نقدمك على جميعنا. وقيل: كنا نرجو أن تدخل في ديننا، وتوافقنا على ما نحن عليه"⁽⁵⁾.

وأضاف أبو حيان على ذلك ما نقله عن بعضهم، يقول: "قال كعب: كانوا يرجونه للمملكة بعد ملكهم؛ لأنه كان ذا حسب وثروة.... وقال مقاتل: كانوا يرجون رجوعه إلى دينهم، إذ كان يبغض أصنامهم، ويعدل عن دينهم، فلما أظهر إنذارهم انقطع رجائهم منه"⁽⁶⁾.

(1) انظر راضي نواصرة، لهجات القبائل الواردة في القرآن الكريم ص 169.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 562/1.

(3) هود / 62.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (رجا).

(5) الزمخشري، الكشاف، 385/2.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، 175/6.

وهذا الذي ذكره أبو حيان لا يخرج من باب الرجاء والأمل. وإلى هذا المعنى ذهب ابن جرير الطبري⁽¹⁾.

وبعد، فإن تفسير اللفظ (مرجواً) على هذا الوجه جاء موافقاً للاستعمال اللغوي، غير أن بعض العلماء ذهب به إلى غير ذلك، فقد قيل - برواية عن ابن عباس - إن معناه (حقيراً) في لغة حمير⁽²⁾. وقد أنكر بعضهم هذا المعنى، ونفى أن يكون في كلام العرب. قال أبو حيان: "وحكي النقاش عن بعضهم أنه قال: معناه حقيراً. فأما أن يكون لفظ مرجو بمعنى حقير فليس ذلك من كلام العرب"⁽³⁾.

إن إنكار النقاش لهذا المعنى، ونفيه أن يكون في كلام العرب، مخالف لما روي عن ابن عباس، من أن هذا اللفظ يستعمل في لغة حمير بهذا المعنى. غير أن إنكار النقاش له لا يعني بالضرورة عدم وجوده في الحميرية، وإلا لما قال به ابن عباس. ولكن اقتصار العلماء على الأخذ عن قبائل بعينها في التقييد اللغوي - ولغة حمير بالطبع ليست منها - كان السبب - والله أعلم في إنكار النقاش هذا المعنى.

على أن استعمال هذا اللفظ في لغة حمير بهذا المعنى لا يعني بالضرورة أيضاً أن يكون معناه كذلك، بل إن القول بأن (مرجوا) يدل على معنى الرجاء والأمل هو الأقرب؛ لنتناسبه مع سياق الآية الكريمة - والله أعلم -.

(1) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 76/12.

(2) انظر ابن عباس، عبد الله بن عباس، كتاب اللغات في القرآن، برواية ابن حسن عن ابن عباس، تحقيق

صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1987، ص 29

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 175/6.

4- (اجتبتيتها) في قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ

إِنَّمَا أَتَيْتُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَآئِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾⁽¹⁾.

جاء في اللسان قوله : " واجتباه أي اصطفاه . وفي الحديث أنه اجتباه لنفسه ، أي اختاره واصطفاه⁽²⁾ . " وإلى هذا المعنى المعجمي ذهب بعض العلماء في تفسير لفظ (اجتبتيتها) في الآية الكريمة . يقول ابن جرير الطبري : " يقول تعالى ذكره : وإذا لم تأت يا محمد هؤلاء المشركين بآية من الله (قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا) يقول : قالوا هلا اخترتها واصطفيتها، من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾⁽³⁾ . يعني : يختار ويصطفى⁽⁴⁾ .

وذهب الفراء إلى القول بأن (اجتبتى) في الأصل يعني الاختيار ، ثم جاز في كلامهم أن يقال : هذا اختيار فلان ، أي افتعاله واختلافه للأشياء⁽⁵⁾ . وهذا ما ذهب إليه أكثر العلماء كالزمخشري⁽⁶⁾ ، ومجاهد وقتادة وابن زيد وغيرهم⁽⁷⁾ . غير أن بعض المصادر تذكر أن معنى (اجتبتيتها) هو أتيتها ، بلغة ثقيف وقد فسره بعضهم على هذا المعنى⁽⁸⁾ . وهذا المعنى بطبيعة الحال مغاير لما أجمع عليه جمهور أهل اللغة والمفسرين .

(1) الأعراف/203.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (جبي)

(3) آل عمران /179.

(4) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري ، 9/190.

(5) انظر الفراء ، معاني القرآن ، 1/402.

(6) انظر الزمخشري، الكشاف، 2/181.

(7) انظر ابن جرير الطبري ، تفسير الطبري ، 9/190-191، وأبو حيان ، البحر المحيط ، 5/260.

(8) انظر ابن عباس ، كتاب اللغات في القرآن ، ص 50.

5-(يأس) في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ

أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى

النَّاسَ جَمِيعًا ۖ ﴾⁽¹⁾.

إن اليأس في اللغة معناه القنوط . وقيل : نقيض الرجاء . يقال : يئس من الشيء يئأس
يأساً⁽²⁾. وهذا المعنى هو الأصل المتعارف عليه عند أهل اللغة. إلا أن علماء التفسير انقسموا
في تفسير لفظ (يأس) في الآية السابقة إلى فريقين .

أما الفريق الأول فقد ذهب إلى القول بأن (يأس) معناه يعلم أو يتبين، وهذا ما اختاره
بعض البصريين ، ونقل ذلك عنهم ابن جرير الطبري حيث يقول: "اختلف أهل المعرفة بكلام
العرب في معنى قوله: (أفلم يئأس)، فكان بعض أهل البصرة يزعم أن معناه: ألم يعلم ويتبين،
ويستشهد لقوله ذلك ببيت سحيم بن وثيل الرياحي:

أقول لهم بالشَّعْبِ إذ يأمرُوني ألم تئأسوا أني ابن فارس زَهْنِمِ⁽³⁾

وأنشدوا أيضا في ذلك:

ألم يئأسِ الأقوامُ أني أنا ابنه وإن كنت عن أرضِ العشيرةِ نائِيا⁽⁴⁾

(1) للرعد / 31.

(2) انظر ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (يئس) .

(3) لم يعثر على ديوانه.

(4) لم يعثر على ديوانه.

وفسروا قوله: " ألم ييأس ": ألم يعلم ويتبين⁽¹⁾. وقد اختار هذا المعنى ابن عباس وابن كثير ومجاهد وقتادة وابن زيد⁽²⁾.

وتذكر المصادر أن لفظ (يئس) بهذا المعنى هو لغة ، اختلف أهل اللغة في نسبتها، فقد ذكر أبو حيان أنه منسوب إلى لغة هوازن⁽³⁾. وذكر الزمخشري أنه لغة قوم من النخع ، وعلل سبب استعمال هذا اللفظ على هذا المعنى ، بأنه يتضمن معناه ؛ لأن اليأس عن الشيء عالم بأنه لا يكون ، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف، والنسيان في معنى الترك لتضمن ذلك⁽⁴⁾.

وأما الفريق الثاني، فقد أبقى لفظ (يئس) على معنى القنوط وقد أضمر فيه (العلم) وهم بعض أهل الكوفة، وأكد ذلك ابن جرير الطبري نقلاً عن الفراء، حيث يقول: "وأما بعض الكوفيين فكان ينكر ذلك، ويزعم أنه لم يسمع أحداً من العرب يقول (يئست) بمعنى (علمت). يتوجه إلى ذلك أن الله قد أوقع المؤمنين أنه لو شاء لهدى الناس جميعاً، فقال: أفلم ييأسوا علماً فكان فيه العلم مضمراً. كما يقال : قد يئست منك أن لا تغلح علماً"⁽⁵⁾.

وأضاف الفراء: "وقال الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: يئس في معنى يعلم لغة للنخع. قال الفراء: ولم نجدها في العربية إلا على ما فسرت"⁽⁶⁾.

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 13/182-183 والبيت لمالك بن عوف .

(2) انظر المرجع نفسه ، 13/183.

(3) انظر أبو حيان ، البحر المحيط ، 6/389.

(4) انظر الزمخشري ، الكشاف ، 2/499.

(5) ابن جرير الطبري، 13/183.

(6) الفراء ، معاني القرآن ، 2/63.

يتبين إذاً، أن الاختلاف بين العلماء في معنى (بيأس) يرد إلى ظاهرة اختلاف اللغات،
وتعارضها مع واقع الاستعمال اللغوي للفظ، فاستعمال (بيأس) بمعنى يعلم هو لغة، أقرها
البعض وأنكرها البعض الآخر، وفي ضوء هذا الإقرار وهذا الإنكار وقع الإشكال حول معنى
هذا اللفظ.

الفصل الثاني
حماة من سماء حاد ما أسه

المشكل في الدلالة الصرفية

الفصل الثالث

المشكل في الدلالة الصرفية

أولاً: الإشكال الناتج عن العدول عن المطابقة في العدد:

إن الأصل في الكلام أن يدل كل لفظ على ما وضع له. فالأصل في صيغة المفرد أن تدل على المفرد، والأصل في صيغة المثنى أن تدل على المثنى، والأصل في صيغة الجمع أن تدل على الجمع. وهذا أمر لا خلاف فيه، غير أن العربية تمتاز في سجيبتها بالمرونة والاتساع، الأمر الذي جعلها لا تقف عند حدود القوالب الثابتة، أو القواعد الجامدة.

وهذا أمر لم يغفله العلماء، فأدركوا أن اللغة قد تتحول من النمط المؤلف إلى صور متعددة، تخالف الأصول المتفق عليها في النظام اللغوي، فكما اهتموا بالتقعيد اللغوي من أجل المحافظة على هوية اللغة وكيانها، واهتموا بمدى الالتزام ما تمخض عنه هذا التقعيد من قواعد وأصول، واهتموا كذلك بما يحدث من تغير وتبدل أو تحويل في الصياغة الذي من شأنه خرق تلك القواعد والأصول، فرأوا أنه من الضروري البحث عن تخريج لهذا الخرق⁽¹⁾. وأفردوا له أبواباً.

ومع أن العلماء قد نبهوا إلى قضية العدول عن المطابقة في العدد، ونبهوا إلى أهمية البحث في هذا الخروج، إلا أن هذه القضية قد تكون مدخلاً من مداخل توهم الإشكال؛ ذلك أن قارئ القرآن كثيراً ما تستوقفه ظواهر من هذا القبيل، فيلتبس عليه أمرها، ويشكل عليه مرادها، وقد نبه ابن قتيبة في كتابه، "تأويل مشكل القرآن" إلى مثل هذا، ملمحاً إلى ما قد يقع

(1) انظر فتح الله أحمد سليمان، الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، الدار الفنية، القاهرة، 1990، ص: 23-24.

فيه المرء من حيرة وهو يصادف مثل ذلك في القرآن الكريم⁽¹⁾. ولذا ارتأى البحث التنبيه إلى هذه القضية من خلال عرض صورها المتعددة، ومن هذه الصور:

أولاً: إفراد ما حقه أن يجمع:

إن من العوارض التي تعترض المرء، أن يصادف في سياق القرآن الكريم ألفاظاً جاءت بصيغة المفرد، وكان حقها أن تكون بصيغة الجمع، فيستوقفه هذا الأمر كثيراً، وقد يستشكل عليه الكشف عن سبب مجيء هذا اللفظ أو ذاك على هذه الصورة. لذلك نبه العلماء على هذه القضية، وأفاضوا في القول فيها وهو ما عبر عنه الزركشي بـ (إفراد ما حقه أن يجمع)⁽²⁾. ومن ذلك:

1. (إماماً) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتَيْنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾⁽³⁾.

فقد جاء لفظ (إماماً) على صيغة المفرد، مع أن السياق يستدعي أن يكون جمعاً، أي (أئمة)، وقد اختلف العلماء في سبب إفراده.

قال الفراء: "ولم يقل: أئمة وهو واحد؛ يجوز في الكلام أن تقول: أصحاب محمد أئمة الناس، وإمام الناس... ومعناه: اجعلنا أئمة يقتدى بنا"⁽⁴⁾. فالفراء بهذا القول يجعل اللفظ محمولاً على معنى الجمع.

ويقدم أبو البركات الأنباري في هذا اللفظ رأيين، الأول منهما يتفق مع ما ذهب إليه الفراء، من أن اللفظ محمول على معنى الجمع، والآخر يرى فيه أن لفظ (إماماً) جمع أم،

(1) انظر تأويل مشكل القرآن، ص 282-288.

(2) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/63.

(3) الفرقان /74.

(4) الفراء، معاني القرآن، 2/274.

وأصله أمم، على وزن فاعل، وصيغة فاعل تجمع على فِعال، نحو: قائم وقيام، وصاحب وصحاب⁽¹⁾.

وأجاز الزمخشري أن يكون "أراد: أئمة، فاكتفى بالواحد لدلالته على الجنس، كقوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْشَى اللَّهَ مِنْكُمْ غُلَامٌ﴾⁽²⁾ أو أراد: اجعل كل واحد منا إماماً أو أراد: جمع أم كصائم وصيام، أو أراد: اجعلنا إماماً واحداً لاتحادنا واتفاق كلمتنا"⁽³⁾. فالزمخشري بقوله هذا يقدم أربعة وجوه، الأول: حمل اللفظ على معنى الجمع كما ذكر الفراء، والثاني: حمله على تقدير مفعول به محذوف، والتقدير اجعل كل واحد منا إماماً، والثالث: أن إماماً جمع أم، والرابع: أن اللفظ محمول على معنى تشبيه الجماعة بالمفرد على تأويل: اجعلنا إماماً واحداً لاتحادنا واتفاق كلمتنا، أي كالإمام الواحد.

أما أبو البقاء العكبري، فذكر في إفاراده أربعة وجوه، حيث أضاف إلى كون اللفظ محمولاً على معنى الجمع، أو أنه جمع أم، وجهين؛ يقول: "فذكر في إفاراده أربعة وجوه، الأول: أن هذا اللفظ مصدر مثل قيام وصيام، فلم يجمع لذلك، والثاني: أنه جمع إمامة مثل قلادة وقلاد، والثالث: أنه جمع أم من أم يؤم مثل حالّ وحلال، والرابع، أنه واحد اكتفى به عن أئمة"⁽⁴⁾. والملاحظ من هذا أن العكبري، بحسب الرأي الأول، يخالف الزمخشري في جعل (صيام) مصدراً، في حين أن الزمخشري يرى أن الصيام جمع.

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1970، 201/2.

(2) غافر / 67.

(3) الزمخشري، الكشاف، 302/3.

(4) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسن، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1997، 165/2.

أما أبو حيان فقد جاء على ذكر جميع ما سبق، غير أنه أضاف إلى الرأي القائل بأنه محمول على معنى الجمع أن هذا الحمل كان لأجل الفاصلة القرآنية يقول: "وأفرد إماماً إما اكتفاء بالواحد عن الجمع، وحسنه كونه فاصلة..." (1).

وهكذا فإن العلماء رحمهم الله لم يتفقوا على رأي واحد في سبب إفراد لفظ (إماماً) في هذا السياق الشريف، والحق أن كل وجه من وجوه المعاني التي قدموها له حظه من النظر، فكلها وجوه متقبلة، لا تتعارض مع السياق الشريف غير أن قبول المعاني التي قدمها هؤلاء العلماء لا تعني بالضرورة اتفاقهم في تخريج اللفظ من الناحية الشكلية، بل إن هذه التخريجات الشكلية فيها تعارض. ففي حين أن الزمخشري يرى (إماماً) جمع أم على نحو جمع صائم على صيام، يرى العكبري أنه جمع إمامة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يرى العكبري أن الصيام الذي يمكن أن يكون لفظ (إماماً) محمولاً عليه - هو مصدر، وليس جمعاً كما ذكر الزمخشري.

2. (رفيقاً) في قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (2).

وعلى نحو اختلاف العلماء في سبب إفراد (إماماً) اختلفوا كذلك في (رفيقاً) وقد حمله أبو عبيدة على معنى الجمع، حيث يقول: "أي رفقاء، والعرب تلفظ بلفظ الواحد، والمعنى يقع على الجميع" (3).

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 133/8-134.

(2) النساء/69.

(3) أبو عبيدة، مجاز القرآن 1/131، وانظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 219.

وعلى نحو ذلك ذهب الفراء، إذ يقول: قوله: (وحسن أولئك رفيقاً) إنما وُحِدَ الرفيق، وهو صفة لجمع؛ لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع.... ولا يجوز في مثله من الكلام أن تقول: حسن أولئك رجلاً، ولا قبح أولئك رجلاً، إنما يجوز أن توحد صفة الجمع، إذا كان اسماً مأخوذاً من الفعل، ولم يكن اسماً مصرحاً، مثل رجل و امرأة....⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه الأخفش⁽²⁾.

أما الزمخشري، فيضيف إلى الرأي السابق رأياً آخر، مفاده أن يكون (رفيقاً) مفرداً على بابه، قد بين الجنس في باب التمييز، يقول: "والرفيق كالصديق والخليط في استواء الواحد والجمع فيه ويجوز أن يكون مفرداً، بين به الجنس في باب التمييز"⁽³⁾. وإلى احتمالية هذين الوجهين ذهب ابن جرير الطبري⁽⁴⁾. وأبو حيان⁽⁵⁾.

وعلى ابن يعيش مجيء التمييز مفرداً نكرة بأنه لبيان الجنس، فيغني فيه الواحد عن الجمع كما أن النكرة أخف، وبه يحصل الغرض فلم يعدل عنه إلى ما هو أثقل منه وقال في موضع آخر: "وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن، وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع"⁽⁶⁾.

يتبين إذًا، أن هناك رأيين في إفراد (رفيقاً) الأول أنه لفظ يجوز فيه الإفراد والتنثية والجمع على نحو صديق، فيقال: هذا رفيقي، وهذان رفيقي، وهؤلاء رفيقي فيحمل رفيقي في

(1) الفراء، معاني القرآن، 268/2.

(2) انظر الأخفش، معاني القرآن. 242/1.

(3) الزمخشري، الكشاف، 563 / 1.

(4) انظر ابن جرير، تفسير الطبري، 195/5.

(5) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 701/3.

(6) انظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت- لبنان، مكتبة المثنى، القاهرة، 1988، 21/6.

قولك: هذا رفيقي على معنى التثنية، ويحمل رفيقي في قولك: هؤلاء رفيقي على معنى الجمع. أما الرأي الثاني، فيرى أنه جاء مفرداً لأنه تمييز، ومحمول في الوقت نفسه على معنى الجمع، ولم يجمع لأن الأصل في التمييز يقتضي الإفراد.

3. (سمعهم) في قوله سبحانه: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (1).

إن الالفت للنظر في هذه الآية هو مجيء (قلوبهم) و (أبصارهم) بلفظ الجمع، في حين أن (سمعهم) جاء مفرداً، وللعلماء في هذا السياق آراء عدة.

قال أبو جعفر النحاس: "فيه ثلاثة أجوبة: منها أن السمع مصدر فلم يجمع، وقيل هو واحد يؤدي عن الجميع، وقيل: التقدير: وعلى مواضع سمعهم" (2). وعلى هذا النحو ذهب الزمخشري، إذ يقول: "ووجد السمع كما وجد البطن في قوله: "كلوا في بعض بطنكم تعفوا، يفعلون ذلك إذا أمن اللبس، فإذا لم يؤمن كقولك: فرسهم وثوبهم، وأنت تريد الجمع رفضوه ولك أن تقول: السمع مصدر في أصله، والمصادر لا تجمع.... ولك أن تقدر مضافاً محذوفاً، أي: وعلى حواس سمعهم" (3). ويضيف أبو حيان على ذلك: "أنه اكتفى بالمفرد على الجمع؛ لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه أريد به الجمع" (4).

يتبين من هذه الأقوال أن في إفراد السمع ثلاثة وجوه؛ الأول: أنه وجد على معنى الجمع، أي أنه محمول على الجمع كما يقال في البطن، والثاني: أنه وجد كونه مصدراً، والمصدر لا يجمع، والثالث: على تقدير جمع مضاف، والتقدير: وعلى مواضع سمعهم.

(1) البقرة /7.

(2) النحاس، إعراب القرآن، 1/186.

(3) الزمخشري، الكشاف، 1/92.

(4) أبو حيان، البحر المحیط، 1/81.

والحق أن هذه الوجوه لا تدفع، غير أن اللافت للنظر هو قول من قال أن السمع مصدر، والمصدر لا يجمع فإذا كان ذلك هو الأصل في المصادر فإنه يتعارض مع قوله (وعلى أبصارهم) فقد جاء لفظ (أبصارهم) جمعاً، وهو مصدر أيضاً فلم وحد في (سمعهم) وجمع في (أبصارهم).

في الحقيقة أن الأمر لا بد أن يؤخذ على شيء من الإمعان وطول تأمل، فالسمع يتم بطريقة واحدة، حتى وإن كان السامعون متعددين، فالجميع يسمعون بالطريقة نفسها، ولا يختلف أحد عن الآخر في عملية السمع؛ فالجهاز السمعي يستقبل الأصوات بطريقة واحدة؛ ولذا فقد جاء لفظ السمع في السياق الشريف مفرداً في حين أن الإبصار لا يكون بطريقة واحدة، فكل إنسان يبصر أشياء متعددة، وتتعدد طرق الإبصار تبعاً لما يقع عليه البصر، فتتعدد الأبصار، ومن ثم ناسب الآية أن يكون البصر جمعاً وناسب السمع أن يكون مفرداً⁽¹⁾.

4. (الدبر) في قوله تعالى: ﴿سَيَبْرَزُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدَّبْرَ﴾⁽²⁾.

إن الأصل يقتضي أن يكون (الدبر) جمعاً والدليل على ذلك مجيؤه كذلك في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّوْكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُلْوُكُمْ الْأَذْبَارُ ثُمَّ لَا يُضْمَرُونَ﴾⁽³⁾. قال الفراء: "وقال: الدبر فوحد، ولم يقل الأدبار، وكل جائز صواب أن تقول: ضاربنا منهم الرؤوس

(1) انظر رائد فريد طافش، العدول الصرفي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور سمير استيتية، جامعة اليرموك، إربد، 1998، ص 85، وذكر الباحث أن هذا الرأي هو للدكتور سمير استيتية.

(2) القمر / 45.

(3) آل عمران / 111.

والأعين، وضربنا منهم الرأس واليد، وهو كما تقول: إنه لكثير الدينار والدرهم وتريد الدنانير والدرهم⁽¹⁾. وإلى هذا القول ذهب ابن جرير الطبري⁽²⁾.

فالفرء وابن جرير الطبري يتأولان الدبر على معنى الجمع، وفي ذلك يقول الزمخشري: "(ويولون الدبر) أي الأدبار، كما قال: كلوا في بعض بطنكم تغفوا، وقرئ الأدبار"⁽³⁾.

وقد علق أبو حيان على قول الزمخشري، فرأى أن (الدبر) ليس مثل بطنكم؛ لأن مجيء الدبر مفرداً ليس بحسن، ولا يحسن لإفراد بطنكم، ولذا يرى أن سبب الإفراد في هذا الموضع يرد إلى كونه فاصلة⁽⁴⁾.

غير أن رأي أبي حيان هذا يضعفه أن اللفظ ورد فاصلة في موضع آخر على صيغة الجمع وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ ٱلْأَدْبَارَ﴾⁽⁵⁾. فإذا كانت الفاصلة في سورة القمر قد استدعت إفراد (الدبر)، ليتناسب إيقاعه مع إيقاع الفواصل السابقة واللاحقة فإن الفاصلة هنا خالفت الفاصلة اللاحقة، وهي (المصير) في قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَوْلَاهُمْ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾⁽⁶⁾. ومن هنا فإن الرأي القائل بأن (الدبر)

(1) الفرء، معاني القرآن 110/30.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 126/27.

(3) الزمخشري، الكشاف، 440/4.

(4) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 47/10.

(5) الأنفال/15.

(6) الأنفال/16.

محمول على معنى الجمع أولى، ويجوز أن يكون على تقدير مفرد مضاف أي: يولي كل واحد دبره⁽¹⁾.

5- (ذنب) في قوله سبحانه: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾⁽²⁾.

فقد أفرد (ذنب) المضاف إلى ضمير الجماعة، وكان القياس يقتضي أن يكون جمعاً من أجل الضمير. ودليل ذلك مجيئه جمعاً في أكثر من موضع في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿فَاخْذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾⁽³⁾. وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾⁽⁴⁾. وقوله: ﴿فَأَمَلَكْتَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَانْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾⁽⁵⁾.

يرى الفراء أن السبب في إفراد هذا اللفظ هو تضمينه معنى الفعل، يقول: "ولم يقل بذنوبهم؛ لأن في الذنب فعلاً. وكل واحد أضفته إلى قوم بعد أن يكون فعلاً أدى عن جمع أفاعيلهم، ألا ترى أنك تقول: قد أذنب القوم إذناً. ففي معنى إذئاب: ذنوب، وكذلك تقول: خرجت أعطيتُهُ الناس، وعطاء الناس. فالمعنى واحد والله أعلم"⁽⁶⁾. وإلى هذا الرأي مال ابن جرير الطبري⁽⁷⁾.

أما الزمخشري فيرى أن معنى (بذنوبهم) بكفرهم، ولا يرى بحسب هذا ضرورة في جمع اللفظ؛ لأن الكفر واحد غير متعدد⁽⁸⁾. وتفسير الذنب بالكفر يجعله من باب الإفراد، لا

(1) أنظر البيضاوي، عبد الله بن عمر، تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1988، 449/2.

(2) الملك / 11.

(3) آل عمران / 11.

(4) آل عمران / 135.

(5) الأنعام / 6.

(6) للفراء، معاني القرآن، 171/3.

(7) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 10/29.

(8) انظر الزمخشري، الكشاف، 583/4.

من باب إفراد ما حقه الجمع. وهذا ما اختاره أبو حيان عندما قال: (فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ) أي: بتكذيب الرسل⁽¹⁾. فالتكذيب واحد وغير متعدد. هذا ويصح أن يفهم من كلام الزمخشري وأبي حيان أن الذنب مصدر، والمصدر يصلح للواحد والمثنى و الجمع، ودليل ذلك تفسيره بالكفر والتكذيب، وكلا اللفظين مصدر.

وأما أبو البركات الأنباري، فيرى في هذا اللفظ قولين؛ الأول: أنه واحد؛ لأنه أضيف إلى ضمير الجماعة، والإضافة إلى الجمع تغني عن جمع المضاف، والثاني أنه مصدر، والمصدر يصلح للواحد و الجمع.⁽²⁾

والذي يبدو أن أقرب هذه الآراء إلى الصواب هو ما ذهب إليه الزمخشري، عندما فسر اللفظ بمعنى الكفر؛ وذلك لأن سياق الآية يتحدث عن استحقاق العذاب في الآخرة على من كفر، والكفر ذنب ليس قبله ذنب ولا بعده، فحق الذنب من هذا الوجه أن يكون مفرداً لا جمعاً. ودليل ذلك أن الأمر لما كان متعلقاً بالآخرة، كان الجزاء واحداً وهو جهنم. فناسب الإفراد جنس العذاب. فكما أن العذاب واحد، وهو جهنم، كان سبب استحقاقه واحداً وهو الكفر على إطلاقه دون تعدد.

في حين أن مجيء اللفظ مجموعاً في السياقات الأخرى، كان لأجل تعدد الجزاء في الدنيا بتعدد الذنوب. فلما كان الجزاء هنا دنيوياً، فإن طريقه وأساليبه تتعدد بتعدد الذنوب. فصح جمع الذنوب ههنا، ولم يصح هناك - والله أعلم - كون طريق و أسلوب الجزاء في الآخرة واحداً، وهو جهنم وحدها.

ثانياً: جمع ما حقه الإفراد

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 224/10.

(2) انظر أبو البركات الأنباري، البيان في تفسير غريب القرآن، 45/2.

ومن العوارض التي تُعْزَى الكثيرين كذلك مصادفة كثير من الألفاظ قد جاءت على صيغة الجمع، وكان حقها أن تكون مفردة، وهو أمر تصدى له العلماء، وأفاضوا القول فيه، وقد عبر عنه الزركشي وابن قتيبة بـ (جمع ما أصله أن يفرد)⁽¹⁾. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

1- (خاضعين) في قوله سبحانه: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَسْمَاءٍ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾⁽²⁾.

إن القياس في هذا السياق يقتضي أن يكون خاضعة، لأنه موضع خبر عما لا يعقل، وهو قوله (أَعْنَاقُهُمْ). والإخبار عما لا يعقل يقتضي الإفراد لا الجمع السالم.

وللعلماء في هذا المقام آراء عدة، فأبو عبيدة يرى أن الإخبار جاء عن الضمير المتصل بالأعناق الدال على العاقل، حيث يقول: "ومن مجاز ما يحول خبره إلى شيء من سببه، ويترك خبره هو، قال: (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)، حول الخبر إلى الكناية التي في آخر الأعناق"⁽³⁾.

وذهب الفراء إلى القول: "وأحب إلى أن الأعناق خضعت، فأربابها خاضعون، فجعلت الفعل أولاً للأعناق، ثم جعلت خاضعين للرجال"⁽⁴⁾. فالفراء، بحسب هذا القول، يرى أن اللفظ يتعلق بالأعناق، من حيث أن المعنى قد صير إلى العاقلين، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري⁽⁵⁾.

(1) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 64/1، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 286.

(2) الشعراء 4/.

(3) أبو عبيدة، مجاز القرآن، 12/1..

(4) الفراء، معاني القرآن، 27/2..

(5) انظر الزمخشري، الكشاف، 205/3-206.

أما الأخفش، فيرى أن هذا محمول على المجاورة؛ إذ إن المضاف المؤنث (أعناق) اكتسب من المضاف إليه المذكر (هم) التذكير⁽¹⁾.

ويرى بعض العلماء كذلك أن (خاضعين) محمول على المعنى، فقد نقل السجستاني عن أبي زيد الأنصاري قوله: "إن الأعناق بمعنى الجماعات، تقول: أتاني عنق من الناس، أي جماعة، كما قال القائل لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه -:

أبلغ أمير المؤمنين أبا العراق إذا أتيتا أن العراق وأهلُه عنقٌ إليك فهبتَ هيتاً⁽²⁾

أراد الأعناق، وجاء بالخبر على أصحابها؛ لأنه إذا خضع عنقه، فقد خضع هو، كما يقال: قطع فلان إذا قطعت يده"⁽³⁾.

وذهب المبرد إلى أن (أعناقهم) هي من باب الإقحام النحوي، أي الزيادة فالأعناق زائدة، والمعنى "فضلوا لها خاضعين، والخضوع بين في الأعناق، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق تأكيداً"⁽⁴⁾.

والذي يبدو من مجمل هذه الآراء، أنها تجري في مدار المعنى، والظاهر أن أقربها ما حمل على معنى الجماعات. أو أن الإخبار كان عن أصحاب الأعناق، على تقدير مضاف محذوف وهو (أصحاب) ويدل على هذا المحذوف الضمير في (أعناقهم). وهذا كله لا يمنع من الاستئناس البلاغي القائم أيضاً على المعنى فيما يقع في باب المجاز المرسل، من أنه أطلق

(1) الأخفش، معاني القرآن، 425/2.

(2) لم يعثر على قائله.

(3) السجستاني، سهل بن محمد، المذكر والمؤنث، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى، 1997، ص 112.

(4) المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1993، 669/2.

الجزء وهو الأعناق، وأراد الكل وهم أصحابها، فأخبر عن ذلك الكل حملاً على المعنى. والله أعلم.

2- (بصائر) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا آتَيْتُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾.

وظاهر الإشكال في هذا اللفظ يتأتى مما قد يوهم البعض أنه جاء جمعاً وكان حقه الإفراد؛ كونه أخبر به عن مفرد، وهو اسم الإشارة (هذا).

يتولى الزمخشري الإجابة عن ظاهر هذا الإشكال، حيث يقول: " (هذا بصائر): هذا القرآن بصائر (من ربكم)، أي حجج بينه يعود المؤمنون بها بصراء بعد العمى"⁽²⁾.

فالزمخشري يرى أن اسم الإشارة (هذا) يشار به إلى القرآن الكريم، فالله عز وجل يخبر عن القرآن بأنه بصائر، وهو كذلك؛ لأنه لو قيل بصيرة لكان المعنى يحتمل أن القرآن ليس إلا بصيرة واحدة، وحاشا لله أن يكون كذلك. وبحسب هذا، لا يكون لفظ (بصائر) قد خرج عن القياس، ومما يقوي رأي الزمخشري كذلك أن (بصائر) في هذا السياق بمعنى حجج، وحجج القرآن كثيرة ومتعددة. فمن حق (بصائر) أن يكون جمعاً على الأصل لا أن يكون جمعاً معدولاً به عن المفرد.

أما أبو حيان، فقد ذكر في تفسير سبب جمعه رأيين؛ الأول ذهب فيه مذهب الزمخشري، فجعله جمعاً على الأصل؛ لأن القرآن ناسبه القول (بصائر)، ولم يناسبه القول

(1) الأعراف /203.

(2) الزمخشري، الكشاف، 181/2.

بصيرة. والثاني يرى فيه أبو حيان أنه على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: ذو بصائر. (1)
وهذا الوجه ليس ببعيد: لأنه لا يخل بالمعنى.

3- جمع الضمائر في (بنورهم) و (تركهم) و (لا يبصرون) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ

الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ (2).

وكان حق هذه الضمائر أن تكون مفردة؛ كونها عائدة على اسم الموصول (الذي).
وللعلماء في هذا السياق آراء عدة.

قال الفراء: "وإنما قال الله عز وجل: (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)؛ لأن المعنى ذهب إلى
المنافقين فجمع لذلك. ولو وحد لكان صواباً" (3).

ويرى الأخفش أن هذه الآية مما جاء حملاً على المعنى؛ لأن (الذي) يكون للجمع،
ولذلك وحد الكلام في أول الآية على اللفظ، وجمعه في آخرها على المعنى" (4).

وذكر أبو البركات الأنباري عن بعضهم أن الاسم الموصول (الذي) اسم مبهم على
نحو (من) و (ما) يفيد التكثير، فجاز الحمل على معناه في الجمع (5).

ويرى بعض العلماء أن أصل (الذي) هو (الذين)، فحذفت النون حيث طال الكلام؛ لأن
الموصول مع الصلة بمنزلة الاسم الواحد. قال الزمخشري: "والذي سوغ وضع الذي موضع
الذين أمران؛ أحدهما: أن (الذي) لكونه وصلة إلى وصف كل معرفة بجمله، وتكاثر وقوعه

(1) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 261/5.

(2) البقرة 17.

(3) الفراء، معاني القرآن، 15/1.

(4) انظر الأخفش، معاني القرآن، 49/1.

(5) انظر أبو البركات الأنباري، التبيان في غريب إعراب القرآن، 59/1.

في كلامهم، ولكونه مستطالاً بصلته، حقيق بالتخفيف، ولذلك نهكوه بالحذف...والثاني: أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون⁽¹⁾.

ويضيف الزمخشري رأياً آخر، وهو أن الاسم الموصول (الذي) باقٍ على إفراده على تقديره نعتاً لاسم جمع محذوف، والتقدير في قوله تعالى: (كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ) كمثّل الجمع أو الفوج أو الفريق الذي استوقد. فيحمل ضمير الجمع على معنى الاسم المحذوف، كون هذا الاسم المحذوف يدل على الجمع. يقول: "أو قصد جنس المستوقدين، أو أريد الجمع أو الفوج الذي استوقد ناراً، على أن المنافقين وذواتهم لم يشبهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد، إنما شبهت قصتهم بقصة المستوقد"⁽²⁾.

والذي يبدو أن أقرب هذه الآراء إلى الصواب ما ذكره الفراء؛ لأن المعنى في الآية ينصرف إلى المنافقين. والمنافقون جمع فحملت الضمائر عليه، على أن الرأي الثاني الذي قدمه الزمخشري ليس ببعيد، إذ لا ضير من تقدير موصوف محذوف يحتمل معنى الجمع، وهو الفوج أو الجماعة أو الفريق، فإن صح هذا فإنه يصح كذلك جمع الضمائر حملاً على معنى الجمع في هذا الموصوف والله اعلم.

ثالثاً: جمع ما حقه التثنية:

إن الأصل في النظام اللغوي كذلك، أن يدل المثني على اثنين، أو اثنتين، ولكن قد يعدل عن هذا الأصل، فيعبر عن الجمع بلفظ الاثنين، وفي هذا يقول الفراء: "وربما ذهبت

(1) الزمخشري، الكشاف، 109/1.

(2) المرجع نفسه، 110/1.

العرب بالاثنتين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع⁽¹⁾. وربما يكون هذا العدول مظهرًا من مظاهر الإشكال في كثير من الألفاظ ومن ذلك:

1- (يختصمون) في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ

فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾⁽²⁾.

فالأمر اللافت للنظر في هذا السياق الشريف مجيء الفعل (يختصمون) مسنداً إلى ضمير الجمع، وكان حقه أن يكون مسنداً إلى ضمير المثنى، كونه نعتاً لـ (فريقان) المثنى. فالأصل في التابع أن يوافق متبوعة في الإفراد والتثنية والجمع، وهذا يقتضي أن يكون (يختصمون) على التثنية، أي: يختصمان.

ولكن عند التأمل في الآية الكريمة، يتبين أن هذا العدول له ما يبرره، فالقرآن الكريم عدل عن التثنية إلى الجمع لغاية معنوية يحتملها لفظ (فريقان)، ذلك أن كل فريق من هذين الفريقين يشتمل على مجموعة من الأفراد. ولذلك جاء (يختصمون) مسنداً إلى ضمير الجماعة حملاً على معنى الجمع في لفظ (فريقان)، وفي ذلك يقول أبو حيان: "وجاء (يختصمون) على المعنى، لأن الفريقين جمع، فإن كان الفريقان من آمن ومن كفر، فالجمعية حاصلة في كل فريق، ويدل على أن فريق المؤمن جمع قوله: ﴿إِنَّا بِالَّذِي ءَامَنْتُمْ بِهِ كَفَرُونَ﴾⁽³⁾. فقال (آمنتم)، وهو ضمير الجمع، وإن كان الفريق المؤمن هو صالح وحده، فإنه قد انضم إلى قومه، والمجموع جمع...."⁽⁴⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن، 391/2.

(2) النمل/45.

(3) الأعراف/76.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 248/8.

وعلى نحو (يختصمون) في الآية السابقة (اقتتلوا) في قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾⁽¹⁾. فقال (اقتتلوا) ولم يقل اقتتلنا، حملاً على معنى الجمع الذي يحتمله لفظ (طائفتان).

2- (طائعين) في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾⁽²⁾.

والإشكال في هذا الموضع يتأتى من وجهين، الأول: التعبير عن المثنى (السماء) و (الأرض) بصيغة الجمع، والثاني: التعبير عن المثنى غير العاقل بصيغة العاقل وكان الأصل يقتضي أن يقال: (طائعتين). فعدل عن المثنى إلى الجمع، وعدل بالجمع عن المؤنث السالم إلى المذكر السالم، وكان حق غير العاقل أن يجمع على المؤنث السالم لا على المذكر السالم. لقد بحث العلماء في هذا الإشكال، وبسطوا القول فيه، فهذا الفراء يقول: "ولم يقل: طائعتين ولا طائعات، ذهب به إلى السماوات ومن فيهن. وقد يجوز: أن تقولوا: وإن كانتا اثنتين أتينا طائعين، فيكون كالرجال لما تكلمتا"⁽³⁾.

فالفراء يرى أنه عبر عما لا يعقل بما يعقل؛ لأن غير العاقل أنزل منزلة العاقل؛ فأنه سبحانه وتعالى يخاطب السماء والأرض، فلما قدر الله تعالى لهما أن تقولوا و تتكلما جعلنا في منزلة العاقل.

(1) الحجرات / 9.

(2) فصلت / 11.

(3) الفراء، معاني القرآن. 13/3.

وذهب الزمخشري إلى ما ذهب إليه الفراء إذ يقول: "فإن قلت: هلا قيل (طائعتين) على اللفظ، أو طائعات على المعنى، لأنها سماوات و أرضون؟ قلت لما جعلن مخاطبات و مجيبات، ووضعهن بالطوع و الكره، قيل: (طائعتين) في موضع طائعات"⁽¹⁾.

وإلى هذا الرأي ذهب الزركشي، فجعل الآية في باب خطاب الجمادات خطاب من يعقل، غير أنه يقدر في موضع (طائعتين) طائعة على الأفراد، وعلل الجمع بقوله: "لما كانت ممن يعقل، وهي حالة عقل، جرى الضمير في (طائعتين) عليه"⁽²⁾.

ويضيف بعض العلماء إلى ما سبق رأياً آخر، وهو أن الجمع كان لأجل أنه رأس آية؛ ليتوافق مع الفواصل القرآنية الأخرى في مطلع السورة، وهذا الرأي نقله النحاس عن الكسائي.⁽³⁾

وهو رأي ضعيف على ما يبدو؛ وذلك لأن ما يتوفر في سياق الآية من قرائن، تفسر سبب العدول في هذا اللفظ على نحو ما ذكر الفراء والزمخشري و الزركشي، لا يقف عند حد كونه فاصلة، وإنما قد يكون هذا الانسجام في الفواصل مجرد غرض حققه العدول، وليست الفاصلة هي التي استدعت ذلك العدول_ والله أعلم.

3- جمع الضمير في (لحكمهم) العائد على المثنى في قوله سبحانه: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ

يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾⁽⁴⁾.

(1) الزمخشري ، الكشاف، 195/4.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 246/2.

(3) انظر النحاس، إعراب القرآن، 51/4..

(4) الأنبياء 78/

إن وجه الإشكال في هذه الآية هو جمع الضمير العائد على المثنى (داوود وسليمان). وكان الأصل يقتضي أن يكون الضمير مثنى أي (لحكمهما). ويدل على ذلك قراءة من قرأها على التثنية.

وكان للعلماء في هذا الموضع رأيان، الأول ما ذهب إليه الفراء، وهو إنزال المثنى منزلة الجمع، حيث يقول: "وفي بعض القراءة: (وكنا لحكمهما شاهدين) وهو مثل قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾⁽¹⁾، يريد أخوين فما زاد، فهذا كقوله: (لحكمهم شاهدين)، إذ جمع اثنين⁽²⁾.

أما الرأي الثاني، فيرى أن جمع الضمير كان لأجل حمله على المعنى، لأن المعنى يدل على الحاكمين داوود وسليمان، والمتحاكمين صاحب الغنم وصاحب الزرع، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري⁽³⁾. وتبعه فيه أبو حيان. حيث يقول: "والضمير في (لحكمهم) عائد على الحاكمين و المحكوم لهما وعليهما"⁽⁴⁾.

والذي يبدو أن هذا الرأي الأخير الذي اختاره الزمخشري وأبو حيان، هو الأقرب إلى الصواب مما ذهب إليه الفراء، فلا حجة لجعل داوود وسليمان جمعاً قياساً على (إخوة)، لأن سياق الحال في قوله تعالى (كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) يشير إلى كون الإخوة قد يكونان اثنين فما زاد، أو حتى واحد فما زاد، في حين أن سياق الحال في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لَهُمْ شَهِيدِينَ﴾ لا يشير إلى كون داوود وسليمان جمعاً؛ فداوود وسليمان علمان، ولا يصح بحال إنزال العلمين منزلة الجمع. فلو صح ذلك لصح أن تقول: جاء المحمدون، وأنت تقصد محمد بن اثنين، فهذا

(1) النساء / 11.

(2) الفراء، معاني القرآن، 2 / 208.

(3) انظر الزمخشري، الكشاف، 3 / 129.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 4 / 455.

غير جائز، وإنما يجوز ما ذهب إليه الزمخشري وأبو حيان كون المعنى ينصرف إلى
الحاكمين والمتحامين_ والله أعلم_

4- جمع الضمير في (ونصرناهم) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَكَرَّمْنَا وَجْهَهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْفَائِزِينَ﴾⁽¹⁾.

وظاهر الإشكال في هذه الآية هو مجيء الضمير في قوله (ونصرناهم) جمعاً، مع أن
ظاهر السياق في الآية يشير إلى الحديث عن موسى و هارون، فكان قياس ذلك يقتضي أن
يكون الضمير على التثنية، أي (ونصرناهما).

يقدم العلماء في هذا السياق عدة تخريجات، فالفراء يرى فيه وجهين؛ الأول أنه من
باب مخاطبة الاثنين ذوي السلطة مخاطبة الجمع، كما يخاطب المفرد ذا السلطة مخاطبة
الجمع. يقول: "وقوله: (وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْفَائِزِينَ) فجعلهما كالجمع، ثم ذكرهما بعد ذلك اثنين،
وهذا من سعة العربية، أن تذهب بالرئيس، النبي، والأمير وشبهه، إلى الجمع لجنوده وأتباعه،
وإلى التوحيد؛ لأنه واحد في الأصل...."⁽²⁾.

والوجه الثاني يرى فيه الفراء أنه من باب ذهاب العرب بالاثنتين إلى الجمع، حيث
يقول: "وربما ذهبت العرب بالاثنتين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع، ألا ترى أنك
تخاطب الرجل فتقول: ما أحسنتم ولا أجملتم، وأنت تريد بهينه"⁽³⁾.

أما أبو حيان، فيقدم هو الآخر رأيين؛ أحدهما يتوافق مع ما ذهب إليه الفراء في الوجه
الأول، والآخر يرى فيه أبو حيان أن ضمير الجماعة عائد على موسى وهارون وقومهما.

(1) الصفات 114، 115، 116.

(2) الفراء، معاني القرآن، 390/2-391.

(3) المرجع نفسه، 391/2.

يقول: "والضمير في (نصرناهم) عائد على موسى و هارون وقومهما، وقيل: عائد على موسى و هارون فقط، تعظيماً لهما بكناية الجماعة"⁽¹⁾.

والظاهر من هذه الآراء أن وجه الصواب، هو ما ذهب إليه أبو حيان من أن الضمير عائد على موسى و هارون وقومهما؛ وذلك لأن النجاة من الكرب لم تكن لموسى و هارون وحدهما، وإنما كانت النجاة لهما ولقومهما جميعاً، فجمع الضمير حملاً على هذا المعنى. والله أعلم.

رابعاً: أفراد ما حقه التثنية

ومما يطالعنا في هذا الباب أن السياق القرآني كثيراً ما يبدأ الحديث عن المثني، ثم يصرف عنه إلى الإفراد. وقد نبه العلماء على هذا، وهو ما عبر عنه بعض العلماء بالاستغناء عن التثنية بالإفراد⁽²⁾. وأكثر ما يقع مثل هذا في الضمائر، ومنه:

1- أفراد الضمير في (إنها) في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾⁽³⁾.

إن ظاهر الإشكال في هذه الآية يرد إلى أن السياق يتحدث عن الصبر والصلاة، وهذا الظاهر يقتضي تثنية الضمير في (إنها)، خاصة أن الصلاة معطوفة على الصبر بالواو، والعطف بالواو يقتضي مطابقة الضمير العائد على المتعاطفين في التثنية والجمع.

(1) أبو حيان البحر المحيط، 121/9.

(2) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 299/3.

(3) البقرة/45.

يقول الزمخشري في هذا الموضع إن "الضمير للصلاة، أو للاستعانة، ويجوز أن يكون لجميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل، ونهوا عنها من قوله (اذكروا نعمتي) إلى (واستعينوا)"⁽¹⁾.

فالزمخشري، يحسب هذا القول، يرى أن في أفراد الضمير ثلاثة وجوه هي:

أ- أن الضمير في (إنها) عائد على الصلاة.

ب- أن الضمير عائد على الاستعانة.

ج- أن الضمير عائد على جميع ما أمر به بنو إسرائيل في سياق هذه الآية و الآيات الأربع التي سبقتها، وهذه الأمور هي: ذكر نعمة الله، والوفاء بالعهد، والإيمان بآيات الله، وألا يلبسوا الحق بالباطل، وأن يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ثم الاستعانة بالصبر والصلاة .

وتابع أبو حيان الزمخشري ورجح أن يكون الضمير عائداً على الصلاة وحدها، إذ يقول: "الضمير عائد على الصلاة، هذا ظاهر الكلام، وهو القاعدة في علم العربية: أن الضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"⁽²⁾.

ثم يضيف أبو حيان إلى الوجوه الثلاثة التي ذكرها الزمخشري أقولاً أخرى حيث يقول: "وقيل: يعود على إجابة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الصبر والصلاة مما كان يدعو إليه، قاله الأخفش. وقيل: على العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة.

(1) الزمخشري، الكشاف، 162/1-163.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 299/1.

وقيل: يعود على الكعبة، لأن الأمر بالصلاة إليها⁽¹⁾. وجميع هذه الأقوال تقتضي أن يكون الضمير مفرداً.

وهكذا، فإنه يتبين أن عدم تثنية الضمير قد جعلت العلماء يذهبون فيه مذاهب شتى؛ ذلك أنه استشكل عليهم الجهة التي يعود عليها الضمير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه مما يزيد الأمر إشكالاً أن بعض العلماء يرى أن الضمير يحتمل معنى التثنية، فكان حقه أن يكون مثنى وهذا ما نقله أبو حيان عن بعضهم حيث يقول: "وقيل: المعنى على التثنية، واكتفى بعوده على أحدهما، فكأنه قال: (وإنهما)...."⁽²⁾.

وأولى هذه الآراء بالصواب هو _ والله أعلم _ الرأي القائل بعودة الضمير إلى الصلاة؛ وذلك لسببين؛ الأول منهما لفظي، وهو ما ذكره أبو حيان من أن الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل. و الآخر معنوي، يتعلق بأمر الصلاة، فكان لأهميتها وعلو شأنها من بين سائر الأعمال أن أفرد لها الله سبحانه وتعالى بالذكر، والدليل على ذلك أن الله عز وجل ذكر في ختام الآية الخشوع، والخشوع من مستلزمات الصلاة.

2- إفراد الضمير في (ينفقونها) في قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ

الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ

الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَبْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾⁽³⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 299/1.

(2) المرجع نفسه، 299/1.

(3) التوبة /34.

جاء في هذا السياق اسمان متعاطفان هما (الذهب و الفضة)، ثم أنبأ عنهما بالضمير المفرد في (ينفقونها)، وكان القياس يقتضي أن يثنى هذا الضمير، لتتم المطابقة بينه وبين المتعاطفين، وكان للعلماء في ذلك آراء متعددة.

فالفراء يرى أن ذلك يمكن أن يرد إلى أحد وجهين؛ الأول: أن يحمل الضمير على المعنى، باعتبار أن الذهب والفضة كليهما كنوز. والثاني: أنه استغنى بأحدهما عن الآخر⁽¹⁾. وإلى هذا ذهب الزمخشري⁽²⁾. وبحسب الرأي الثاني يكون الضمير إما عائد على الذهب، وإما عائد على الفضة.

أما أبو حيان فقد ذكر في ذلك وجوهاً عدة هي⁽³⁾:

أ- أن الضمير عائد على الذهب، وعلل تأنيث الضمير بأن تأنيث الذهب أشهر من تذكيره.

ب- أن الضمير عائد على الفضة، وذلك لأنه الأقرب، ولأنه مؤنث فأنث معه الضمير.

ج- أن الضمير عائد على المكنوزات، لدلالة يكنزون، والذهب و الفضة جزء من هذه المكنوزات.

د- أن الضمير عائد على الأموال.

ه- أن الضمير يدل على الزكاة، فاستغنى به عنها، والتقدير: ولا ينفقون زكاة الأموال.

وأولى هذه الأقوال بالصواب_ والله أعلم_ وجهان، الأول: أن يكون الذهب والفضة

مراداً بهما الكنوز، وكأنه قيل: (والذين يكنزون) الكنوز (ولا ينفقونها في سبيل)، لأن الذهب

(1) انظر الفراء، معاني القرآن، 434/1.

(2) انظر الزمخشري، الكشاف، 255/2.

(3) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 412/5.

والفضة هي الكنوز في هذا الموضع. والآخر أن يكون قد استغنى بإحداهما عن الأخرى،
لدلالة الكلام عليها، وذلك كثير في كلام العرب وأشعارها، ومنه قول قيس بن الخطيم:
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف⁽¹⁾

فقال: راضٍ، ولم يقل رضوان. وقال حسان بن ثابت:

إن شَرَّخَ الشبابِ والشَّعَرَ الأسـ
ودَ ما لم يُعاصَ كان جنونا⁽²⁾

فقال: يعاصٍ، ولم يقل: يعاصيا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْجًا انْفَضُّوا﴾

التي⁽³⁾. فقال (إليها) ولم يقل إليهما. ⁽⁴⁾

3- إفراد الضمير في (يرضوه) في قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ

أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ⁽⁵⁾.

وظاهر الإشكال في هذا السياق يتداعى من إفراد الضمير الواقع بعد اسمين متعاطفين،
هي لفظ الجلالة (الله) و(رسوله). وكان القياس بحسب هذا الظاهر يقتضي تثنية الضمير في
(يرضوه).

يرى بعض العلماء أن إفراد الضمير كان لأجل أنه لا تفاوت بين رضا الله_عز
وجل_ ورضا رسوله_ صلى الله عليه وسلم_ فكانا في حكم مرضي واحد، هذا وجه، والوجه

(1) البيت ليس في ديوانه بتحقيق ناصر الدين الأسد.

(2) البيت في ديوانه، 236/1.

(3) الجمعة 11/

(4) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 141/1.

(5) التوبة 62/

الآخر أنه على تقدير: والله ورسوله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك⁽¹⁾. وبحسب الوجه الأخير، يكون الضمير عائداً على لفظ الجلالة، على أن يقدر مثله في (ورسوله)، أي ورسوله أحق أن يرضوه.

والراجع من هذين الوجهين هو الوجه الأول؛ لأنه محمول على الظاهر، و الحمل على ظاهر المعنى أولى من التأويل، فكان الأصل يقتضي أن يثنى الضمير، ولكنه أفرد، لأن رضا الله و رضا رسوله كالشيء الواحد، ويدل على ذلك كثرة النصوص الواردة في القرآن والسنة التي تؤكد على اقتران رضا الله _ عز وجل _ وطاعته برضا وطاعة الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ وهذا الاقتران يجعل طاعة الله وطاعة الرسل بمنزلة الطاعة الواحدة والله أعلم.

4- (رسول) في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾.

وظاهر الإشكال في هذا اللفظ كذلك عدم مطابقته لاسم إن الدال على اثنين، ودليل التنثية قوله (فأَيُّ)، فكان ظاهر القول يقتضي التنثية، أي: إنا رسولاً، كما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾⁽³⁾.

يرى الزمخشري أن لفظ (رسول) يمكن أن يحمل على أحد وجهين، الأول: أن يحمل على معنى المصدر، يقول: فإن قلت: هلا ثنى الرسول كما ثنى في قوله ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾ قلت: الرسول يكون بمعنى الرسالة، فجاز التسوية فيه إذا وصفت به _ بين الواحد والتنثية و الجمع، كما يفعل بالصفة بالمصادر⁽⁴⁾. والثاني: أن يحمل الإفراد على اتفاق الاثنين، موسى

(1) انظر الفراء، معاني القرآن 445/1، والزمخشري، الكشاف، 272/2، وأبو حيان، البحر المحيط،

450/5، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 82/2..

(2) الشعراء. 16/.

(3) طه، 47/.

(4) الزمخشري، الكشاف، 310/3-311.

وهارون، في الحكم حيث يقول: " ويجوز أن يوحد؛ لأن حكمهما، لتساندهما واتفاقهما، على شريعة واحدة و اتحادهما لذلك وللأخوة كان حكماً واحداً، فكأنهما رسول واحد" (1). وبحسب هذا الأخير، كان الأصل التثنية، ولكنه عدل عن ذلك، لاتحاد موسى و هارون في الحكم والهدف.

وقد تابع أبو حيان الزمخشري وذهب إلى ما ذهب إليه (2). في حين أن ابن جرير الطبري اكتفى بحمل اللفظ على المصدرية، واستشهد عليه بشاهدين من الشعر، يقول: " وقال رسول رب العالمين، وهو يخاطب اثنين بقوله (فقولا)، لأنه أراد به المصدر من أرسلت. يقال: أرسلت رسالة ورسولاً، كما قال الشاعر:

لقد كَذَّبَ الواشون ما بُحِثُ عندهم بسوءٍ ولا أرسلتُهُم برسولٍ (3)

يعني رسالة. وقال الآخر:

ألا مَنْ مَبْلُغٌ عَنِّي خُفَافاً رَسُولاً بَيِّنَتْ أَهْلَكَ مُنْتَهَاها (4)

يعني بقوله: (رسولا) رسالة ، فأنت لذلك الهاء (5).

وحقيقة الأمر أن كلا الوجهين السابقين لا يدفع، فيمكن أن يحمل اللفظ على معنى المصدر، لاستعمال العرب له على هذا النحو، والمصدر في اللغة يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع. ويمكن أن يحمل اللفظ على ظاهر المعنى، فكان الأصل التثنية، ثم عدل عن هذه التثنية لاتفاق الاثنين موسى و هارون في الهدف.

(1) الزمخشري، الكشاف، 311/3.

(2) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 145/8.

(3) البيت لكثير عزة، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (رسل).

(4) البيت لعباس بن مرداس، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (رسل).

(5) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري. 78/19.

هذا و يمكن أن يحمل إفراد (رسول) على وجه آخر، وهو أن يحمل على ما أطلق عليه البلاغيون الالتفات ، فقد تحولت الآية من خطاب الاثنين (موسى و هارون) إلى مخاطبة المفرد وهو (موسى) عليه السلام. وإنما التفت إلى موسى إظهاراً له كونه الأعلى درجة و منزلة من هارون، لأن موسى رسول، و هارون تابعه ووزيره. وبحسب هذا، يكون قوله سبحانه (فقولاً) موجهاً إلى موسى و هارون معاً، ويكون قوله (إنا رسول) موجهاً إلى موسى وحده، لأن موسى هو الذي يتولى مخاطبة فرعون، باعتباره الأعلى منزلة.

والدليل على ذلك أن القرآن الكريم، في غير هذا الموضع، قد خاطبهما معاً، ثم التفت في الخطاب إلى موسى عليه السلام. وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَمْن رَّبُّكُمَا يُؤْمِنُ ﴾⁽¹⁾. فإله عز وجل يخاطب موسى و هارون، وكنى عنهما بضمير المثنى في قوله (ربكما)، ثم التفت إلى موسى؛ لأن النبوة له وحده، فتوجه النداء في الآية إلى موسى، ولم يتوجه إلى الاثنين إظهاراً لمكانة موسى عليه السلام باعتباره نبياً والله أعلم.

خامساً: تنبيه ما حقه الإفراد

وتعد هذه الظاهرة من الظواهر القليلة في القرآن الكريم، وقد ألمح إليها العلماء وذكرها لها شواهد من الشعر، وذلك في سياق تفسيرهم لسبب تنبيه (جنتان) في قوله سبحانه: ﴿ وَلَمَن حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾⁽²⁾.

وظاهر الإشكال في هذه الآية هو تنبيه (جنتان)، وكان الظاهر يقتضي أن يقال جنة؛ لأن الجنة واحدة.

(1) طه / 49

(2) الرحمن / 46.

ذكر الفراء في هذا السياق قوله: "ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة، وقد

يكون في العربية جنة، تثنيها العرب في أشعارها، أنشدني بعضهم:

وَمَهْمَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ قَطَعْتُهُ بِالْأَمِّ لَا بِالسَّمْنَيْنِ⁽¹⁾

يريد: مهمماً و سماً واحداً، وأنشدني آخر:

يَسْعَى بِكَبْدَاءٍ وَلِهَ ذَمَيْنِ قَدْ جَعَلَ الْأَرْضَ طَاءَ جَنَّتَيْنِ⁽²⁾

وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة و النقصان، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام. قال

الفراء: الكبداء القوس، ويقال لهزم و لهزم لغتان وهو السهم⁽³⁾.

يستنتج من قول الفراء أن تثنية (جنتان) بجمل على وجهين؛ الأول: أن يؤول هذا

اللفظ على معنى (بستانان)، والجنة فيها بساتين كثيرة، فخص من يخاف مقام الله بستانين من

هذه البساتين، وهذا الوجه قال به أيضاً أين جرير الطبري⁽⁴⁾. والثاني: أن تحمل التثنية على

باب الزيادة، كما الحال في ضرورات الشعر، فالأصل جنة، ثم عدل عنها إلى (جنتان)؛

ليتحقق التوافق في الانسجام الموسيقي بين هذه الفاصلة و فواصل الآيات الأخرى.

وقد رد ابن قتيبة على الفراء في رأيه الثاني، ورفض أشد الرفض أن تحمل التثنية

على الزيادة في الكلام، إذ يقول: وهذا (الذي ذكره الفراء) من أعجب ما حمل عليه كتاب

الله، ونحن نعوذ بالله من أن نتعسف هذا التعسف، و نخبر على الله _ جل ثناؤه _ الزيادة و

النقص في الكلام لرأس آية، و إنما يجوز في رؤوس الآي أن يزيد هاء السكت... ألفاً.... أو

يحذف همزة من الحرف... أو ياء... لتستوي رؤوس الآي؛ على مذاهب العرب في

(1) لم يعثر على قائله.

(2) لم يعثر على قائله.

(3) الفراء، معاني القرآن، 118/3.

(4) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 169/27.

كلامهم... فأما أن يكون الله عز وجل وعد جنتين، فيجعلهما جنة واحدة من أجل رؤوس الآي فمعاذ الله⁽¹⁾.

وللزمخشري في هذا اللفظ رأي آخر، فقال⁽²⁾: "فإن قلت: لم قال (جنتان)؟ قلت الخطاب للثقلين، فكأنه قيل لكل خائفين منكما جنتان؛ جنة للخائف الإنسي وجنة للخائف الجني. ويجوز أن يقال: جنة لفعل الطاعات، وجنة لترك المعاصي؛ لأن التكليف دائر عليهما، وأن يقال: جنة يثاب بها، وأخرى تضم إليها على وجه التفضيل كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَسْنَا بِكَافِرِينَ﴾⁽³⁾.

ويضيف أبو حيان على ما ذكره الزمخشري قوله: "قيل: إحداهما منزله؛ والأخرى لأزواجه وخدمه. وقال مقاتل: جنة عدن، وجنة نعيم، وقيل: منزلان ينتقل من أن أحدهما إلى الآخر؛ لتتوفر دواعي لذته، وتظهر ثمار كرامته.... وقال أبو موسى الأشعري: جنة من ذهب للسابقين، وجنة من ذهب للتابعين"⁽⁴⁾.

والذي يبدو أن أولى هذه الآراء بالصواب هو ما ذهب إليه الزمخشري من الجنتين هما جنة للإنس وجنة للجن؛ وذلك لأن الخطاب في الآيات التي تسبق هذه الآية موجه إلى الإنس و الجن، فكان جزاء من خاف مقام الله من الإنس الجنة، وجزاء من خاف مقام الله من الجن الجنة. فالأصل جنة واحدة، ثم ثنى حملاً على هذا المعنى والله أعلم.

(1) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري 169/27.

(2) ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ص 440.

(3) يونس /26.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 67/10.

سادساً: دلالة اللفظ الواحد على الإفراد والجمع معاً.

ومن مظاهر الإشكال بين العلماء في المجال الصرفي كذلك، ما يرد إلى ظاهرة دلالة اللفظ الواحد على الجمع والإفراد معاً، حيث جاء في القرآن الكريم ألفاظ اختلف العلماء حولها، فبعضهم يجعلها من قبيل المفرد، وبعضهم الآخر يجعلها من قبيل الجمع. ومن ذلك:

1- (الطوفان) في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ ءَايَتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾⁽¹⁾.

يرى بعض العلماء أن (لطوفان) جمع، ومفرده طُوفَانَة، ويرى بعضهم الآخر أنه مفرد، جاء في اللسان قوله: "قال ابن سيدة: قال الأخفش: الطوفان جمع طوفانه، والأخفش ثقة. قال: وإذا حكى الثقة شيئاً لزم قبوله. قال ابن عباس: و هو من طاف يطوف، قال: الطوفان مثل الرجحان والنقصان، ولا حاجة به إلى أن يطلب له واحد"⁽²⁾.

ويضيف أبو حيان على ما ذكره صاحب اللسان، أن من جعل (الطوفان) جمع طوفانة إنما هو رأي البصريين نقله عنهم الأخفش، وأن من جعله مفرداً باعتباره مصدرأ، إنما هو مذهب الكوفيين، مصدر كالرجحان"⁽³⁾. ويرد أبو زيد على الكوفيين، فأنكر أن يكون مصدرأ، قال أبو حيان: "وحكى أبو زيد في مصدر طاف طَوْفًا وطَوْفَاءً، ولم يحك طوفاناً، وعلى تقدير كونه مصدرأ، فلا يراد به هنا المصدر"⁽⁴⁾.

لفظ (طوفان) إذاً، يحتمل أن يكون جمعاً، وأن يكون مفرداً، والظاهر والله أعلم أن حمله على الإفراد باعتباره مصدرأ أولى؛ وذلك لأن معناه، كما فسر بعض العلماء، السيل

(1) الأعراف /133.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (طوف) و وانظر الأخفش، معاني القرآن، 308/2.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 5/150.

(4) المرجع نفسه، 5/150.

العظيم أو الموت الذريع. (1). والمعنى الأول أقرب، لأنه الأشهر في الاستعمال اللغوي، فإذا كان الطوفان هو السيل، فإنه بهذا المعنى مفرد، كقول القائل، طاف بهم أمر الله يطوف طوفاناً، كما يقال نقص هذا الشيء ينقص نقصاناً.

2- (الصور) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ (2).

جاء في اللسان قوله: "والصور: القرن... و به فسر المفسرون قوله تعالى: (فإذا نفخ في الصور) ونحوه. وأما أبو علي فالصور هنا عنده جمع صورة.... قال أبو الهيثم: اعترض قوم فأذكروا أن يكون الصور قرناً،.... وادعوا أن الصور جمع صورة، كما أن الصوف جمع الصوفة، والثوم جمع الثومة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة" (3).

وقد ذكر ابن جرير الطبري ذلك، ورجح أن يكون لفظ (الصور) مفرداً على معنى القرن، يقول: "واختلف في معنى الصور في هذا الموضع، فقال بعضهم: هو قرن ينفخ فيه نفختان: إحداهما لفناء من كان حياً على الأرض، والثانية لنشر كل ميت، واعتلوا لقولهم ذلك بقوله:

﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ

قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ (4). وبالخبر الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذ سئل

عن الصور: "هو قرن ينفخ فيه". وقال آخرون: الصور في هذا الموضع: جمع صورة ينفخ

فيها روحها فتحيا كقولهم سور لسور المدينة، وهو جمع سورة، كما قال جرير:

(1) انظر ابن جرير، تفسير الطبري، 41/9، وابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ص 171

(2) الأنعام / 73.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صور).

(4) الزمر / 68.

سُوزُ المدينة والجبال الخُشْعُ⁽¹⁾

والعرب تقول: نفخ في الصور، ونفخ الصور، ومن قولهم: نفخ الصور قول الشاعر:

لولا ابنُ جَعْدَةَ لم تُفْتَحْ قُهْنُذُرُكُمْ ولا خُرَاسانُ حتّى يُنْفَخَ الصُّورُ⁽²⁾.

ونسب إلى عمرو بن عبيد برواية عن عياض أن الصور جمع صورة، وعلل ذلك بأن الصورة (صورة الإنسان) ينفخ بها نفخاً حقيقياً يوم القيامة⁽³⁾.

غير أن هذا الرأي القائل بأن الصور جمع صورة غير مقبول لدى جمهور العلماء، والصواب عندهم أن الصور قرن، وبهذا المعنى يكون اللفظ مفرداً لا جمعاً، وفي هذا المقام يقول ابن الهيثم: "وهذا (أي الجمع) خطأ فاحش، وتحريف لكلمات الله عز وجل من مواضعها؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾⁽⁴⁾، ففتح الواو، قال: ولا نعلم أحداً من القراء قرأها فأحسن صُوركم⁽⁵⁾."

وفي هذا السياق يقول ابن جرير الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن إسرأفيل قد النقم الصور وحنى جبهته ينتظر متى يؤمر فينفخ"، وأنه قال: "الصور قرن ينفخ فيه". وذكر عن ابن عباس أنه كان يقول في قوله: (يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ) يعني: أن عالم الغيب والشهادة هو الذي ينفخ في الصور⁽⁶⁾."

3- (السلوى) في قوله تعالى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى﴾⁽⁷⁾.

(1) انظر ديوانه، بشرح محمد إسماعيل الصاوي، دار مكتبة الحياة، لبنان، د.ت، وصدر البيت (لما أتى خبر الزبير تواضعت)، 345/1.

(2) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 279/7-280، والبيت مجهول القائل.

(3) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 557/4.

(4) غافر/64.

(5) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (صور).

(6) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 280/1.

(7) البقرة/57.

قيل: إن السلوى هو نوع من أنواع الطيور، وقيل: هو طائر أبيض يشبه طائر

السماني، و أحدثه سلواه، قال الشاعر:

كما انتفض السلواة من بلل القطر⁽¹⁾.

وقال الأخفش: لم أسمع له بواحد، وهو شبيه أن يكون واحده سلوى مثل جماعته، كما

قالوا: بقل للواحد والجماعة⁽²⁾.

وذكر هذا الرأي ابن جرير الطبري. حيث يقول: "والسلوى: اسم طائر يشبه السماني،

واحد وجماعه بلفظ واحد كذلك السماني لفظ جماعها وواحدها سواء"⁽³⁾.

واكتفى الزمخشري بتفسير السلوى بأنه السماني⁽⁴⁾. دون أن يشير إلى مسألة الأفراد

و الجمع في حين أن أبا حيان قد ذكر ما يشير إلى أنه قد يكون مفرداً أو قد يكون جمعاً، وذلك

عندما قال: "وفي السلوى الذي أنزله الله على بني إسرائيل أقوال: طائر يشبه السماني، أو هو

السماني نفسه، أو طيور حمر بعث الله بها سحابة، فمطرت في عرض ميل وطول رمح في

السماء"⁽⁵⁾. فقوله "طائر" فيه إشارة إلى أن السلوى مفرد، وقوله "طيور حمر" فيه إشارة إلى

أنه جمع.

والظاهر من هذه الأقوال أن هذا اللفظ يصلح للواحد والجمع، وتبعاً لهذا فإن المعنى

يحتمل وجهين، فإما أن يكون السلوى طيوراً من صنف واحد، وبسبب هذا المعنى يكون

(1) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلا)، ولم يعثر على قائله.

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلا)، والأخفش، معاني القرآن، 90/1، وأبو عبيدة، تفسير

غريب القرآن، ص 50، والفراء، معاني القرآن، 38/1.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 339/1.

(4) لنظر الزمخشري، الكشاف، 171/1.

(5) أبو حيان البحر المحيط، 346/1.

جمعاً، وإما أن يكون السلوى طائراً كنى به عن الجمع، على نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ

عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾⁽¹⁾. فأفرد (طيراً) وأراد الجمع أي طيور.

أما القول بأن السلوى جمع مفردة سَلْوَاةٍ فضعيف، ويضعفه أن بعض العلماء لم يسمع به، وأن الشاهد الذي ذكره بعضهم على هذا القول ضعيف، لأنه مجهول القائل، ولم يسمع غيره.

4- (الررف) في قوله تعالى: ﴿مُتَكِّئِينَ عَلَى رُفُوفٍ خُضْرٍ وَعَبَقَرٍ حِسَانٍ﴾⁽²⁾.

جاء في اللسان قوله: (وقال الفراء في قوله: (متكئين على روف خضر) قال: ذكروا أنها رياض الجنة، وقال بعضهم: الفرش والبسط، جمعه رفارف⁽³⁾). وروي عن أبي عبيدة كذلك أن (ررف) يجمع على رفارف⁽⁴⁾. فالفراء وأبو عبيدة إذا يذهبان باللفظ إلى أنه مفرد. في حين أن الكسائي يرى أن الررف جمع، ومفرده ررفة⁽⁵⁾. وقد علل أبو حيان هذا الوجه بقوله: "ووصف بالجمع، لأنه اسم جنس"، والواحد منها ررفة، واسم الجنس يجوز فيه أن يفرد نعتة وأن يجمع⁽⁶⁾.

والذي يبدو أن هذا الذي ذهب إليه الكسائي وأبو حيان هو وجه الصواب، وذلك لسببين الأول ما ذكره أبو حيان من أنه اسم جنس وصف بالجمع، فلو كان مفرداً لما صح

(1) الفيل/3.

(2) الرحمن/76.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ررف) والفراء، معاني القرآن، 120/3.

(4) ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ص444.

* اسم الجنس هو الاسم الذي يفرق بينه وبين مفردة بالتاء المربوطة أو ياء النسب نحو تمر و تمرّة، وعرب وعربي.

(5) انظر النحاس، إعراب القرآن، 274/2.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، 7/10.

نعتَه بالجمع، و الثاني أن بعض الذين قالوا بأنه مفرد فسره بمعنى الرياض أو الفرش أو البسط وتفسيراتهم هذه كلها جاءت على صيغة الجمع فلو كان الرفع مفرداً لقالوا في معناه: روضة أو فرشة أو بساط - والله أعلم-.

5. (رهن) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ (1).

إن ظاهر الإشكال حول أفراد هذا اللفظ وجمعه يرد إلى القراءة القرآنية (رهن) فمن قرأه (رهن) جعله جمعاً لرهن ومن قرأه (رهن) جعل (رهن) مفرداً.

قال مكي بن أبي طالب: "رهن جمع رهن مثل بغل وبغال ومن قرأ (فرهن) وبه قرأ أبو عمر بن كثير، فهو جمع رهن مثل كتاب وكتب" (2). وقد ذكر ذلك صاحب اللسان (3).

وتتبع ابن جرير الطبري أقوال العلماء في هاتين القراءتين فقال: "اختلف القراء في قراءة قوله تعالى ﴿فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ فقرأ عامة قراء الحجاز والعراق ﴿فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ بمعنى جماع رهن، كما الكباش جماع كبش.... وقرأ ذلك جماعة آخرون (فرهن مقبوضة) على معنى جمع رهن" (4). وهذا من ذكره الزمخشري (5). وأبو حيان (6).

وأولى هذين القولين بالصواب، قراءة من قرأ ﴿فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ على جمع رهن، وذلك لما ذكره الطبري بقوله: "لأن ذلك الجمع المعروف لما كان من اسم على فعل، كما يقال: حبل وحبال، وكعب وكعاب، و نحو ذلك من الأسماء، فأما جمع الفعل على الفعل، فشاذ

(1) البقرة / 283.

(2) مكي، أبو محمد بن أبي طالب القيسي القيرواني، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 2000. ص 123.

(3) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (رهن).

(4) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 165/3-166.

(5) انظر الزمخشري، الكشاف، 355/1.

(6) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 743/2.

قليل، إنما جاء في أحرف يسيرة، وقيل: سَقَفَ وَسُقِفَ، وَقَلَّبَ وَ قَلَّبَ من قلب النخل، وَجَدَّ وَجَدَّ للجد الذي هو بمعنى الحظ..... وإنما دعا الذي قرأ ذلك (فرهُن مقبوضة) إلى قراءته.... أنه وجد الرهان مستعملة في رهان الخيل، فأحب صرف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل الذي هو بغير معنى الرهان الذي هو جمع رَهْن..... ووجد الرُهْن مقولاً في جمع رَهْن، كما قال قعنب:

بانت سَعَادُ وأمسى دونها عَدَنُ وَغَلَقَتْ عندها من قلبك الرُهْنُ⁽¹⁾.

ثانياً: الإشكال الناتج عن عدم المطابقة في التذكير والتأنيث:

لقد اهتم علماء العربية بمسألة المذكر والمؤنث اهتماماً كبيراً، وشغلت حيزاً غير يسير من تأليفاتهم، وأفرد بعضهم لها مصنفات ناقشت هذه المسألة من شتى جوانبها، من مثل كتاب "المذكر والمؤنث" للفراء، و "المذكر والمؤنث" لأبي بكر بن الأنباري، و "المذكر والمؤنث" لابن فارس، وكتاب "المذكر والمؤنث" لابن جني.

وتعد ظاهرة التذكير و التأنيث من البواهر المهمة التي ينبغي لأصحاب اللغة معرفتها حق المعرفة، والإلمام بجميع جوانبها أي إلمام، فلا تقل أهمية معرفة التذكير و التأنيث عن معرفة قواعد التركيب، ويؤكد هذا أبو بكر بن الأنباري عندما قال: "إن تمام معرفة النحو

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 166/3، وانظر الأخفش، معاني القرآن، 191/1. وذكر صاحب اللسان هذا الشاهد، واستشهد به على أن قراءة الرُهْن جمع رَهْن، وبها قرأ بعضهم للتفريق بين معنى الرهان في الآية، ومعنى الرهان في رهان الخيل، ولم يعثر على ديوان قعنب.

والإعراب معرفة المذكر و المؤنث، لأن من ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان من العيب لازماً له، كزومه لمن نصب مرفوعاً، وخفض منصوباً، أو نصب محفوضاً⁽¹⁾.

ومن الجدير الإشارة إليه في هذا المقام أن كثرة التأليف في ميدان التذكير و التأنيث، ربما يكون قد تأتي من كثرة ما يدخل في هذا الباب من مسائل شائكة؛ ولذا بسط العلماء القول فيه، محاولين وضع أطر عامة، تساعد على إزاحة ما قد يقع فيه صاحب اللغة من توهم أو اضطراب في بعض المسائل.

ويرى العلماء أن التذكير في الأسماء هو الأصل، ولذلك فإنه لم يحتج الاسم المذكر إلى علامة تميزه لفظاً أو تقدير⁽²⁾ ويقسم إلى قسمين⁽³⁾ هما:

أ- المذكر الحقيقي: وهو ما كان بإزائه مؤنث من جنسه، نحو رجل الذي مؤنثه امرأة، وجمل الذي مؤنثه ناقة، وحصان الذي مؤنثه فرس.

ب- المذكر المجازي: وهو مذكر غير حقيقي، وليس له أي صفة من صفات المذكر المعروفة، وليس له مؤنث من جنسه، غير أنهم اصطالحوا على تسميته مذكراً نحو جدار و شارع وعلم وكتاب.

أما الاسم المؤنث، فإنه لما كان فرعاً للتذكير، فإنه احتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة تميزه عن الاسم المذكر؛ لأن الأشياء الأول تكون بسيطة لا تركيب فيها، و الشواني تحتاج إلى ما يميزها عن الأول⁽¹⁾.

(1) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر و المؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة أحياء التراث، مصر، 1981، ص 87.

(2) انظر ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 429/2.

(3) انظر الانباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب، القاهرة، 1970، ص، 63.

وعلامات التأنيث علامتان هما: التاء المتحركة نحو فاطمة و عائشة وهذه العلامة هي أشهر علامات التأنيث و أكثرها استعمالاً، وتلفظ هاء عند الوقف عليها حتى أن بعض العلماء، سماها هاء التأنيث⁽²⁾ وهذه التاء تكون ظاهر في اللفظ كما الحال في فاطمة و عائشة، أو مقدرة كما في كلمة الرحي، فإنها على تقدير الراحة⁽³⁾.

وعلامة التأنيث الثانية هي الألف و هذه الألف إما ألف مقصورة، نحو هدى و سلوى، وإما ألف ممدودة نحو بيدا و أسماء.

ويرى جمهور البصريين أن الألف الممدودة هي فرع على الألف المقصورة، على تأويل أن الألف الممدودة هي الألف المنقلبة همزة بعد الألف. وبحسب هذا فإن في الاسم الممدود ألفين، الثانية منهما للتأنيث، و الأولى زيدت قبلها، فلما اجتمعت الألفان قلبت الثانية منهما همزة، فسمراء مثلاً أصلها سمرى، زيدت ألف قبل الألف المقصورة، فصارت سمرأى فالتقى ساكنان، فأبدلوا الألف الثانية همزة، وهذه الهمزة هي الألف المقصورة وهي علامة التأنيث⁽⁴⁾.

(1) انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ، 2/165.

(2) انظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المذكر و لمونث، تحقيق: رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي، دار الكتب، القاهرة، 1970، ص: 84.

(3) انظر ناصيف اليازجي، الجمانة في شرح الخزانة، مكتبة دار البيان، بغداد، 1982، ص: 41.

(4) انظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، 1973، ص: 267-268.

وبحسب هذا فإن جمهور البصريين يرى أن للتأنيث علامتين؛ التاء و الألف المقصورة، في حين أن جمهور الكوفيين يرى أن الألف المقصورة والألف الممدودة أصلان، و أن للتأنيث ثلاث علامات، هي التاء و الألف المقصورة والألف الممدودة⁽¹⁾.

هذا، ويقسم العلماء الاسم المؤنث إلى عدة أقسام هي⁽²⁾:

- أ- الاسم المؤنث تأنيثاً حقيقياً: وهو الاسم الذي يتصف بصفات المؤنث المعروفة، كالتناسل و التكاثر، سواء أكانت علامة التأنيث ظاهرة نحو الرحي وسعدى، أم مقدرة نحو عائشة وفاطمة.
- ب- الاسم المؤنث تأنيثاً مجازياً: وهو الاسم الذي لا يتصف بصفات المؤنث المعروفة، ولا يلد و لا يتناسل، سواء أكان مختوماً بعلامة تأنيث ظاهرة أم مقدرة، نحو شمس وأرض وسفينة، وهذا النوع يعرف عن طريق السماع.
- ج- الاسم المؤنث تأنيثاً لفظياً: وهو ما كان اسم علم مذكر، وفيه علامة تأنيث ظاهرة، نحو عبيدة وطلحة وموسى و عيسى.

(1) انظر الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الاشعوني على ألفية ابن مالك ، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر (بلا تاريخ). 94/4.

(2) انظر أبو البركات الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث، ص: 63-81، والمبرد، المذكر والمؤنث ص 88. والفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، المذكر و المؤنث ' تصحيح مصطفى أحمد الزرقاء، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ص 25. وانظر مصطفى أحمد النماس، الضياء في تصريف الأسماء مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة، 1993، ص: 162-163، وعبد الجبار علوان النائلة، الصرف الواضح، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد، 1988، ص: 242-243.

د- الاسم المؤنث تأنيثاً معنوياً: وهو الاسم الذي يدل على مؤنث مطلقاً، ويخلو من علامات التأنيث، وهذا النوع يشمل الأسماء المؤنثة التي تتصف بصفات الأنوثة كالتكاثر و التناسل، نحو زينب وسعاد، والأسماء المختصة بالإناث، نحو أم وأخت، والأسماء المختصة بالمدن و القبائل، نحو بغداد و الموصل، وقيس و قریش، والأسماء المختصة بأعضاء الإنسان و الحيوان، نحو عين و رجل و يد و كتف و أذن.

وأضاف بعض العلماء إلى ذلك، أن هناك من الأسماء المؤنثة تأنيثاً مجازياً ما يجوز فيه التذكير و التأنيث، وذلك مثل الريح، والروح، والسبيل، والذهب، والشعير، والعنق، والإبط، والفلك، والسلم، و المسك، و السرى، والهدى، و الطريق، و الدرع⁽¹⁾. وأضافوا كذلك نوعاً آخر، وهو الذي يصلح للمذكر والمؤنث، وهذا النوع منه ما يرجح فيه التأنيث على التذكير مثل كلمة النفس، ومنه ما يستوي فيه الاثنان مثل كلمة الحال، ومنه ما يرجح فيه التذكير على التأنيث مثل كلمة الدار، وكلمة اللسان إذا قصدت به العضو لا اللغة، فإذا قصدت به اللغة فهو مؤنث⁽²⁾.

وإلى جانب هذا كله، أشار العلماء إلى مسألة التاء في ألفاظ الصفات المشتقة، وذلك عندما تحدثوا عن استعمالها لتمييز الصفات المذكرة و المؤنثة، فرأوا أن استعمال التاء لتمييز الصفات المذكرة من المؤنثة كثير، وذلك نحو: مسلم ومسلمة، وصائم وصائمة، غير أن هناك

(1) انظر ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1960، 303/2.

(2) انظر الفراء، المذكر والمؤنث، ص 25.

صفات لا تلحقها التاء عند التأنيث، ورأوا أنها مما يستوي فيها التذكير و التأنيث، وقد حصرها بعضهم في الصفات التي جاءت على الأوزان التالية (1).

أ- الصفات الخاصة بالمؤنث مما دل على معنى الثبوت، نحو حامل، وحائض، وطالق، وعافر، وهذه الصفات لا تلحقها التاء إذا كانت على معنى الثبوت. أما إذا دلت على معنى الحدث لحقتها التاء، نحو قولك هذه المرأة طالقة منذ شهر ومنه قوله تعالى:

﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (2).

ب- فَعِيل بمعنى مفعول، بشرط أن يذكر الموصوف، نحو امرأة قتيل، وجريح، وعين كحيل، فإذا لم يذكر الموصوف، وجب إلحاق التاء، نحو هذه قتيلة وجريحة وكحيلة، وتلحق التاء كذلك إذا كانت صيغة فعيل من باب الصفة المشبهة نحو امرأة كريمة، وظريفة، ورحيمة، وسعيدة.

ج- فَعُول بمعنى فاعل، نحو امرأة صبور، وشكور، ونحو (بغيا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ (3). أما إذا كانت فعول بمعنى مفعول، جاز التأنيث بالتاء وعدمه، نحو ركوب وركوبة، وحلوب وحلوبة.

(1) انظر الأزهرى، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى (بلا تاريخ)، 286/2-287. وانظر الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 2007، ص 113-114. وعبد الجبار علوان النائلة، الصرف الواضح، ص 244-246، ومصطفى أحمد النحاس، الضياء في تصريف الأسماء، ص 162-171.

(2) الحج /2

(3) مريم /28. و أصل (بغيا) بغوي، من الفعل بغا الواوي، ولكنه لما التقى فيها ولو ساكنة مع ياء بعدها قلبت الواو ياء، وجانستها في الحركة، فصارت (بغياً).

د- مِفْعَال الدالة على المبالغة و الكثرة، نحو امرأة منحار و معطاء، أي كثيرة النحر و العطاء.

هـ- مِفْعِيل الدالة على المبالغة و الكثرة، نحو امرأة معطير، أي كثيرة العطر، وامرأة منطقية، أي بليغة، وشذ امرأة مسكينة، وحملوها على فقيرة. و- مِفْعَل، نحو امرأة مِغْشَم؛ أي جريئة و شجاعة.

ويقال في الأوزان الثلاثة الأخيرة ما قيل في فعيل بمعنى مفعول، من أنه يستغنى عن التاء فيها إذا ذكر موصوفها، وإذا لم يذكر الموصوف، وجب ذكر التاء، فتقول: هذه معطاء، ومعطيرة، ومِغْشَمَة، ولا تقول هذه مِغْطاء ومِغْطير ومِغْشَم.

وبعد، فإنه إذا كان العلماء، قد وضعوا جميع هذه الأطر و المعايير التي تزيح ما قد يقع فيه المرء من وهم في كثير من مسائل التذكير و التأنيث إلا أن هناك بعض المسائل و الشواهد في القرآن الكريم قد خرجت عن هذه المعايير، مما كان لذلك أكبر الأثر في انقسام العلماء حولها، وهي قليلة ومنها:

1- (قريب) في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽¹⁾.

تعد هذه الآية من الآيات التي وقف عندها العلماء وقفة طويلة، فاستأثرت بشيء كبير من التفسير والتأويل، ووجه الإشكال في هذه الآية الكريمة هو الإخبار عن الاسم المؤنث (رحمة) بالمذكر (قريب)، وكان القياس يقتضي مطابقة الخبر للمبتدأ في التأنيث.

يرى ابن جني أن الرحمة في هذا الموضع تؤول على وجهين؛ الأول: أن الرحمة بمعنى المطر، والثاني: أن التذكير هنا يجوز لأجل فعيل⁽¹⁾. فابن جني في الوجه الأول، يجعل

(1) الأعراف / 56.

تذكير الخبر (قريب) من قبيل الحمل على معنى المبتدأ (رحمة)، فإن صح أن تكون الرحمة بمعنى المطر جاز أن يذكر الخبر (قريب) حملاً على هذا المعنى. أما الوجه الثاني الذي ذكره ابن جني، فيبدو أنه من باب حمل (قريب) على فعيل بمعنى مفعول. فإن صح تأويل هذا الوجه على هذا النحو، فإن ابن جني يكون قد خالف جمهور العلماء؛ لأن فعلاً بمعنى مفعول لا يستغنى فيها عن التاء إلا إذا ذكر موصوفها، والموصوف في الآية غير مذكور.

ويرى الزركشي أن التذكير كان لأجل الاستغناء بخبر المحذوف عن خبر الموجود، والتقدير هو قريب من المحسنين⁽²⁾.

وذهب الفراء إلى القول: "ذكرت قريباً لأنه ليس بقراءة في النسب، قال: ورأيت العرب تؤنث القرية في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب، أو فلانة منك قريب في القرب و البعد ذكروا و أنثوا، فالتأويل هي من مكان قريب، فجعل القريب خلفاً في المكان"⁽³⁾. فالفراء يفرق بين معنيين لقريب، فإذا كانت على صفة القرابة أنثت بالتاء، فيقال فاطمة قريبة محمد. وإذا كانت بمعنى القرب في المسافة جاز عدم لحاق التاء، وهي عنده بهذا المعنى على تأويل من مكان قريب.

ويقدم الزمخشري في سياق هذا اللفظ خمسة وجوه وهي⁽⁴⁾:

أ- أن تذكير (قريب) على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم.

ب- أنه صفة لموصوف محذوف، والتقدير: شيء قريب.

ج- أنه يشبه فعيل الذي هو بمعنى مفعول.

(1) انظر ابن جني، الخصائص، 414/2.

(2) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 361/3.

(3) الفراء، معاني القرآن، 380/1-381.

(4) انظر الزمخشري، الكشاف، 106/2.

د- أن (قريب) مصدر على نحو النقيض و الضغيب، وهما صوت العقاب وصوت الأرنب.

هـ- أن تأنيث (الرحمة) غير حقيقي.

وقد جرى أبو حيان الفراء والزمخشري، فذكر ما ذهبوا إليه، وأضاف إلى ذلك وجوهاً عدة، فقال⁽¹⁾:

أ- قيل: ذكر على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الرحم و الترحم.

ب- وقيل: ذكر لأن الرحمة بمعنى الغفران و العفو، قاله النضر بن شميل، و اختاره الزجاج.

ج- وقيل: ذكر لأن الرحمة بمعنى المطر، قاله الأخفش، أو بمعنى الثواب، قاله ابن جبير. فالرحمة في هذين القولين يدل على مذكر.

د- وقيل: قريب نعت لمذكر محذوف؛ أي شيء قريب.

هـ- وقيل: التذكير على طريق النسب؛ أي ذات قرب.

و- وقيل: قريب مشبه بفعيل الذي هو بمعنى مفعول، نحو خضيب وجريح.

ز- وقيل: هو مصدر جاء على فعيل، كالضغيب، والنقيق.

و- وقيل: لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي.

ط- وقيل: إن (قريب) ليس بقرابة في النسب، وإنما هي لقرب المسافة أو الزمن.

وأفرد ابن هشام الأنصاري في هذه الآية مصنفاً وسمه بـ "مسألة الحكمة في تذكير

قريب في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبًا مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ وقد ذكر فيه أربعة عشر

وجهاً، أتى فيها على جميع ما قاله العلماء في هذا اللفظ، وفي سياق هذا يقول: "وقد أجاب

(1) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 71/5.

العلماء_ يرحمهم الله_ بأوجه تتبعتها، فوقفت منها على أربعة عشر وجهاً، منها قوي و
ضعيف، وكل مأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته، متتبعين له
بالتصحيح والإبطال، بحسب ما يظهر الله، والله يقول الحق، وهو يهدي إلى السبيل⁽¹⁾.

وقد أتى ابن هشام في هذا المصنف على ذكر جميع ما ذكره العلماء في هذا المسألة،
وأوصلها إلى نحو خمسة عشر وجهاً، رد من هذه الوجوه جميعاً نحو ثلاثة عشر وجهاً و
ارتضى وجهين فأما الوجوه التي اعترض عليها فهي:

أ- الرحمة بمعنى الرحم و الترحم، قال: "وهذا القول ليس بشيء؛ لأن الوعظ و الموعظة
و العظة تتقارب أيضاً، فينبغي أن يجيز هذا القائل موعظة نافع و عظة نافع، وكذلك
الذكر و الذكري، فينبغي أن يقال: ذكرى نافع كما يقال ذكر نافع"⁽²⁾.

ب- أن (قريب) محمول على معنى النسب، فمعنى قريب عند بعضهم: ذات قرب، وقد
رده ابن هشام، ووصفه بأنه رأي باطل؛ لأن استعمال الصفات على معنى النسب
مقصود على أوزان خاصة، وهي: فعّال وفعيل وفاعل⁽³⁾.

ج- أن (قريب) نعت لمحذوف على تقدير شيء قريب، وقد اعترض ابن هشام على هذا
الرأي، ووصفه بالضعف؛ وذلك لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف
محذوف مذكر شاذ، ينزه عنه كتاب الله سبحانه و تعالى_ ثم أن الأصل عدم الحذف⁽⁴⁾.

د- أن (قريب) بمعنى مفعول، قال ابن هشام: "وهذا خطأ فاحش؛ لأن فعيلاً ليس بمعنى
مفعول"⁽¹⁾. ورد هذا القول كذلك أبو حيان، إذ يقول: "وليس بجيد؛ لأن ما ورد من
ذلك إنما هو من الثلاثي غير المزيد، وهذا بمعنى مقربة، فهو من الثلاثي المزيد⁽²⁾.

(1) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، مسأله الحكمة في تذكير قريب، تحقيق
عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 1985، ص 33

(2) المرجع نفسه، ص 51.

(3) المرجع نفسه، ص 53.

(4) المرجع نفسه، ص 39.

هـ- أن (الرحمة) في تقدير الزيادة، وأن التقدير: إن الله قريب، حملاً على قوله سبحانه:

﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾⁽³⁾. أي سبح ربك الأعلى؛ لأنه لا يقال في التسبيح: سبحال اسم

ربي، إنما يقال: سبحان ربي. ورد ابن هشام هذا الوجه؛ لأنه لا يصح عند البصريين،

فالأسماء لا تزداد في رأيهم، وإنما تزداد الحروف. وأما قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ

الْأَعْلَى﴾ فلا يدل على الزيادة؛ لاحتمال أن يكون المعنى: نزه أسمائه عما لا يليق بها،

فلا تجر عليه إلا ما يليق بكماله، أو لا تجر عليه اسماً غير مأذون فيه شرعاً، وهذا هو

أحد التفسيرين. وإذا أمكن الحمل على مَحْمَلٍ صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له؛

لأن الأصل عدم الزيادة.⁽⁴⁾

و- أن التقدير على حذف مضاف؛ أي: مكان رحمة الله قريب، على نحو قوله صلى الله

عليه وسلم في الذهب و الفضة: "إن هذين حرام على ذكور أمتي" فأخبر عن المثني

بالمفرد؛ لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام. ويرى ابن هشام أن هذا

المضاف المقدر في غاية البعد، وأن الأصل عدم الحذف، والمعنى مع ترك هذا

المضاف أحسن منه مع وجدوه.⁽⁵⁾

ز- ورد ابن هشام كذلك قول من قال: إن ذلك محمول على إعطاء المضاف حكم

المضاف إليه في التذكير و التأنيث إذا صح الاستغناء عنه، مثل قطعت بعض

أصابعه، فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث. وقد اعترض ابن هشام

(1) المرجع نفسه، ص 48.

(2) أبو حيان ، البحر المحيط، 71/5.

(3) الأعلى/ 1

(4) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، ص 35.

(5) انظر المرجع نفسه، ص 37.

على حمل الآية الكريمة على ذلك، فقال: " هذا التقدير و التأويل بعيد كالفاسد، وإشما

يجوز في ضرورة الشعر (1).

ز- أن فعلاً يستوي فيه المذكر و المؤنث مطلقاً، فيرى ابن هشام أن هذا القول من أفسد

ما قيل؛ لأنه خلاف الواقع في كلام العرب، يقولون امرأة طريفة، وامرأة عليمّة

ورحيمة، ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك (2).

ط- ورد ابن هشام قول من قال بأن ذلك يحمل على تأويل المؤنث بمذكر موافق لها في

المعنى، فمنهم من يقدر: إن إحسان الله قريب، ومنهم من يقدر: إن لطف الله قريب.

فيرى ابن هشام أن هذا الوجه باطل، ولا يقع مثل ذلك إلا في ضرورة الشعر (3).

ي- ورد الرأي القائل بأن (قريب) مصدر؛ لأن مصدر قريب ليس كذلك ألّفته (4).

ك- و أنكر ابن هشام قول من قال بأن الرحمة في سياق الآية، هو اسم مؤنث تأنيثاً غير

حقيقي؛ لأنه قيل: إن تأنيث المصدر غير حقيقي إلا مع تقدم الفعل، أما إذا تأخر

فالتأنيث واجب نحو الشمس طالعة، فلا يصح أن يقال طالع في مثل هذا (5). ويؤكد هذا

أبو حيان عندما قال: " وهذا (أي الرحمة مؤنث غير حقيقي) ليس بجيد إلا مع تقديم

الفعل، أما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: الشمس طالعة وأطالع الشمس (6).

(1) المرجع نفسه، ص 41.

(2) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، ص 54.

(3) انظر المرجع نفسه، ص 61.

(4) انظر المرجع نفسه، ص 65.

(5) انظر المرجع نفسه، ص: 65.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، 71/5.

ل- أن تذكر (قريب) من باب أن العرب تخبر عن المضاف إليه، ويتركون المضاف،

كقوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَصَّصِينَ ﴾⁽¹⁾. فخاضعين خبر عن الضمير المضاف إليه،

وليس خبراً عن الأعناق. وقد رد ابن هشام هذا الوجه؛ لأنه يرجع إلى القول بالزيادة⁽²⁾.

م- ورد قول من قال: إن ذلك من باب قولهم: فلانة قريب من كذا، فيفرون بين قريب من

معنى النسب، وقريب من قرب المسافة فإذا قالوا: هي قريبة، فمعناه قرب المسافة، وإذا

قالوا: هي قريب فمعناه من القرابة. وهذا القول في رأيه باطل؛ لأنه مبني على أنه يقال

في القرب النسبي، وهذا خطأ، و الصواب أن يقال: فلان ذو قرابتي⁽³⁾.

كانت هذه هي الوجوه التي اعترض عليها ابن هشام، أما الذي لم يعترض عليه

فوجهان هما:

أ- القول بأن فعلاً في هذا السياق بمعنى فاعل، فقد ذكر ابن هشام هذا القول، ولم

يعترض عليه، و عدم الاعتراض عليه دليل على تقبله له.

ويبدو أن هذا الوجه بعيد، لأن فعلاً إذا كانت بمعنى فاعل، فإنه يميز المذكر فيها

عن المؤنث بالتاء، فتقول: رجل كريم، و امرأة كريمة، ولا تقول: امرأة كريم.

ب- أن (قريب) في هذا الموضع بمعنى المطر، وهذا الوجه ارتضاه ابن هشام وذكر عليه

قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾⁽⁴⁾، والرحمة في هذا

السياق هي المطر⁽⁵⁾.

(1) الشعراء/4

(2) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، ص: 50.

(3) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، ص 59.

(4) الأعراف/ 57.

(5) ابن هشام، مسألة الحكمة، ص 62.

والظاهر أن هذا الوجه أولى بالصواب؛ وذلك من عدة وجوه:

الأول: أن (قريب) في الآية الكريمة يمكن أن يحمل على نحو قولك: هند قام، توجيهاً
لهند و هي امرأة إلى معنى إنسان المذكر، أي أن وجه التذكير في (قريب) محمول على معنى
الرحمة المذكر، وهو المطر.

الثاني: أنه تلا هذا اللفظ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾
والرياح تبشر بالمطر.

الثالث: أنه تقدم هذا اللفظ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا
وَطَمَعًا﴾ فقولته: (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) دعوة من الله _ عز وجل _ إلى إصلاح
الأرض، والمطر من مستلزمات هذا الإصلاح.

وإذا كان المطر من مستلزمات إصلاح الأرض، فإنه لا يكون إلا بتقوى الله _ عز
وجل _ والبعد عن ارتكاب المعاصي و المفسدات، في حين أن ارتكاب المعاصي و المفسدات
يكون سبباً في انقطاع المطر وانحباسه أو سبباً في إرسال الأمطار القوية المدمرة، وكلاهما
أي انحباس المطر أو المطر القوي، سبب في إفساد الأرض.

أما قوله تعالى: (وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)، فإنه يؤكد ما سبق، وذلك لأن الله _ عز وجل _
يدعو عباده إلى التوجه إليه في طلب الرحمة بالدعاء، فيحتمل أن يكون المعنى: توجهوا إلى
الله بالدعاء خشية هلاككم إما بأن يرسل عليكم مطراً قوياً فتفسد أرضكم و تهلكوا، وإما أن
يمنع عنكم هذا المطر فتفسد أرضكم فتهلكوا بفسادها.

ومما يلاحظ في هذه الآية أيضاً أن الله _ عز وجل _ قد قرن الخوف بالطمع، وربما
يكون هذا دليلاً على أنه قصد بالرحمة المطر، وذلك لأنه سبحانه قد قرن الخوف بالطمع في

سياق الحديث عن المطر في غير هذا الموضع، وذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ

الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾⁽¹⁾. وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا

وَطَمَعًا﴾⁽²⁾، أي خوفاً من الهلاك بسبب البرق، وطمعاً في المطر الذي يبشر به هذا البرق.

فكما قرن الله - عز وجل - الخوف من البرق بالطمع فيه لما يُبَشِّرُ به من المطر، قرن كذلك

الخوف من إهلاك الله لهم بسبب فساد الأرض بالطمع في رحمته الذي هو المطر - و الله

أعلم.

2-(رميم) في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَفَسَّخَا ظُلُمَاتِهِ قَالَ مَنْ يُغْنِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾⁽³⁾.

اختلف العلماء في تذكير (رميم) وهي خبر عن الضمير المؤنث (هي)، وكان القياس

يقضي تأنيثها بالتاء، وقد علل الجوهري سبب التذكير بقوله: " (وهي رميم لأن فعلاً وفعلولاً

قد استوى فيهما المذكر والمؤنث، مثل رسول وعدو" ⁽⁴⁾ فهو بهذا القول يجعل اللفظ (رميم) من

قبيل الصفات، تشبيهاً له بفعول بمعنى فاعل الذي يستوي فيه التذكير و التأنيث، نحو رسول

وعدو.

وذهب ابن هشام في (مسألة الحكمة)، في معرض حديثه عن سبب تذكير (قريب)،

إلى الرضا عن قول من قال بأنه قد يأتي فعيل بمعنى فاعل مستوياً فيه التذكير و التأنيث،

تشبيهاً له بفعيل بمعنى مفعول، وذكر ابن هشام أن أصحاب هذا القول استشهدوا بالآية

الكريمة السابقة⁽⁵⁾. ولم يعلق ابن هشام على هذا، وهذا دليل على أنه يقبل به ويرتضيه.

(1) الرعد/12.

(2) الروم/24.

(3) ياسين/78.

(4) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (رعم).

(5) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، ص49.

فالجوهري و ابن هشام إذاً يتفقان على أن (رميم) إنما هو من قبيل الصفات. ولكن إن صح أن يكون هذا اللفظ من قبيل الصفات، فالأصل فيه التأنيث؛ لأنه بالاحتكام إلى القواعد التي وضعها النحاة لا يجوز أن يستوي التذكير و التأنيث في فعيل بمعنى فاعل، فلا يقال مثلاً: امرأة رحيم، و امرأة ظريف، وإنما الواجب أن يقال: امرأة رحيمة و ظريفة. كما لا يصح أن يستوي التذكير و التأنيث في فعيل إلا إذا كان فعيل بمعنى مفعول، وكان في موضع صفة لموصوف مذكور نحو امرأة جريح ورجل جريح، ولا يصح كذلك أن يحمل فعيل على فعول في استواء المذكر و المؤنث؛ لأنه لو جاز أن يستوي التذكير و التأنيث في فعيل في هذا الموضع لجاز في غيره، فيقال: هذه امرأة رحيم، وهذا - والله أعلم - لا يجوز.

وهكذا فإن حمل اللفظ (رميم) على ما ذهب إليه الجوهري و ابن هشام يبقيه في دائرة الإشكال، إلا أن يحمل هذا اللفظ على ما ذهب إليه الزمخشري عندما أخرجه من باب الصفات، وجعله من قبيل أسماء الجنس، إذ يقول: "والرميم اسم لما بلي من العظام غير صفة كالرمة و الرفات، فلا يقال: لم لم يؤنث وقد وقع خبراً لمؤنث؟ ولا هو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول"⁽¹⁾. وهذا ما ذهب إليه أبو حيان⁽²⁾. وذكره صاحب اللسان ونسبه إلى اللحياني⁽³⁾.

3- (خاضعين) في قوله تعالى: ﴿إِنْ شَأْنُ رَبِّكَ مِنْ آيَةِ فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾⁽⁴⁾.

جاء (خاضعين) خبراً عن (أعناقهم)، فأخبر عن جمع غير العاقل بجمع المذكر السالم،

وكان القياس يقتضي أن يخبر عنه بالمفرد المؤنث، أي خاضعة.

(1) الزمخشري، الكشف، 33/4.

(2) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 84/9.

(3) انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (رمم).

(4) الشعراء، 4/.

وقد اختلف العلماء في مجيء الخبر على هذه الصورة، فهذا أبو عبيدة يرى أن الخبر ليس عن الأعناق، بل هو عن الضمير المتصل بالأعناق الدال على العاقل، يقول: "ومن مجاز ما يحول خبره إلى شيء من سببه ويترك خبره هو قال: (فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَضِعِينَ)، حول الخبر إلى الكناية التي في آخر الأعناق"⁽¹⁾. وإلى شيء من هذا ذهب أبو إسحاق عندما جعل الأعناق بمعنى أصحاب الأعناق، حيث نقل عنه صاحب اللسان قوله: "قال خاضعين، وذكر الأعناق لأن معنى خضوع الأعناق هو خضوع أصحاب الأعناق، لما لم يكن الخضوع إلا خضوع الأعناق جاز أن يخبر عن المضاف إليه"⁽²⁾.

ويرى الفراء أن (خاضعين) قد ذهب إلى الأعناق، غير أن المعنى صير إلى العاقلين، يقول: "وأحب إلى أن الأعناق خضعت، فأربابها خاضعون، فجعلت الفعل أولاً للأعناق، ثم جعلت خاضعين للرجال"⁽³⁾.

وذهب الأخفش إلى غير ذلك، ورأى أن هذه الآية قد دخلتها المجاوزة، حيث اكتسب المضاف المؤنث (أعناق) من المضاف إليها المذكر (هم) التذكير.⁽⁴⁾

أما المبرد، فقد حمل ذلك على باب الإقحام النحوي، أي الزيادة، فالأعناق زائدة، والمعنى: "فظلوا لها خاضعين، والخضوع بين في الأعناق، فأخبر عنهم فأقحم الأعناق توكيداً"⁽⁵⁾.

وأما الزمخشري، فقد ارتضى وجهين؛ الأول ذهب فيه مذهب المبرد، والآخر من باب الحمل على معنى العاقلين الذي اشتمل عليه الخضوع؛ لأن الخضوع لا يكون إلا للعاقل. يقول: "فإن قلت: كيف صح مجيء خاضعين خبراً عن الأعناق، قلت: أصل الكلام فظلوا

(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن، 12/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خضع).

(3) الفراء، معاني القرآن، 27/2.

(4) انظر الأخفش، معاني القرآن، 425/2.

(5) المبرد، الكامل في اللغة و الأدب، 669/2.

لها خاضعين، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع، وترك الكلام على أصله كقولهم: ذهبت أهل اليمامة، كأن الأهل غير مذكور، أو لما وصفت بالخضوع الذي هو للعقلاء قيل: خاضعين، كقوله: ﴿إِلَى سَنَدِيدٍ﴾ (1) ... (2).

وذهب مجاهد وابن زيد إلى حمل (أعناقهم) على معنى جماعتهم، واستشهد على ذلك بقول من قال: جاءني عنق من الناس؛ أي جماعة، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الْعِرَاقَ وَ أَهْلَهُ عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا (3)

وقال بعضهم: إن معنى أعناق الناس رؤساءهم ومقدموهم، فشبّهوا بالأعناق، كما قيل: لهم الرؤوسُ والنواصي و الصدور (4).

وهكذا، فإنه يتبين أن العلماء اختلفوا في سبب الإخبار عما لا يعقل بالمذكر السالم، ويتبين كذلك أن جل تأويلاتهم محمولة على المعنى. والذي يبدو أن أولى هذه التأويلات بالصواب هو قول من قال بأن الإخبار كان عن أصحاب الأعناق، على تقدير مضاف محذوف وهو (أصحاب)، ويدل على هذا المحذوف الضمير في (أعناقهم) ولذلك قال (خاضعين) ولم يقل خاضعة على التأنيث. على أن ذلك لا يمنع أن يحمل تذكير (خاضعين) على ما تحتمله الآية الكريمة من ملمح بلاغي يدخل في باب المجاز المرسل، فقد ذكر الله سبحانه وتعالى الجزء وهو الأعناق" وأراد الكل وهو أصحاب هذه الأعناق، فحمل الخبر (خاضعين) على معنى الكل _ والله أعلم _.

4- تذكير العدد (عشر) في قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (1).

(1) يوسف/4

(2) الزمخشري، الكشاف، 305/3.

(3) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 140/8، ولم يعثر على قائله، وذكر صاحب اللسان أن البيت أشد في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، انظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (هيت).

(4) انظر المرجع نفسه، 140/8، والزمخشري، الكشاف، 306/3، ولم يعثر على قائله.

وظاهر الإشكال في هذه الآية هو تذكير العدد (عشر) مع المعدود (أمثالها)، وكان القياس يقتضي أن يقال: عشرة أمثالها، لأن المعدود مذكر. وقد ذهب العلماء في تخريج ظاهر هذا الإشكال على وجهين:

الأول: أن تذكير العدد كان لأجل موصوف محذوف، فالأصل عشر حسنات أمثالها، وهذا ما ذهب إليه الفراء والزمخشري⁽²⁾. وتبعهم فيه أبو حيان حيث يقول: "وأنت عشرأ وإن كان مضافاً إلى جمع المفرد (مثل) وهو مذكر رعيّاً للموصوف المحذوف، إذ مفردة مؤنث، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها، ونظيره في التذكير مررت بثلاثة نسابات، راعي الموصوف المحذوف، أي بثلاثة نساء نسابات"⁽³⁾.

الثاني: أن المضاف أمثال اكتسب التأنيث عن طريق المضاف إليه، وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان إذ يقول: "وقيل: أنت عشرأ وإن كان مضافاً إلى ما مفردة مذكر؛ لإضافة أمثال إلى مؤنث، وهو ضمير الحسنة"⁽⁴⁾.

والظاهر في هذين الوجهين، أن كليهما جائز، ولا يخل بمعنى الآية، فيجوز أن يكون تذكير العدد لأجل المعنى؛ لأن سياق الآية يتحدث عن فعل الحسنات، فمن عمل الحسنة فله أجر عشر حسنات، فحذف الموصوف الحسنات لدلالة السياق عليه، و التقدير: فله عشر حسنات أمثال حسناته التي جاء بها، ويجوز كذلك أن يكون تذكير العدد لأجل أن المضاف (أمثال) اكتسب من المضاف إليه الهاء التأنيث، فنكر العدد لأجل هذا _ والله أعلم _.

(1) الأنعام /16.

(2) انظر الفراء، معاني القرآن، 366/1، والزمخشري، الكشاف، 79/2.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 702/4.

(4) المرجع نفسه، 702/4.

5- (بصيرة) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَىٰ نَفْسِكُمْ بَصِيرَةٌ﴾⁽¹⁾

وظاهر الإشكال في هذه الآية مجيء الخبر (بصيرة) مؤثراً عن المبتدأ المذكر (الإنسان). وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على وجوه عدة فبعضهم رأى أن المبتدأ (الإنسان) هو بمعنى النفس، فأنت الخبر (بصيرة) حملاً على معنى التأنيث في النفس⁽²⁾. وبعضهم الآخر يرى أن (بصيرة) نعت لموصوف محذوف، والتقدير: عين بصيرة⁽³⁾.

ووقف أبو حيان عند هذه الآية، وجمع ما قاله العلماء حولها، حيث يقول: "بصيرة: خبر عن الإنسان أي شاهد، قاله قتادة و الهاء للمبالغة. وقال الأخفش، هو كقولك: فلان عبرة وحجة، وقيل: أنت لأنه أراد جوارحه؛ أي جوارحه على نفسه بصيرة. وقيل: بصيرة مبتدأ محذوف الموصوف؛ أي عين بصيرة و (على نفسه) الخبر، والجملة في موضع خبر عن الإنسان، وإليه ذهب الفراء، وأنشد:

كان على ذي العقل عيناً بصيرة بمقعدة أو منظر هو ناظره
يحاذر حتى يحسب الناس كلهم من الخوف لا تخفى عليهم سرائره⁽⁴⁾

والظاهر أن أولى هذه الأقوال بالصواب ما ذهب إليه الأخفش من أنه أراد بالإنسان جوارحه، لأن الإنسان كله جوارح، وهذه الجوارح هي التي ستشهد على الإنسان يوم القيامة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽⁵⁾. فذكر الله تعالى

(1) القيامة / 14.

(2) انظر الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، الطبعة الرابعة، 1999، 619/2.

(3) انظر الزمخشري، الكشاف، 662/4.

(4) انظر الفراء، معاني القرآن، 211/3، ولم يعثر على قائل البيتين.

(5) النور / 24.

تعالى الجوارح ولم يذكر صاحبها. فإن صح أن يكون أراد بالإنسان جوارحه جاز تأنيث (بصورة) حملاً على هذا المعنى _ والله أعلم _.

6- (قريباً) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (1).

جاء اللفظ (قريباً) مذكراً وهو في موضع خبر عن المؤنث (الساعة)، وكان القياس يقتضي المطابقة بينهما في التأنيث، أي قريبة.

ذهب الزمخشري إلى أن تذكير (قريباً) و تأنيث (الساعة) كان لأجل أن الساعة معناها اليوم، فحمل (قريباً) على هذا المعنى، أو أن (قريباً) نعت لموصوف محذوف، والتقدير (شيئاً قريباً) (2).

وجارى أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري، فذكر الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري، وزاد عليهما وجهين آخرين، الأول: أن يكون التذكير في (قريباً) محمولاً على مضاف لا على قوله (الساعة)، والتقدير: لعل مجيء الساعة، والثاني: أن الساعة محمولة على معنى البعث، فذكر الخبر لأجل ذلك. (3).

والظاهر أن أولى هذه الأقوال بالصواب _ والله أعلم _ هو أن التذكير كان لأجل المضاف المحذوف، أي لعل مجيء الساعة، أو لعل قيام الساعة؛ وذلك لأن الإخبار في الآية الكريمة إنما هو عن توقع مجيء الساعة أو قيامها في موعد قريب، فلو حظ الساعة في (تكون)

(1) الأحزاب/ 63

(2) انظر الزمخشري، الكشاف، 571/3

(3). انظر أبو حيان، البحر المحيط، 507/8.

فأنث حملاً على اللفظ، ولوحظ المضاف المحذوف وهو مجيء أو قيام فذكر (قريباً) حملاً عليه (1).

ثالثاً: الإشكال الناتج عن تناوب الصيغ الصرفية:

تعد ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية من الظواهر المهمة في الدراسات اللغوية، وقد أطلق بعض العلماء على هذه الظاهرة مصطلح التحويل، ويقصد بهذه الظاهرة دلالة البناء الصرفي على معنى بناء صرفي آخر. وكان من العلماء الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن (2). وابن فارس في مقاييسه (3). والجوهري في صحاحه (4)، والفراء في معانيه (5). ومن العلماء كذلك الزركشي الذي خص دراسة هذه الظاهرة في باب (إقامة صيغة مقام صيغة أخرى) (6). ثم توالى الدراسات في هذه الظاهرة، فألف الدكتور محمود سليمان ياقوت كتاباً أطلق عليه (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية) (7)، وخصص البعض الآخر في مؤلفاته جانباً يدرس هذه الظاهرة من مثل الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم) (8). والدكتور محمود نحلة في كتابه (دراسات قرآنية قرآنية في جزء عم) (9).

-
- (1) انظر أبو حيان، البحر المحيط ، 507/8
 - (2) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن، 182/1 ، 16/2 ، 159 ، 136 ، 271.
 - (3) انظر ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة (حول).
 - (4) انظر الجوهري، الصحاح، مادة (حول).
 - (5) انظر الفراء، معاني القرآن، 15/2 ، 389/38 ، 132/2 . 255.
 - (6) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 285/2-288.
 - (7) انظر محمود سليمان ياقوت، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة، الإسكندرية، 1986.
 - (8) انظر عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1984.
 - (9) انظر محمود أحمد نحلة، دراسات قرآنية في جزء عم، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988، ص 173-190.

هذا و في القرآن الكريم من شواهد التحول في الصيغ الصرفية الشيء الكثير، تناولها العلماء بالشرح و التفسير، وكانوا في أغلب الأحيان يتفقون على معاني هذه الصيغ، غير أنهم كانوا في الوقت نفسه يختلفون في تأويل كثير منها، فيستشكل عليهم معناها. وقد نبه ابن قتيبة إلى هذا، وإلى ما قد يقع من إشكال تبعاً لهذه الظاهرة، وذلك عندما تحدث عن إشكالية المعنى الصرفي في بعض الصيغ في (باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه)⁽¹⁾ و فيما يلي بعض هذه الصيغ:

أولاً: مشكل في دلالة (فاعل)

إن الأصل في هذه الصيغة، وكل صيغ اسم الفاعل، هو الدلالة على من قام بالحدث على سبيل الحدوث و التجدد، و قد عرف العلماء اسم الفاعل بأنه: "ما يجري مجرى الفعل المضارع في اللفظ و المعنى، كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج، أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته، وأما المعنى فلأنه يجري مجرى الفعل المضارع في الحال و الاستقبال، وعلى ذلك صار مثله من جهة اللفظ والمعنى"⁽²⁾.

غير أن هناك كثيراً من الشواهد قد جرى فيها استعمال صيغة (فاعل) على غير ما وضع له في الأصل، فكان في كثير من السياقات يأتي دالاً على معانٍ أخرى وكان لهذا العدول عن مقتضى الأصل أعظم الأثر في حدوث الإشكال بين العلماء، ومن الأمثلة على ذلك:

(1). انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 296-298.

(2). انظر الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، (د-ت)، (بلا تاريخ) ص 226. والرضي الاسترلابادي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة الثالثة، 1982، 198/2.

1- (دافق) في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (1).

وظاهر الإشكال في هذا اللفظ يتأتى من قول بعضهم كيف يمكن أن يكون الماء دافقاً مع كونه واقعاً عليه فعل الدفق؟ فالأصل في الماء أن يكون مدفوقاً وليس دافقاً.

كان للعلماء في تخريج هذا الظاهر بعض الآراء فقد أشار الفراء إلى أن (دافق) بمعنى مدفوق، فهو عنده محول عن اسم المفعول، إذ يقول: "وقوله عز وجل: (خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ)، أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سر كاتم، وهم ناصب، وليل نائم...." (2). والذي يفهم من قول الفراء أن مجيء (فاعل) بمعنى مفعول جائز إذا كان نعتاً، وأن هذا من واقع اللهجات العربية، وأن أهل الحجاز أكثر استعمالاً لـ (فاعل) بمعنى مفعول من غيرهم، و يؤكد ابن جرير الطبري ما ذهب إليه الفراء، فجعل ذلك من قبيل اللهجات، وأنه يصح إذا كان اسم الفاعل في موضع نعت، إذ يقول: "وهو (أي دافق) مما أخرجته العرب بلفظ فاعل وهو بمعنى مفعول، ويقال إن أكثر من يستعمل ذلك من أحياء العرب سكان الحجاز إذا كان في مذهب نعت" (3). وإلى هذا المعنى ذهب ابن قتيبة، غير أنه اكتفى بالإشارة إلى أن هذا من قبيل تناوب الصيغ (4).

وإذا كان الفراء و ابن جرير الطبري و ابن قتيبة قد رأوا أن (دافق) بمعنى مدفوق، ذهب الزمخشري إلى أن هذا اللفظ يحتمل وجهين؛ الأول: أنه على النسب، والثاني: أنه على الإسناد المجازي، يقول: "ومعنى (دافق) النسبة إلى الدفق الذي هو مصدر دفق كاللبن و

(1). الطارق، 6/.

(2). الفراء، معاني القرآن، 255/3.

(3). ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 174/30.

(4). انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 296.

التامر، أو الإسناد المجازي، والدفق في الحقيقة لصاحبه⁽¹⁾. وهذا أيضاً ما ذهب إليه القرطبي.⁽²⁾ أما أبو البقاء العكبري، فذكر ثلاثة وجوه، الأول منها يتوافق مع الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري، والثاني يتوافق مع ما ذهب إليه الفراء وابن جرير الطبري وابن قتيبة، أما الوجه الثالث فيفهم منه أن (دافق) باقٍ على بابه في اسم الفاعل حيث يقول: "و دافق على النسب؛ أي ذو اندفاق، وقيل هو بمعنى مدفوق، وقيل هو على المعنى؛ لأن اندفق الماء بمعنى نزل"⁽³⁾. و إلى هذا الأخير ذهب أبو حيان، فهو بعد أن ذكر الوجهين الأولين الذين ذكرهما العكبري، راح يختار الوجه الثالث، ثم علل بقاء (دافق) على بابه بقوله: "...و ثالثهما: ما هي عليه من هيئة تدل على اسم الفاعل، والمعنى (دافق)؛ ذلك أنه يصح في الفهم أن يكون الماء دافقاً؛ لأن بعضه يدفع بعضاً، فمنه دافق و منه مدفوق"⁽⁴⁾.

والذي يبدو أن وجه الصواب من بين هذه الوجوه، هو الوجه القائل بأن (دافق) بمعنى مدفوق، وذلك لما ذكره الفراء من أنه يقال دُفِقَ الماء ولا يقال دَفَقَ، على نحو كُسي العريان لاكسا⁽⁵⁾.

4- (عاصم) في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽⁶⁾

وعلى نحو اختلافهم في (دافق) اختلفوا كذلك في (عاصم) في هذه الآية، فقد رأى الفراء أن (عاصم) ههنا بمعنى معصوم، وذلك في معرض حديثه عن (مَن) في الآية، إذ يقول: "فمن في موضع نصب؛ لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم... وأنت لا

(1) الزمخشري، الكشاف، 436/4.

(2) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 4/20.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1281/2.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 451/10.

(5) انظر الفراء، معاني القرآن، 16/2.

(6) هود/43.

يجوز لك في وجه أن تقول: المعصوم عاصم، ولكن لو جعلت العاصم في تأويل معصوم
كانك قلت: لا معصوم اليوم من أمر الله، لجاز رفع (من)، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على
فاعل... قال الشاعر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتهما واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي⁽¹⁾
ومعناه المكسو⁽²⁾. و إلى هذا ذهب ابن قتيبة و المعنى عنده لا أحد معصوم من أمر
الله⁽³⁾.

وإذا كان الفراء وابن قتيبة قد ذهبا إلى أن (عاصم) بمعنى معصوم، فقد ذهب البعض
الآخر إلى القول ببقاء الصيغة على بابها، وأن المعنى عندهم لا مانع⁽⁴⁾. وذهب بعضهم إلى
ذكر أكثر من وجه فيها، فالزمخشري يضيف إلى احتمال أن يكون عاصم بمعنى معصوم
وجهاً آخر، و هو أن (عاصم) قد يكون على معنى النسب، والتقدير لا ذا عصمة إلا من رحم
الله⁽⁵⁾.

وقد جمع أبو حيان الأقوال الثلاث السابقة، ولم يعلق عليها، مما يدل على أنه يقبلها
جميعاً، يقول: "وجوزوا أن يكون (الاستثناء) من الله تعالى؛ أي لا عاصم إلا الراحم، وأن
يكون عاصم بمعنى ذي عصمة، كما قالوا: لابن أي ذولبن، وذو عصمة مطلق على عاصم

(1) البيت للحطينة، انظر ديوانه، تحقيق نعمان أمين طه، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1،
1958، ص284.

(2) الفراء، معاني القرآن، 15/2-16.

(3) انظر ابن قتيبة، تأويل القرآن، ص 296.

(4) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. 39/9..

(5) انظر الزمخشري، الكشاف 375/2.

وعلى معصوم، والمراد هنا معصوم، أو فاعل بمعنى مفعول، فيكون عاصم بمعنى معصوم كما دافق بمعنى مدفوق⁽¹⁾.

ولم يرتض ابن جرير الطبري القول بأن (عاصم) بمعنى معصوم أو أنه على النسب، ورجح أن يكون اللفظ على بابه⁽²⁾، يقول: "وقوله (لا عاصم) يقول: لا مانع اليوم من أمر الله الذي قد نزل بالخلق من الغرق والهلاك إلا من رحمتنا فأنقذنا منه، فإنه الذي يمنع من شاء من خلقه و يعصم، فـ(من) في موضع رفع؛ لأن معنى الكلام لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله إلا الله⁽³⁾". ثم ذكر سبب رفضه أن يكون اللفظ بمعنى معصوم أو أنه على معنى النسب، حيث يقول: "ولا وجه لهذه الأقوال التي حكيناها عن هؤلاء؛ لأن كلام الله تعالى إنما يوجه إلى الأفصح الأشهر من كلام من نزل بلسانه ما وجد إلى ذلك سبيل، ولم يضطرنا شيء إلى أن نجعل عاصماً في معنى معصوم... إذ كنا نجد لذلك في معناه الذي هو معناه في المشهور من كلام العرب مخرجاً صحيحاً، وهو ما قلنا من أن معنى ذلك قال نوح: "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحمتنا فأنجانا من عذابه... فهذا هو الكلام المعروف والمعنى المفهوم"⁽⁴⁾.

وذكر الراغب الأصفهاني ما يؤكد بقاء (عاصم) على بابه حتى عند من قال: إن عاصم بمعنى معصوم، يقول: " (لا عاصم اليوم من أمر الله)؛ أي لا شيء يعصم منه. ومن قال: معناه لا معصوم فليس يعني أن العاصم بمعنى المعصوم، وإنما ذلك تنبيه منه على المعنى المقصود بذلك؛ وذلك أن العاصم و المعصوم يتلازمان، فأيهما حصل حصل الآخر"⁽⁵⁾.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 158/6.

(2) انظر الدايل، عبد الله بن حمد بن عبد الله، الوصف المشتق في القرآن الكريم، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط1، 1996، ص184.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 55/12.

(4) المرجع نفسه، 56/12.

(5) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (عصم).

وهكذا فإنه يتبين أن وجه الإشكال في (عاصم) هو ترده بين ثلاثة معانٍ، فهو إما أن يكون محمولاً عن اسم المفعول معصوم، وأما يكون على معنى النسب، وإما أن يكن على بابه على تقدير لا عاصم يعصم اليوم من أمر الله إلا الله. فإن صح أن يكون المعنى على هذا الوجه الأخير، فإن ذلك يستدعي بقاء اللفظ على بابه؛ لأن كلام الله تعالى على حد تعبير ابن جرير الطبري. إنما يوجه إلى الأفصح و الأشهر من الكلام إذا وُجدَ سبيل إلى ذلك، في حين أن المعنيين الآخرين يحتملان تقديرًا وتأويلًا، ومن ثم فإن حمل اللفظ على ظاهر المعنى أولى من التأويل والتقدير. والله أعلم.

3- (راضية) في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾⁽¹⁾.

يرى الفراء أن (راضية) في هذا السياق بمعنى مرضية، واستند إلى هذا بأنه يقال رُضِيَتْ هذه المعيشة ولا يقال رَضِيَتْ، على نحو دُفِقَ الماء.⁽²⁾ ويؤكد الفراء هذا القول في موضع آخر عندما قال: "وقوله (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ) فيها الرضاء، والعرب تقول: هذا ليل نائم و سر كاتم وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول في الأصل"⁽³⁾ واختار هذا المعنى ابن قتيبة⁽⁴⁾.

وإذا كان الفراء يؤكد على أن (راضية) بمعنى اسم المفعول مَرْضِيَّة، فإن في قوله الأخير ما يشي بأن يكون هذا اللفظ متضمناً معنى النسب، وذلك عندما قال: "فيها الرضاء". وقد ذكر ابن جرير هذين الوجهين، حيث يقول في معرض تفسيره لراضية: "في عيشة

(1) الحاقة 21.

(2) انظر الفراء، معاني القرآن. 15/2-16.

(3) المرجع نفسه. 182/3.

(4) انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 296.

مرضيّة، أو عيشة فيها الرضاء فوصفت العيشة بالرضا وهي مرضيّة؛ لأن ذلك مدح للعيش،
والعرب تفعل ذلك في المدح و الذم⁽¹⁾.

وارتضى أبو حيان أن راضية بمعنى النسب، ونسب القول بأنها على معنى اسم
المفعول إلى أبي عبيدة و الفراء، يقول: " (فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ) : ذات رضا وقال أبو عبيدة و
الفراء: راضية مرضية⁽²⁾.

أما الزمخشري، فقد ذكر وجهين الأول: أن يكون اللفظ على النسب، والثاني: أن
يكون من قبيل الإسناد المجازي، حيث يقول: "(راضية) منسوبة إلى الرضا كالدارع والنابل...
أو جعل الفعل لها مجازاً وهو لصاحبها"⁽³⁾.

وجاء العكبري على ذكر جميع ما سبق إذ يقول: "(راضية) على ثلاثة أوجه؛ أحدها:
هي بمعنى مرضية مثل دافق بمعنى مدفوق، والثاني على النسب؛ أي ذات رضا مثل لابن و
تامر، والثالث: هي على بابها، وكأن العيشة رضيت بمحلها وحصولها في مستحقها، أو أنها لا
حال أكمل من حالها، فهو مجاز"⁽⁴⁾.

والحق أن هذه الوجوه الثلاث التي ذكرها علماؤنا _ رحمهم الله _ متقبلة، وليس فيها
ما يخلّ بمعنى الآية الكريمة، على أن القول بأن ذلك من قبيل المجاز أولى هذه الأقوال،
باعتبار أن الله _ عز وجل _ ذكر العيشة، وأراد صاحبها، أو شبه المعيشة بصاحبها، فرضيت
بمحلها وحصولها في مستحقها كما رضي صاحبها بها _ والله أعلم _.

4-(الطاغية) في قوله سبحانه: ﴿ فَأَمَّا تَمُودُ فَأَمْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾⁽⁵⁾.

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري. 73/92

(2) أبو حيان ، البحر المحيط، 261/10.

(3) الزمخشري، الكشاف، 207/4.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1237/2.

(5) الحاقة/5.

ذكر أبو عبيدة في مجازة أن في هذا اللفظ ثلاثة وجوه؛ فهو إما مصدر كالعاقبة، فكأنه قال بطغيانهم، وإما أن يكون الطاغية عاقر الناقة والهاء فيه للمبالغة كرجل راوية، فهي حينئذ اسم فاعل، وإما أن تكون صفة لموصوف محذوف، والتقدير: بالصيحة الطاغية، أو الغفلة الطاغية، أو الريح الطاغية⁽¹⁾. وسار أبو حيان على نحو أبي عبيدة، فذكر هذه الوجوه جميعاً⁽²⁾.

وإذا كان أبو عبيدة قد ارتضى ثلاثة وجوه في (الطاغية)، وتبعه في ذلك أبو حيان، فإن الزمخشري رد القول بأن الطاغية بمعنى المصدر طغيانهم، وارتضى أن يكون الوصف على بابهِ وذلك عندما فسره باسم الفاعل (الواقعة)، إذ يقول: " (الطاغية) بالواقعة المجاوزة للحد في الشدة، واختلف فيها... وقيل: الطاغية مصدر كالعاقبة، أي بطغيانهم، وليس بذلك لعدم الطباق بينها وبين قوله: ﴿يَرِيحُ مَرْمَرٌ عَاتِيَةً﴾⁽³⁾...⁽⁴⁾.

وعلى نحو هذا ذهب ابن جرير الطبري، فقد رد قول من قال بأن الطاغية بمعنى المصدر طغيانهم، وارتضى أن يكون على بابهِ. غير أنه خالف الزمخشري بأن جعله على تقدير موصوف محذوف وهو الصيحة، وترجح ذلك عنده هو مقابلة سبب الهلاك في ثمود بسبب الهلاك في عاد، وهو قوله تعالى: ﴿يَرِيحُ مَرْمَرٌ عَاتِيَةً﴾ فكما وصف الريح بالصرصر العاتية وصف الصيحة بالطاغية، ثم حذف الموصوف للدلالة عليه، يقول: " وإنما قلنا ذلك أولى بالصواب؛ لأن الله إنما أخبر عن ثمود بالمعنى الذي أهلكها به، كما أخبر عن عاد بالذي أهلكها به، فقال: " (وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوهَا يَرِيحُ مَرْمَرٌ عَاتِيَةً)، ولو كان الخبر عن ثمود بالسبب الذي

(1) انظر أبو عبيدة مجاز القرآن، 297/2.

(2) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 655/10.

(3) الحاقة. 6/.

(4) الزمخشري، الكشاف، 606/4.

أهلكها من أجله كان أيضاً عن عاد كذلك؛ إذ كان ذلك في سياق واحد، وفي إتباعه ذلك بخبره عن عاد بأن هلاكها كان بالريح الدليل الواضح على أن إخباره عن ثمود إنما هو ما بينت⁽¹⁾.

وهذا هو وجه الصواب؛ لأن السياق الشريف_ كما ذكر ابن جرير الطبري_ يتحدث عن عاد وثمود، وعن سبب هلاك كل منهما فكما أخبر عن سبب هلاك عاد بالريح الصرصر العاتية، فوصف الريح بأنها عاتية، أخبر كذلك عن سبب هلاك ثمود، فكان هلاكهم بالصيحة الطاغية، فوصف الصيحة بالطاغية، فقابل هذا بذاك، ثم حذف الموصوف_ والله أعلم.

5- (باقية) في قوله سبحانه: ﴿فَهَلْ رَأَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾⁽²⁾.

وعلى نحو ما ذكره العلماء من احتمال أن يكون المعنى في (الطاغية) على ثلاثة وجوه، ذكر العلماء هذه الوجوه في لفظ (باقية) في هذه الآية، حيث أشاروا إلى احتمالية أن يكون مصدراً بمعنى بقية أو بقاء، أو يكون صفة لموصوف محذوف والتقدير: حالة باقية أو نفس باقية، أو أن يبقى على بابه؛ أي باقٍ و الهاء للمبالغة⁽³⁾.

وذكروا كذلك هذه الوجوه في (كاشفة) في قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ

كَاشِفَةٌ﴾⁽⁴⁾، و(كاذبة) في قوله: ﴿لَيْسَ لَوْعْنَهَا كَاذِبَةٌ﴾⁽⁵⁾.

واكتفى العلماء في (لاغية) في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾⁽⁶⁾. بقولين: الأول: أنه مصدر بمعنى اللغو قد جاء على فاعله كالعاقبة، والثاني: على تقدير موصوف محذوف،

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 60/29.

(2) الحاقة/8.

(3) انظر الفراء، معاني القرآن، 18/3، وأبو عبيدة، مجاز القرآن، 267/2. وأبو حيان، البحر المحيط، 255/10.

(4) النجم/58، انظر الفراء معاني القرآن، 121/3، وأبو حيان، البحر المحيط، 76/10.

(5) الواقعة/2، انظر الفراء، معاني القرآن، 121/3، وأبو حيان، البحر المحيط، 76/10.

(6) الغاشية/11.

والتقدير كلمة لاغية أو جماعة لاغية⁽¹⁾. وزادوا على هذين القولين في (الخاطئة) في قوله: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ﴾⁽²⁾ وجهاً ثالثاً وهو ما ذكره العكبري، عندما رأى أن تحمل (الخاطئة) على معنى جاؤوا بالفعل ذات الخطأ على النسب مثل لابن و تامر⁽³⁾.
ثانياً: مشكل في دلالة (مفعلة):

وهذه الصيغة هي من صيغ اسم الفاعل، فالأصل فيها أن تدل على من يقوم بالحديث على سبيل الحدوث والتجدد، إلا أنه قد يعدل بها عن هذا الأصل إلى معان أخرى، وهو قليل، وجاء منه في القرآن الكريم القول (مُبصرة) في قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾⁽⁴⁾.

يرى ابن قتيبة أن (مبصرة) بمعنى اسم المفعول مُبْصِراً بها، حيث يقول: وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾؛ أي مُبْصِراً بها. والعرب تقول ليل نائم و سر كاتم، قال وعلة الجرمي:

ولما رأيتُ الخَيْلَ تَجْرِي أَثَاجاً علمتُ بِأَن اليَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرٌ⁽⁵⁾
أي يوم صعب مفاجئ فيه⁽⁶⁾. وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري عندما قال: "وجعلنا النهار مُبْصِراً، أي تُبْصِرُ فيه الأشياء، و تستبان، أو جعلنا الشمس ذات شعاع يُبْصِرُ في

(1) انظر للفراء، معاني القرآن، 57/3، وأبو عبيدة، مجاز القرآن، 295/2، والزمخشري، الكشاف، 746/4، وأبو حيان، البحر المحيط، 463/10.

(2) الحاقة 9.

(3) انظر أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 267/2.

(4) الإسراء، 12.

(5) لم يعثر على ديوانه.

(6) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 296-297.

في ضوئها كل شيء، لتتوصلوا ببياض النهار إلى استبانة أعمالكم والتصرف في معاشكم⁽¹⁾. واختار أبو حيان ما ذهب إليه ابن قتيبة و الزمخشري⁽²⁾، غير أنه ذكر عن بعض العلماء ثلاثة وجوه أخرى، الأول: أنها باقية على بابها، والمعنى مضيئة، والثاني: أنها محمولة على معنى الفعل (أَفْعَل)، والثالث: أنها بمعنى المصدر أقيم مقام الاسم، يقول: "وقيل: معنى مبصرة مضيئة، وقيل هو من باب أَفْعَل والمراد به غير من أسند أَفْعَل إليه كقولهم: أجبن الرجل إذا كان أهله جبناء، وقرأ قتادة و علي بن الحسين (مُبْصَرَة) بفتح الميم و الصاد، وهو مصدر أقيم مقام الاسم، وكثر مثل ذلك في صفات الأمكنة كقولهم: أرض مَسْبُعة ومكان مَضْبُعة⁽³⁾."

واكتفى ابن جرير الطبري بذكر الوجهين الأولين الذين ذكرهما أبو حيان في القول السابق، دون أن يرجح أحدهما على الآخر، مشيراً إلى أن (مبصرة) بمعنى مضيئة هو قول نحوي الكوفة⁽⁴⁾.

والظاهر أن وجه الصواب هو إبقاء اللفظ على بابها؛ لأن تفسير مبصرة بمعنى مضيئة جائز ومقبول، وذلك على نحو (مُبْصِرًا) في قول تعالى: ﴿الْمَرْبُورَا أَنَا جَعَلْنَا آيَل لِسَكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾⁽⁵⁾. حيث ذكر المفسرون أن (مبصرًا) معناه: مضيئاً⁽⁶⁾. وكأنه ذهب إلى أنه قيل (مبصرًا)؛ لأضاعته البصر للناس_ والله أعلم_.

(1) الزمخشري، الكشاف، 610/2.

(2) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 20/7.

(3) المرجع نفسه، 20/7-21.

(4) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 59/15.

(5) النمل/86.

(6) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 59/15.

ثالثاً: مشكل دلالة فَعُول

إن هذه الصيغة تدخل في أكثر من باب من أبواب الصرف، فقد تأتي للمبالغة، وفي ذلك يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن فعولاً ... نحو قَوْل.. إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه"⁽¹⁾. وتأتي كذلك في باب الصيغة المشبهة، وقد فرق سيبويه بين فعول المبالغة وفعول الصفة المشبهة وذلك في معرض حديثه عن الوصف (رسول)، إذ يقول: "وتقول: أعبد الله أنت رسول له ورسوله، لأنك لا تريد بفعول ههنا ما تريد به في ضروب؛ لأنك لا تريد أن توقع منه فعلاً عليه، وإنما هو بمنزلة قولك، أعبد الله أنت عجوز له... فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل وإنما هي بمنزلة غلام و عبد..."⁽²⁾.

وتأتي هذه الصيغة بمعنى فاعل، فيستوي فيها حينئذ المذكر و المؤنث، وتأتي كذلك بمعنى مفعول، فيجوز أيضاً استواء المذكر والمؤنث، غير أن فعولاً بمعنى مفعول تختلف عن فعول بمعنى فاعل في أن الأولى كثيراً ما تلحقها التاء، أي أن فعولاً بمعنى مفعول يجوز فيها التأنيث و عدمه، نحو ناقة ركوب وركوبة بخلاف فعول بمعنى فاعل إذ لا تلحقها التاء عند التأنيث إلا شذوذاً. وقد جعل الفراء هذا التاء علامة فارقة بين ما هو بمعنى فاعل و بين ما هو بمعنى مفعول⁽³⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، 56/1.

(2) المرجع نفسه. 117/1.

(3) انظر الفراء، المذكر و المؤنث، ص 61-64.

ومع أن العلماء اتفقوا في دلالات كثير من صيغ فعول في القرآن الكريم، إلا أنهم اختلفوا في دلالات بعضها الآخر، والذي يبدو أن استعمال هذه الصيغة في أكثر من باب صرفي كان له أعظم الأثر في اختلاف العلماء حول دلالة بعضها وهي قليلة ومنها:

1- (نصوحاً) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء في دلالة هذا الوصف، فقد رأى ابن سيدة أنه بمعنى مفعول، يقول: "وتوبة نصوح أي منصوح لله فيها"⁽²⁾، في حين أن صاحب اللسان قد نقل عن بعضهم أنه من قبيل المبالغة، يقول: "في حديث أبي: سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن التوبة النصوح، فقال: هي الخالصة التي لا يعاود بعدها الذنب. وفعل من أبنية المبالغة، فكان الإنسان بالغ في نصح نفسه بها قال أبو إسحاق: توبة نصوح بالغة في النصح"⁽³⁾. وكان ممن نص على المبالغة كذلك أبو حيان حيث يقول: "وقرأ الجمهور نصوحاً يفتح النون وصفاً للتوبة، وهو من أمثلة المبالغة كضروب وقتول ووصفها بالنصح على سبيل المجاز أو النصح صفة التأنيث"⁽⁴⁾ وهذا الوجه أقرب إلى الصواب، لأن الظاهر أن الأصل فيها توبة ناصحة، ثم عدل من فاعل إلى فعول لإفادة المبالغة⁽⁵⁾ - والله أعلم.

2- (طهوراً) في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾⁽⁶⁾.

أشار الزمخشري إلى أن طهوراً للمبالغة، غير أنه ذكر أن هذا اللفظ قد يستعمل كذلك اسماً لما يتطهر به، يقول: "طهوراً: بليغاً في طهارته والطهور على وجهين في العربية

(1) التحريم / 8

(2) ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1978 مادة (نصح).

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نصح).

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 213/10

(5) انظر: الدليل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 226.

(6) الفرقان / 48

صفة، واسم غير صفة، فالصفة قولك : ماء طهور ... والاسم قولك لما يتطهر به: طهور كالوضوء والوقود لما يتوضأ به وتوقد به النار⁽¹⁾ وبحسب قول الزمخشري هذا، ينفي أن يكون (طهوراً) اسماً لما يتطهر به، لأنه قال في تفسيره: "بليغاً في طهارته".

أما الراغب الأصفهاني، فقد أشار إلى ثلاثة احتمالات في هذا اللفظ دون أن يرجح أحدهما، إذ يقول: "والطهور قد يكون مصدراً... ويكون اسماً غير مصدر... ويكون صفة كالرسول"⁽²⁾.

وذكر أبو حيان ما ذكره الراغب الأصفهاني، غير أنه رجح أن يكون اللفظ في هذا السياق على بابه، حيث يقول: "والطهور فعول إما للمبالغة كنزوم، فهو معدول عن طاهر، وإما أن يكون اسماً لما يتطهر به كالسحور والفطور، وإما مصدر... والظاهر أن يكون للمبالغة في طهارته"⁽³⁾. وهذا هو وجه الصواب، لأن اللفظ في موضع نعت لماء، فوصف الماء بأنه طاهر، ثم عدل عن طاهر إلى طهور لإفادة المبالغة في الوصف.

3- (زبوراً) في قوله سبحانه: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾⁽⁴⁾.

يرى الطبري أن (زبوراً) هو اسم للكتاب المنزل على داود، وفي ذلك يقول: "قرأ عامة قراء أمصار الإسلام غير نفر من قراء الكوفة بفتح الزاي على التوحيد بمعنى: وآتيننا داود الكتاب المسمى زبوراً"⁽⁵⁾.

(1) الكشف، الزمخشري، 289/3.

(2) للراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (طهر).

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 115/8.

(4) النساء/163.

(5) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 36/6.

وقد أشار أبو حيان إلى هذا المعنى، غير أنه ذكر أن فعولاً ههنا وصف بمعنى اسم المفعول إذ يقول: "(وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا) أي كتاباً، وكل كتاب يسمى زبوراً، وغلب على الكتاب الذي أوحاه الله إلى داود، وهو فعول بمعنى مفعول كالحلوب والركوب"⁽¹⁾.

رابعاً: مشكل في دلالة فَعِيل

تأتي هذه الصيغة في أكثر من باب صرفي على نحو فعول، فتأتي تارة في باب المبالغة، وتارة أخرى في باب الصفة المشبهة، وتأتي كذلك في باب اسم المفعول، إضافة إلى أن هذه الصيغة قد تستعمل معدولاً بها عن معان أخرى كمَفْعَل ومُفَعِّل ومفاعِل وغيرها.

واستعمال هذا الصيغة داله على أكثر من معنى صرفي كان له أثر واضح في وقوع الخلاف بين العلماء في دلالة كثير مما جاء عليها في القرآن الكريم، ومن ذلك:

1- (بديع) في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَفَنُكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾⁽²⁾

ذكر ابن جرير الطبري أن (بديع) في هذا السياق الشريف هو بمعنى مُبْدِع حيث يقول: "(بديع السماوات والأرض)، يعني مُبْدِعها ومحدثها وموجدتها بعد أن لم تكن"⁽³⁾. واختار هذا المعنى ابن قتيبة.⁽⁴⁾

وذكر الزمخشري هذا المعنى، ولم يعترض عليه، غير أنه رأى في هذا الوصف وجهاً آخر، وهو أن يكون من باب الصفة المشبهة مضافة إلى فاعلها إذ يقول: "بديع السماوات من

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 4/137.

(2) الأنعام/101.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 7/347.

(4) انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 297.

إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، كقولك: فلان بديع الشعر أي بديع شعره... وقيل: البديع بمعنى المبدع⁽¹⁾.

أما أبو حيان، فقد ذكر فيه وجهاً واحداً، رأى فيه أنه صفة مشبهة، وخالف الزمخشري، في أنه صفة مشبهة من باب إضافة الصفة إلى مفعولها وليس من باب إضافتها إلى فاعلها⁽²⁾، يقول: "وارتفاع بديع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، فالمجرور مشبه بالمفعول، وأصله الأول بديع سماواته، ثم شبه الوصف فأضمر فيه، فنصب السماوات، ثم جر من نصب، وفيه أيضاً ضمير يعود على الله تعالى، ويكون المعنى في الأصل أنه تعالى بدعت سماواته... وهذا الوجه ابتداء به الزمخشري إلا أنه قال: وبديع السماوات من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، وهذا ليس عندنا"⁽³⁾.

ثم اعترض أبو حيان على ما ذكره الزمخشري من أن (بديع) بمعنى مُبدع، فقال: "و حكى الزمخشري وجهاً ثانياً قال: وقيل: البديع بمعنى المبدع... والنظر الذي ذكره الزمخشري_ والله أعلم_ أن فعلاً بمعنى مفعّل لا ينقاس"⁽⁴⁾.

إذاً، هناك قولان في (بديع)، فهو إما بمعنى مُبدع، وإما صفة مشبهة. والظاهر أن هذين القولين متقابلان؛ فالقول بأنه مبدع فيه إشارة إلى أن الله _ عز وجل _ قد خلق السماوات والأرض، وأبدع في خلقهما فكان سبحانه مُبدعاً لهما في هذا الخلق، وهو كما ترى معنى منسجم مع السياق، ولا يتعارض معه بحال. أما القول باعتبار (بديع) صفة مشبهة، فهو قول يجعل الوصف على بابه، وهو قول جائز كذلك، لأن من صفاته _ سبحانه وتعالى _ أنه بديع

(1) الزمخشري، الكشاف، 50/2.

(2) انظر الدايل، وصف المشتق في القرآن الكريم، ص282.

(3) أبو حيان، البحر المحيط 1/562-583.

(4) المرجع نفسه، 1/563.

وهو وصف ثابت في ذاته سبحانه، ولا يتغير بحال. غير أن القول بأنه صفة مشبهة من قبيل إضافة الصفة إلى مفعولها أولى من أن يكون من قبيل إضافتها إلى فاعلها؛ وذلك لأن (بديع) مضاف إلى السماوات. والسماوات كما ترى واقع عليها فعل الإبداع فالله هو البديع، والسماوات هي المبدعة.

2- (حكيم) في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُقَرَّرُ كُلُّ أَمْرِ حَكِيمٍ﴾⁽¹⁾.

يرى ابن جرير الطبري أن (حكيم) بمعنى مُحَكَّم⁽²⁾. في حين أن الزمخشري يرى أنه على معنى النسب إذ يقول في معرض تفسيره للآية: "كل شأن ذي حكمة، أي مفعول ما تقتضيه الحكمة، وهو من الإسناد المجازي؛ لأن الحكيم صفة صاحب الأمر على الحقيقة، ووصف الأمر به مجازاً"⁽³⁾.

أما أبو حيان، فقد أضاف إلى المعنيين السابقين معنى ثالثاً، وهو احتمال أن يكون هذا الوصف للمبالغة من حاكم، يقول: "قيل: فعيل بمعنى المحكم وهذا يقل أن يكون فعيل بمعنى مُفَعَّل، ومنه عقدت العسل فهو عقيد؛ أي مُعَقَّد، ويجوز أن يكون حكيم بمعنى حاكم، وقال الزمخشري: الحكيم ذو الحكمة...."⁽⁴⁾.

3- (كظيم) في قوله سبحانه: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾⁽⁵⁾.

اختلف العلماء كذلك في معنى هذا الوصف، فقد رأى ابن جرير الطبري أنه بمعنى اسم المفعول مكظوم، حيث يقول في معرض تفسيره للآية: "هو مكظوم من الحزن، يعني أنه

(1) الدخان/4.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 130/25.

(3) الزمخشري، الكشاف، 274/4-275.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 408/8.

(5) يوسف/84.

مملوء منه ممسك عليه لا يبينه، صرف المفعول منه إلى فعيل⁽¹⁾. وإلى هذا المعنى ذهب الزمخشري عندما فسر (كظيم) بمعنى مملوء. إذ يقول: "فهو مملوء من الغيظ على أولاده، ولا يظهر ما يسؤوهم، فعيل بمعنى مفعول، بدليل قوله: ﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾⁽²⁾. من كظم السقاء إذا شده على ملئه"⁽³⁾.

أما أبو حيان فيضعف هذا الرأي، ويرى أن اعتبار كظيم من باب المبالغة أولى، يقول: "والكظيم إما للمبالغة، وهو الظاهر اللائق بحال يعقوب؛ أي شديد الكظم، كما قال: ﴿وَالْكَظِيمِينَ الْغَيْظُ﴾⁽⁴⁾. ولم يشك يعقوب إلى أحد، وإنما كان يكتمه في نفسه، ويمسك همه في صدره فكان يكظمه... وإما أن يكون فعلاً بمعنى مفعول، وهو لا ينقاس"⁽⁵⁾.

والظاهر أن اعتبار كظيم صيغة مبالغة أولى، لما ذكره أبو حيان من أن المبالغة هي الأظهر بحال يعقوب، وذلك لأن فقد الإنسان ولده من أعظم المصائب وأكثرها أثراً في النفس، فكان الكظم على قدر المصيبة، فصح أن يكون كظيم صيغة مبالغة من كاظم من هذا الوجه، لأن هول مصيبة يعقوب بفقده ولده يوسف ناسبها القول بأنه كان كظيماً بمعنى شديد الكظم. والله أعلم.

4- (رهينة) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾⁽⁶⁾.

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 48/13.

(2) القلم/48.

(3) الزمخشري، الكشاف، 470/2.

(4) آل عمران/134.

(5) أبو حيان، البحر المحط، 314/6.

(6) المدثر/38.

يرى ابن جرير الطبري أن رهينة في هذا السياق بمعنى مُرْتَهَنَة، أي أنها بمعنى اسم المفعول، يقول: "يقول تعالى ذكره: كل نفس مأمورة منهيّة بما عملت من معصية الله في الدنيا، رهينة في جهنم (إلا أصحاب اليمين) فإنهم غير مرتهنين"⁽¹⁾.

ويرى الراغب الأصفهاني في هذا الوصف دالتين، فهو إما فاعل بمعنى فاعل، والمعنى ثابتة مقيمة، وإما بمعنى مفعول⁽²⁾. يقول: "رهينة ليست بتأنيث رهين في قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾"⁽³⁾. التأنيث النفس؛ لأنه لو قصدت الصفة لقل: رهين؛ لأن فاعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، وإنما هي اسم بمعنى الرهن كالتشيمة بمعنى الشتم، كأنه قيل: كل نفس بما كسبت رهن، ومنه بيت الحماسة:

أُبْعِدَ الَّذِي بِالنَّعْفِ نَعْفٌ كُؤَيْكِبٍ رهينة رَمَسٍ ذِي تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ⁽⁴⁾

كأنه قال: رهن رمس، والمعنى: كل نفس رهن بكسبها عند الله غير مفكوك⁽⁵⁾.

أما أبو حيان، فقد ذكر ثلاثة وجوه؛ الأول منها ما ذكره الزمخشري من أن رهينة اسم وليست وصفاً، والثاني: أن الهاء للمبالغة لا للتأنيث، والثالث: أن الهاء للتأنيث، يقول: "ورهينة بمعنى رهن، كالتشيمة بمعنى الشتم، وليست بمعنى مفعول، لأنها بغير تاء للمذكر

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 150/29.

(2) انظر الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (رهن).

(3) الطور/21.

(4) البيت لمسورة بن زيادة، انظر شرح المرزوقي على الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون،

دار الجبل، بيروت، ط1، 1991، 245/1.

(5) الزمخشري، الكشاف، 656-655/4، والبيت لمسورة بن زيادة الحارثي وقيل لبعد الرحمن بن زيد

النعم: الجبل والمكان المرتفع، كويكب: جبل بعينه، والرمس: القبر، والجندل: الحجارة.

والمؤنث نحو رجل قتيل و امرأة قتيل، فالمعنى كل نفس بما كسبت رهن... وقيل: الهاء في رهينة للمبالغة، وقيل: على تأنيث اللفظ لا على الإنسان⁽¹⁾.

ويرجح أبو حيان من هذه الآراء الرأي الثالث، حيث يقول: "والذي أختره أنها مما دخلت فيه التاء وإن كان بمعنى مفعول في الأصل كالنطيحة، ويدل على ذلك أنه لما كان خبراً عن المذكر كان بغير تاء، قال تعالى: ﴿كُلُّ أُنثَىٰ بِمَا كَسَبَتْ رَهينٌ﴾ فأنت ترى حيث كان خبراً عن المذكر أتى بغير تاء وحيث كان خبراً عن المؤنث أتى بالتاء، كما في هذه الآية⁽²⁾.

5- (رجيم) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَاصْرَجْ مِنْهَا فإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾⁽³⁾.

ذهب ابن جرير الطبري إلى أن (رجيم) بمعنى اسم المفعول مرجوم، إذ يقول: "يقول تعالى ذكره لإبليس: (فاخرج منها) يعني من الجنة (فإنك رجيم)، يقول: فإنك مرجوم بالقوم، مشتوم ملعون"⁽⁴⁾. وإلى هذا المعنى ذهب الزمخشري⁽⁵⁾.

أما أبو البقاء العكبري، فقد زاد على هذا المعنى معنى آخر، وهو أن (رجيم) بمعنى فاعل، إذ يقول: "والرجيم فاعل بمعنى مفعول؛ أي مرجوم بالطرد واللعن، وقيل: هو فاعل بمعنى فاعل؛ أي يرجم غيره بالإغواء"⁽⁶⁾.

والظاهر أن القول في (رجيم) بأنه مرجوم أولى، وذلك لما ذكره العلماء _ رحمهم الله _ من أن إبليس ملعون ومطروود من رحمة الله، فإن صح أن يكون رجيم بمعنى مرجوم بالشتم

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 337/10.

(2) المرجع نفسه، 338-337/10.

(3) ص، 77/.

(4) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 218/23.

(5) انظر الزمخشري، الكشاف، 109/4.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 2/1.

واللعن والطرْد صح أن يكون فعيل معدولاً به عن اسم المفعول لإفادة المبالغة في الرجم_ والله أعلم_

6- (حفيظ) في قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كَنْزٌ حَافِظٌ﴾ (1).

وعلى نحو اختلاف العلماء في دلالة جميع ما سبق اختلفوا كذلك في دلالة (حفيظ) في هذا الموضع، فقد ذهب ابن جرير الطبري إلى أن (حفيظ) هي بمعنى اسم الفاعل حافظ، ويرى بأن الله سبحانه وتعالى "سماه حفيظاً لأنه لا يدرس ما كتب فيه ولا يتغير ولا يتبدل" (2).

في حين أن الزمخشري يضيف إلى المعنى السابق وجهاً آخر، وهو احتمال أن يكون بمعنى اسم المفعول محفوظ باعتبار "أن الكتاب قصد به اللوح المحفوظ؛ أي محفوظ من الشياطين ومن التغيير" (3). وذكر هذين المعنيين أبو حيان، مشيراً إلى أنه (أي الكتاب) حافظ لما فيه جامع لا يفوت منه شيء، أو محفوظ من البلى والتغير (4).

خامساً: مشكل في دلالة مفعول

من المعلوم أن اسم المفعول يدل على من وقع عليه الحدث، وقد كانت جمل الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم على صيغة مفعول بهذا المعنى، غير أن العلماء اختلفوا في دلالة بعضها الآخر، ومن ذلك:

1- (ماتياً) في قوله سبحانه: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْعَذَابِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ (5).

(1) ق/4.

(2) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 171/26.

(3) الزمخشري، الكشاف، 384/4.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 530/9.

(5) مريم/61.

يرى الفراء أن هذا الوصف يحتمل وجهين، الأول أن يكون بمعنى اسم الفاعل آتٍ، والثاني: أنه باقٍ على بابه وقد نبه إلى ذلك بقوله: "وقوله: (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا) ولم يقل آتياً، وكل ما أتاكَ فأنت تأتية، ألا ترى أنك تقول: أتيت على خمسين سنة، وأنت عليّ خمسون سنة، وكل ذلك صواب" (1). ففي قوله: "أتيت عليّ خمسين سنة" إشارة إلى أنه بمعنى فاعل؛ لأن كل من يأتي هو آتٍ، وفي قوله: "أنت عليّ خمسون سنة" إشارة على أنه باقٍ على بابه، لأن كل من يؤتى هو مأتٍ، وكلا الوجهين عند الفراء سواء. وإلى شيء من هذا ذهب الزمخشري. إذ يقول "مأْتياً: مفعول بمعنى فاعل، والوجه أن الوعد هو الجنة وهم يأتونها، أو هو من قولك: أتى إليه إحساناً؛ أي كان وعده مفعولاً منجزاً" (2).

والتزم ابن قتيبة بالقول بأن هذا الوصف هو على معنى اسم الفاعل آتٍ، في حين أن ابن جرير الطبري التزم بأن يكون على بابه في اسم المفعول، حيث يقول في معرض تفسيره للآية: "وقوله (إنه كان وعده مأتياً) يقول تعالى ذكره: إن الله كان وعده - ووعدته في هذا الموضع موعوده وهو الجنة - (مأْتياً) يأتيه أولياؤه وأهل طاعته الذين يدخلهموها الله" (3). ففي تفسيره للوعد بأنه الجنة إشارة إلى أن (مأْتياً) على بابه باعتبار أن الجنة تؤتى.

وهكذا، فإنه يتبين أن ثمة احتمالين في دلالة (مأْتياً)؛ الأول: أنه باقٍ على بابه، والثاني: أنه بمعنى اسم الفاعل، والظاهر أن إبقاء هذا الوصف على بابه أولى؛ لأنه - والله أعلم - يمكن أن يؤول بمعنى (مفعولاً)؛ أي أن وعد الله تعالى لعباده كان مفعولاً منجزاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى إذا صح أن يؤول الوعد بأنه الجنة فإنه يصح في (مأْتياً) أن يكون على بابه؛ وذلك لأن الجنة تؤتى من قبل أصحابها فهي مأتية وليست آتية، ويؤكد الراغب

(1) الفراء، معاني القرآن، 17/2.

(2) انظر ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 298.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 119/16.

الأصفهاني هذا عندما قال: " (مأتياً) مفعول من أتيت. قال بعضهم: معناه أتياً فجعل المفعول فاعلاً، وليس كذلك" (1).

2- (مستوراً) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ (2).

وظاهر الإشكال في هذا الوصف يتأتى مما قد يتبادر إلى الذهن من تساؤل عن كيفية أن يكون الحجاب مستوراً، مع العلم بأنه يستر و لا يُستر. ولذا كان للعلماء في هذا مذاهب عدة (3).

فابن جرير الطبري يرى أن هذا الوصف يحتمل وجهين؛ الأول: أنه بمعنى اسم الفاعل ساتر، والثاني: أنه باقٍ على بابه، يقول: "وكان بعض نحويي أهل البصرة يقول: يقال: قوله (حجاباً مستوراً) حجاباً ساتراً، ولكنه أخرج وهو فاعل في لفظ المفعول، كما يقال: إنك مشؤوم علينا و ميمون، وإنما هو شائم ويامن، وكان غيره من أهل العربية يقول: معنى ذلك حجاباً مستوراً عن العباد لا يرونه، وهذا القول الثاني أظهر بمعنى الكلام أن يكون المستور هو الحجاب، فيكون معناه أن الله ستراً عن أبصار الناس فلا تدركه أبصارهم، وإن كان للأول وجه مفهوم" (4).

(1) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (أتي)

(2) الإسراء/45.

(3) انظر الدايل، وصف المشتق في القرآن الكريم، ص357.

(4) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 109/15.

والظاهر من كلام ابن جرير الطبري أنه يرجح أن يكون (مستوراً) باقياً على بابه، وذلك على تأويل أن الحجاب مستور عن العباد فلا يرونه، على أنه يجوز في الوقت نفسه الرأي الأول وهو أن مستوراً بمعنى ساتر، وهذا أيضاً ما ذهب إليه الزجاج⁽¹⁾.

ويرى الزمخشري أن هذا الوصف يحتمل أن يكون باقياً على بابه، ويحتمل أن يكون على النسب، أي ذا ستر حيث يقول: "(حجاباً مستوراً) ذا ستر، كقولهم: سيل مقعم ذو إفعام، وقيل: هو حجاب لا يرى فهو مستور، ويجوز أن يراد أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب فهو مستور بغيره"⁽²⁾. وذهب إلى هذين المعنيين أبو البركات الأنباري⁽³⁾.

ويضيف أبو حيان إلى جانب المعاني الثلاثة، السابقة معنى رابعاً، وهو أن اللفظ جاء وقد أريد به المبالغة⁽⁴⁾، غير أنه يرجح أن يكون (مستوراً) على بابه، ويرفض أن يكون من باب المبالغة، إذ يقول: "والظاهر أفراد (مستوراً) على موضوعه من كونه اسم مفعول؛ أي (مستوراً) عن أعين الكفار فلا يرونه، أو (مستوراً) به الرسول عن رؤيتهم، ونسب الستر إليه لما كان مستوراً به، قال المبرد: ويؤول معناه إلى أنه ذو ستر كما جاء في صيغة لابن و تامر؛ أي ذو لبن وذو تمر، وقالوا: رجل مرطوب؛ أي ذو رطوبة ولا يقال رطبته، ومكان مهول؛ أي ذو هول... وقال الأخفش: وجماعة (مستوراً) ساتراً، اسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول، كما قالوا مشؤوم وميمون، يريدون شائم و يامن، وقيل: مستور وصف على جهة المبالغة كما قالوا شعر شاعر، وردُّ بأن المبالغة إنما تكون باسم الفاعل"⁽⁵⁾.

(1) انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 242/3.

(2) الزمخشري، الكشف 627/2.

(3) انظر أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 91/2.

(4) انظر الدليل، وصف المشتق في القرآن الكريم، ص 358.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 56/7.

يتبين مما سبق أن ثمة إشكالا في معنى (مستورا) لدى العلماء، والذي يبدو أن وجه الصواب من أقوال العلماء هو بقاء الوصف على بابه، وذلك على اعتبار أن الحجاب قد ستره الله تبارك وتعالى عن أعين الناس، فلا تدركه أبصارهم، وبقاء (مستورا) على بابه مغاير لما ذكره العلماء من أنه محمول على اسم الفاعل، فلو كان بمعنى اسم الفاعل لاحتمل أن يكون الحجاب مرئياً، وهذا مما لا يكون؛ لأن السياق يتحدث عن كيف أن الله عز وجل قد جعل حجاباً يحفظ قارئ القرآن من أعين الكفار، ويمنع كيدهم عنه، وهو حجاب غير مرئي ومستور عن أعينهم والله أعلم.

3- (المفتون) في قوله تعالى: ﴿فَسَتْبِرْ وَيُبْرِوْنَ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (1).

وعلى نحو اختلافهم في (ماتياً) و (مستورا) اختلفوا كذلك في (المفتون) في هذه الآية. فقد رأى الفراء أن هذا الوصف يحتمل أن يكون مصدراً، أو أنه باقٍ على بابه إذ يقول: "المفتون ههنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب الفتون كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلت (بأيكم) في أيكم؛ أي في أي الفريقين المجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر" (2). وذهب ابن جرير الطبري إلى ما ذهب إليه الفراء، غير أنه قد بين أنه إذا كانت الباء في (بأيكم) زائدة فإن الوصف باقٍ على بابه، في حين أنه إذا كانت أصلية فإن اللفظ يكون بمعنى المصدر الفتنة أو الفتون، يقول: "واختلف أهل العربية في ذلك... فقال بعض نحوي البصرة: معنى ذلك فستبصر ويبصرون أيكم المفتون، كما قالوا: ليس له معقول ولا معقول. قال: وإن شئت جعلت (بأيكم) في أيكم، في أي الفريقين المجنون، قال: وهو حينئذ اسم ليس بمصدر. وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: معنى ذلك بأيكم الجنون، ووجه

(1) القلم/5، 6.

(2) الفراء معاني القرآن، 173/3.

المفتون إلى الفتون بمعنى المصدر؛ لأن ذلك أظهر معاني الكلام إذا لم ينو إسقاط الباء، وجعلنا لدخولها وجهاً مفهوماً⁽¹⁾.

وقد أكد الزمخشري على ما ذكره الطبري، فرأى أنه إذا كانت الباء زائدة في (بأيكم) فإن المفتون اسم مفعول، في حين أنه إذا كانت هذه الباء أصلية فإنه مصدر بمعنى الجنون⁽²⁾. وذكر ذلك أبو حيان، إلا أنه نسب إلى الأخفش إبقاء الوصف على بابه على تقدير مضاف محذوف إذ يقول: "... وقال الأخفش أيضاً: بأيكم فتن المفتون، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه... وهنا أبقاه اسم مفعول، وتأوله على حذف مضاف⁽³⁾.

4- (مهجوراً) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾⁽⁴⁾.

واختلف العلماء كذلك في (مهجوراً)، فالفراء يبقون هذا الوصف على أصله في باب اسم المفعول، وهو عنده بمعنى متروكاً⁽⁵⁾. في حين أن الزمخشري يضيف إلى هذا الرأي وجهاً آخر، وهو أن يكون بمعنى المصدر (الهجر). يقول: "ويجوز أن يكون المهجور بمعنى الهجر كالمجلود والمعقول، والمعنى اتخذه هجراً"⁽⁶⁾.

أما أبو حيان، فقد نهج منهج الفراء، حيث رجح أن يكون بمعنى (متروكاً) أي أن هذا الوصف على بابه، غير أنه نسب إلى بعضهم وجهين آخرين؛ الأول أنه بمعنى اسم الفاعل

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 26/2-27.

(2) انظر الزمخشري، الكشاف، 590/4.

(3) أبو حيان، البحر المحیط، 10/237.

(4) الفرقان/30.

(5) انظر الفراء، معاني القرآن، 276/2.

(6) الزمخشري، الكشاف، 282/3.

والمعنى عند أصحاب هذا الرأي (باطلاً)، والثاني: أنه على ما ذكر الزمخشري من احتمال أن يكون بمعنى المصدر، يقول "والظاهر أن مهجوراً بمعنى متروكاً من الإيمان به، ومقصياً من الهجر بفتح الهاء، وقاله مجاهد و النخعي وأتباعه، وقيل: من الهجر والتقدير (مهجوراً) فيه بمعنى أنه باطل.... وقال الزمخشري؛ ويجوز أن يكون المهجور بمعنى الهجر... والمعنى اتخذوه هجراً" (1).

والظاهر أن بقاء الوصف على بابيه أولى؛ لأنه يجوز أن يؤول بمعنى متروك، و المعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم يناجي ربه، ويبلغه بأن قومه قد انصرفوا عن القرآن وهجروه إلى عبادة الأوثان والأصنام، وكأن القرآن بسبب صدهم عنه وكفرهم به أصبح عندهم في مقام المهجور؛ أي المتروك.

سادساً: مشكل في دلالة اسم التفضيل

إن الأصل في اسم التفضيل أن يدل على المفاضلة بين اثنين أو أكثر في صفة يشتركان فيها، ويعرفان بها، ولكن أحدهما فضل فيها الآخر، نحو قولك: الأسد أقوى من النمر، فالقوة صفة مشتركة مشهورة في الأسد و النمر، غير أنها في أولهما أكثر مما هي في الثاني. والأمثلة على ذلك في القرآن الكريم كثيرة نحو (أعز) في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْفُورُ أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ (2). و (أكثر) في قوله: ﴿فَقَالَ لِمَ صَحِيحِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (3). فدلالة (أعز) و (أكثر) على التفضيل واضحة، ونحو ذلك كثير.

(1) أبو حيان ، البحر المحيط، 103/8.

(2) هود /92.

(3) الكهف /34.

هذا وقد يخرج اسم التفضيل عما وضع له في الأصل من الدلالة على المفاضلة، فلا يدل على الاشتراك بين طرفين في الصفة و الزيادة فيها لأحدهما على الآخر، وقد أشار إلى ذلك المبرد عندما تحدث عن إنزال أفعل منزلة فاعل، إذ يقول: "واعلم أن أفعل إذا أردت أن تضعه موضع فاعل فمطرده" (1).

وظاهر القول عند المبرد أن خروج اسم التفضيل عن معنى المفاضلة ليؤدي معنى الوصف يعد من قبيل القياس، وهذا ما يوحى به قوله (فمطرده)، في حين أن ابن مالك قد قصر ذلك على السماع إذ يقول: "واستعماله (أي اسم التفضيل) عارياً دون من، مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة مطرود عند أبي العباس، والأصح قصره على السماع" (2).

وتبعاً لذلك - أي جواز خروج اسم التفضيل عن معنى المفاضلة - فقد كان له أعظم الأثر في اختلاف العلماء حول بعض الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم من هذا الباب. وكان مما اختلفوا فيه ما يلي:

1- (أهون) في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (3).

وظاهر الإشكال في هذا اللفظ يتأتى مما قد يتبادر إلى الذهن من تساؤل عن كيفية المفاضلة في الخلق بين شيئين، أحدهما أهون على الله من الآخر، وهو أمر حاشا لله أن يكون؛ لأنه سبحانه: ﴿إِذَا مَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ (4).

(1) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1963، 3/347.

(2) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص134.

(3) الروم /27.

(4) آل عمران /47.

إنه و بالنظر إلى آراء العلماء في هذا اللفظ، يتبين أنه يحتمل ثلاثة وجوه؛ الأول: أنه على التفضيل بحسب ما يعتقده الناس من أن إعادة كثير من الأشياء أهون من البداءة، والثاني: أنه أيضاً على التفضيل، والمعنى أن إعادة الخلق أهون على الخلق من ابتدائه، وليست على الله، والثالث أنه بمعنى هين، وعندئذ يكون لمجرد الوصف لا للتفضيل⁽¹⁾.

فأما الرأيان الأول والثاني، فقد ذكرهما الفراء، ونسب القول في الأول إلى مجاهد، ونسب القول في الثاني إلى ابن عباس، إذ يقول: "حدث الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد أنه قال: الإنشاء أهون عليه من الابتداء، قال أبو زكريا: ولا أشتبه ذلك، والقول فيه أنه مثل ضرب به الله فقال: و تكفرون بالبعث فابتداء خلقكم من لا شيء أشد، فالإنشاء من شيء عندكم يا أهل الكفر ينبغي أن تكون أهون عليه، ثم قال: (وله المثل الأعلى)، فهذا شاهد أنه مثل ضرب به الله. حدثنا أبو العباس، قال: حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: حدثني أبو حبان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: (وهو أهون عليه) على المخلوق؛ لأنه يقول يوم القيامة (كن فيكون)، وأول خلقه من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة⁽²⁾ و أما الرأي الثالث فقد التزم به المبرد عندما قال: " (وهو أهون عليه) فإنما تأويله وهو عليه هين؛ لأنه لا يقال شيء أهون عليه من شيء"⁽³⁾.

وذكر ابن جرير هذه المعاني، ورجح منها القول الثالث، فقال: "وقد يحتمل هذا الكلام وجهين غير القولين اللذين ذكرت (يعني القول الأول و الثاني)، وهو أن يكون معناه: (وهو

(1) انظر الدليل، وصف المشتق في القرآن الكريم، ص 329.

(2) الفراء، معاني القرآن، 323/2-324.

(3) المبرد، المقتضب، 245/3.

الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ) على الخلق؛ أي إعادة الشيء أهون على الخلق من ابتدائه⁽¹⁾.

والذي يبدو أن هذا القول الأخير هو الأقرب إلى الصواب، لأن (أهون) ليس متعلقاً بالله عز وجل. وإنما هو متعلق بالخلق، فالآية الكريمة تبين أن إعادة خلق الإنسان يوم القيامة أهون على الإنسان من ابتداء خلقه في الدنيا، وذلك لأن عملية الخلق في الدنيا تمر بمراحل متعددة على امتداد تسعة شهور، في حين أن إعادة الخلق في الآخرة تتم بمجرد قول الله تعالى له (كن). فبالنظر إلى عامل الزمن في خلق الإنسان في الدنيا؛ و ما قد يلحق بالإنسان في رحم أمه من مشقة نتيجة لبعض العوامل الفسيولوجية للأم _ كانت إعادة خلقه يوم القيامة أهون عليه. ويؤكد هذا المعنى الزمخشري عندما قال: " (وهو أهون عليه) فيما يجب عندكم، وينقاس على أصولكم، ويقتضيه معقولكم؛ لأن من أعاد منكم صنعة شيء كانت أسهل عليه وأهون من إنشائها... ومعناه أن البعث أهون على الخلق من الإنشاء⁽²⁾.

2- (أعلم) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾⁽³⁾.

يرى ابن جرير الطبري أن (أعلم) في هذا السياق على بابها، حيث يقول في معرض تفسيره للآية: "والله أعلم منكم بعداوة هؤلاء اليهود أيها المؤمنون، يقول: فانتهاوا إلى طاعتي عما نهيتكم عنه من استئصاحهم في دينكم، فإني أعلم بما هم عليه لكم من الغش والعداوة والحسد"⁽⁴⁾.

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 43/21.

(2) الزمخشري، الكشاف، 4/3.

(3) النساء/45.

(4) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 141/5.

وتبع الزمخشري ما ذهب إليه ابن جرير.⁽¹⁾ وذكر هذا الوجه أبو حيان غير أنه ذكر وجهاً آخر، وهو احتمال أن يكون بمعنى الوصف (عليم)، وقد رجح عليه الوجه الأول، إذ يقول: " (وأعلم) على بابها من التفضيل، أي أعلم بأعدائكم منكم، وقيل بمعنى عليم؛ أي عليم بأعدائكم"⁽²⁾.

والظاهر أن القول بأن (أعلم) بمعنى عليم فيه إشارة إلى أن أصحاب هذا القول قد أدركوا أن لا مفاضلة في العلم بين الله عز وجل والمخلوق⁽³⁾، غير أن الله تبارك وتعالى لما أودع في الإنسان صفة العلم بالأشياء من حوله، فقد حُقَّ للإنسان أن يوصف بأنه عالم، ولذلك قد يصح أن يكون اللفظ (أعلم) للمفاضلة من باب التجوز وحسب_ إن جاز التعبير_ لأنها مفاضلة ليست للمقارنة بين علم الله تعالى و علم الإنسان، وإنما هي مفاضلة للتأكيد على أن علم الله مطلق، وأن علم الإنسان بالأشياء ضيق، ولا يكون إلا بإرادته سبحانه. فالمؤمنون يعرفون ويعلمون عداوة اليهود لهم، ولكنه علم لا يمكن أن يكون كعلم الله بهم وبصفاتهم و بطرائق تفكيرهم وعداوتهم؛ لأن كثيراً من هذه الصفات يتعلق بأشياء غير ظاهرة، وغير الظاهر لا يعلمه إلا الله، ولذلك لم تكن المفاضلة إلا تجوراً لإظهار مدى علم الله المطلق بالأشياء، في الوقت الذي لا يكون للإنسان في الأشياء من علم إلا بما أراد الله له من ظاهر هذه الأشياء.

3- (أحق) في قوله سبحانه: ﴿وَيُؤَلِّهِنَّ أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾⁽⁴⁾.

(1) انظر الزمخشري، الكشف، 548/1.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 258-259/3.

(3) انظر الدايل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 331.

(4) البقرة/228.

وعلى نحو اختلاف العلماء في (أهون) و(أعلم)، اختلفوا كذلك في (أحق) في هذه الآية، وظاهر الإشكال هو أنه ليس لغير الزوج الحق في رد زوجه، فكيف تكون المفاضلة في هذا الحق بينه وبين زوجه؟!

كان للعلماء في هذا الظاهر قولين، الأول يرى أن هذا اللفظ باق على بابه من التفضيل، والثاني يرى أنه ليس كذلك، وإنما هو بمعنى الوصف (حقيق).

فأما من رأى أنه على بابه، فهو ابن جرير الطبري، وهذا ما يفهم من كلامه عندما قال: "وأما تأويل الكلام، فإنه وأزواج المطلقات اللاتي فرضنا عليهن أن يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء، وحرمنا أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أحق وأولى بردهن إلى أنفسهن في حال تربصن إلى الأقراء الثلاثة"⁽¹⁾.

وعلى نحو من هذا ذهب الزمخشري، إذ يقول: "فإن قلت: كيف جعلوا أحق بالرجعة كأن للنساء حقاً فيها؟ قلت: المعنى أن الرجل إن أراد الرجعة وأبنتها المرأة وجب إثارة قوله على قولها، وكان هو أحق منها، لا أن لها حقاً في الرجعة"⁽²⁾.

وأما من رأى أن هذا اللفظ ليس على بابه فهو أبو حيان: لأن المعنى عنده: وبعولتهن حقيقون بردهن، يقول: "وأحق هنا ليست على بابها؛ لأن غير الزوج لا حق له، ولا تسليط على الزوجة في مدة العدة، إنما ذلك للزوج، ولا حق لها أيضاً في ذلك، بل لو أبت كان له ردها، فكأنه قيل: وبعولتهن حقيقون بردهن."⁽³⁾

إذاً فظاهر الإشكال في هذا اللفظ يتأتى كما تبين من كونه لا مفاضلة بين الرجل و زوجه في حق الرجعة، لأن الحق في هذا إنما بيد الرجل وحده، ولا حق لها في الرجوع إلا

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 541/2.

(2) الزمخشري، الكشاف، 300/1.

(3) أبو حيان، البحر المحیط، 456/2.

إذا أراد الزوج ذلك، ولما كان الأمر كذلك قيل بأن هذا اللفظ ليس على بابه، وإنما هو بمعنى حقيق.

وعلى نحو (أحق) في الآية السابقة (أحق) في قوله سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ﴾⁽¹⁾.

فقد رأى أبو حيان أنه لا مفاضلة في هذا اللفظ، وإنما هو بمعنى حقيق يقول: "وأحق ليست أفعل التفضيل، بل المعنى حقيق بأن يتبع"⁽²⁾. وقول أبي حيان هذا فيه نظر؛ لأن هذا اللفظ يحتمل معنى المفاضلة، والمعنى_ والله أعلم_ أن الذي يهدي إلى الحق ويدعو له أحق وأولى بأن يتبع ممن لا يهدي إليه⁽³⁾.

4- (أحب) في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾⁽⁴⁾.

وظاهر الإشكال في هذا اللفظ هو كيفية المفاضلة في الحب بين أمرين كليهما شر، ولذا فقد أنكر أبو حيان أن يكون (أحب) من باب التفضيل، إذ يقول: "وأحب هنا ليست على بابها من التفضيل؛ لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شران، فأثر أحد الشرين على الآخر وإن كان في أحدهما مشقة وفي الآخر لذة"⁽⁵⁾.

والذي يبدو أن قول أبي حيان هذا فيه نظر؛ إذ لا ظير في أن يكون هذا اللفظ بمعنى المفاضلة؛ وذلك لأن كلا الأمرين_ الدعوة إلى المعصية والتهديد بالسجن_ من الأمور التي تستدعي الصبر، فالمعصية فيها لذة و ولكن الصبر على فعلها محبب عند من يخاف عذاب الله، وكذلك السجن، فإنه لما كان ظلاماً كان احتمال الصبر عليه محبباً كذلك. وإنما قيل عن

(1) يونس، 35/.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 55/6.

(3) انظر الدليل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص324.

(4) يوسف/33.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 273/6.

الصبر بأنه محبب؛ لأنه من مستلزمات التقرب إلى الله سبحانه، ولذا تجوز المفاضلة على معنى أن الصبر على السجن وهو ظلم أحب من فعل الفاحشة_ والله أعلم.

والذي يؤيد هذا أن ابن جرير الطبري قد أبقى اللفظ على بابه عندما قال: "وتأويل الكلام قال يوسف: يا رب الحبس أحب إلي مما يدعونني إليه من معصيتك ويراودنني عليه من الفاحشة"⁽¹⁾. ويؤكد ذلك أيضاً الزمخشري، إذ يقول: "... وقلن له: إياك وإلقاء نفسك في السجن والصغار، فالتجأ إلى ربه عند ذلك وقال: رب نزل السجن أحب إلي من ركوب المعصية، فإن قلت: نزول السجن مشقة على النفس شديدة، وما يدعونه إليه لذة عظيمة، فكيف كانت المشقة أحب إليه من اللذة؟ قلت: كان أحب إليه وآثره عنده نظراً في حسن الصبر على احتمالها لوجه الله، وفي قبح المعصية، وفي عاقبة كل واحدة منهما، لا نظراً في مشتهى النفس ومكروها"⁽²⁾.

5- (أظهر) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفَوِرْ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁽³⁾.

إن سياق الآية يتحدث عن لوط وقومه الذين يفعلون الفاحشة باتيانهم الرجال دون النساء، فجاء لوطاً قومه يستحثون إليه، ويتدافعون من سرعة المشي مما بهم من طلب الفاحشة.⁽⁴⁾

(1) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 251/12.

(2) الزمخشري، الكشاف، 441/2.

(3) هود / 87.

(4) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 99/12.

وظاهر الإشكال في هذه الآية هو في كيفية المفاضلة في الطهر بين الرجال و النساء في أمر لا طهارة فيه للرجال. ولذا انقسم العلماء بشأن ذلك فريقين، فريق تأول ذلك على غير معنى المفاضلة، وفريق تأوله على معنى المفاضلة.

فأما من رأى بأن أظهر باق على بابه من التفضيل، فهو ابن جرير الطبري، وهو ما يفهم من كلامه عندما قال: "كأنه قيل: بناتي أظهر لكم مما تريدون من الفاحشة من الرجال". (1).

و أما من رأى بأنه على غير معنى التفضيل فهو أبو حيان إذ يقول في معرض تفسيره للآية: "هؤلاء بناتي، الأحسن أن تكون الإضافة مجازية؛ أي: بنات قومي... إذ النبي ينتزل منزلة الأب لقومه... وأظهر ليس أفعل التفضيل؛ إذ لا طهارة في إتيان الذكور" (2).

والذي يبدو أن (أظهر) في هذا السياق على بابها من التفضيل؛ وذلك لأنه لما كان إتيان الرجال مذهباً و ديناً عند قوم لوط لتواطئهم عليه، كان عندهم هو الحق، وأن نكاح الإناث من الباطل، فلذلك قالوا: ﴿مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ (3). لأن نكاح الإناث أمر خارج من مذهبهم الذي هم عليه (4). فلما كان إتيان الرجال دينهم، وأنه مباح عندهم وحلال، جاء الخطاب إليهم على الترغيب، فقيل " (أظهر) مراعاة لحال القوم الذين لا يرون في إتيان الرجال ظييراً، فناسب القول (أظهر) ليكون الخطاب لهم فيه شيء من اللين، عسى أن ينتهوا عما هم عليه والله أعلم.

(1) المرجع نفسه، 102/12.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 187/6.

(3) هود/79.

(4) انظر الزمخشري، الكشاف، 391/2.

هذا ويلحق بأفعل التفضيل كلمتا خير وشر، وقد اختلف العلماء في دلالة خير في

بعض السياقات⁽¹⁾، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ ذَلِكَ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾⁽²⁾.

فالغراء يرى في (خير) أنها ليست على بابها من التفضيل، إذ يقول: "وأهل الكلام إذا اجتمع لهم أحمق وعاقل لم يستجيزوا أن يقولوا: هذا أحمق الرجلين ولا أعقل الرجلين، ويقولون: لا نقول: هذا أعقل الرجلين إلا لعاقلين تفضل أحدهما على صاحبه، وقد سمعت قوله تعالى: (خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا)، فجعل أهل الجنة خيراً مستقراً من أهل النار وليس في مستقر أهل النار شيء من الخير"⁽³⁾.

ويرى ابن جرير الطبري، أنها للتفضيل حيث يقول: "يقول تعالى ذكره: أهل الجنة يوم القيامة خير مستقراً، وهو الموضع الذي يستقرون فيه من منازلهم في الجنة من مستقر هؤلاء المشركين الذين يفتخرون بأموالهم، وما أوتوا من عرض هذه الدنيا في الدنيا"⁽⁴⁾.

وذكر أبو حيان هذين الوجهين معاً، حيث قال: "و(خير) قيل: ليست على بابها من استعمالها على الأفضلية، فيلزم من ذلك خير في مستقر أهل النار، ويمكن إيقاؤها على بابها، ويكون التفضيل وقع بين المستقرين والمقيلين باعتبار الزمان الواقع ذلك فيه، فالمعنى (خير مستقراً) في الآخرة من الكفار المترفين في الدنيا، و(أحسن مقيلاً) في الآخرة من أولئك في الدنيا"⁽⁵⁾.

(1) انظر الدليل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 327.

(2) الفرقان / 24.

(3) الغراء ، معاني القرآن، 266/2-267.

(4) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 9/19.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 99/8.

وعلى نحو اختلافهم في (خير) في الآية السابقة، اختلفوا كذلك في (خير) في قوله سبحانه: ﴿أَذَلَّكَ خَيْرٌ نَزْلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾⁽¹⁾. فاسم الإشارة (ذلك) يشار به إلى رزق أهل الجنة فيكيف تكون المفاضلة في الخير بين مقام أهل الجنة وبين مقام أهل النار وهو شجرة الزقوم التي لا خير فيها؟!!

لقد تولى الزمخشري الإجابة عن هذا التساؤل عندما قال: "إن الرزق المعلوم نزل أهل الجنة، و أهل النار نزلهم شجرة الزقوم، فأيهما خير في كونه نزلاً؟ والنزل: ما يقدم للنازل بالمكان من الرزق، ومنه أنزال الجند لأرزاقهم كما يقال لما يقدم لساكن الدار: السكن. ومعنى الأول أن للرزق المعلوم نزلاً، ولشجرة الزقوم نزلاً، فأيهما خير نزلاً، ومعلوم أنه لا خير في شجرة الزقوم، ولكن المؤمنين لما اختاروا ما أدى إلى الرزق المعلوم، واختار الكافرون ما أدى إلى شجرة الزقوم. قيل لهم ذلك توبيخاً على سوء اختيارهم"⁽²⁾.

وقد تبع أبو حيان الزمخشري فيما ذهب إليه، حيث يقول: "و عادل بين ذلك الرزق وبين شجرة الزقوم، فلاستواء الرزق المعلوم يحصل به اللذة والسرور، وشجرة الزقوم يحصل بها الألم و الغم، فلا اشتراك بينهما في الخيرية و المراد تقرير قريش و الكفار و توقيفهم على شيئين أحدهما فاسد، ولو كان الكلام استفهاماً حقيقة لم يجز، إذ لا يتوهم أحد أن فسي شجرة الزقوم خيراً حتى يعادل بينهما و بين رزق الجنة، ولكن المؤمن لما اختار ما أدى إلى رزق الجنة، والكافر اختار ما أدى إلى شجرة الزقوم، قيل ذلك توبيخاً للكافرين و توقيفاً على سوء اختيارهم." ⁽³⁾.

(1) الصافات، 62/.

(2) الزمخشري، الكشاف، 48/4.

(3) أبو حيان، البحر المحيط، 106/9.

سابعاً: مشكل في دلالة أفعل الصفة المشبهة.

يأتي بناء أفعل الذي مؤنثه فعلاء في باب الصفة المشبهة للدلالة على الألوان نحو أحمر حمراء، وعلى الجمال الجسدي الظاهر نحو أحور و حوراء، وعلى العيب الجسدي الظاهر نحو أعمى و عمياء، وعلى العيب الخُلقي النفسي نحو أحمق و حمقاء⁽¹⁾. ولا خلاف فيما جاء على هذا البناء دالاً على مجرد الوصف من نحو الأبتَر، والأبرص، والأبيض، والأصم وغيرها، فهذه الألفاظ ونحوها واضح فيها معنى الوصف، ولم يختلف العلماء حولها، غير أنهم اختلفوا في دلالة (أعمى) في قوله: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾⁽²⁾.

فأعمى الأولى هي أعمى الدنيا وأعمى الثانية هي أعمى الآخرة، وقد اختلف العلماء في دلالة هذه الأخيرة⁽³⁾ فالفراء يرى أنها اسم تفضيل، حيث يقول: "والعرب إذا قالوا هو أفعل منك قالوه في كل فاعل و فعيل، وما لا يزداد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان فعلت مثل زخرفت، أو افعللت مثل احمررت واصفررت لم يقولوا هو أفعل إلا أن يقولوا هو أشد حمرة منك، وأشد زخرفة منك، وإنما جاز في العمى؛ لأنه لم يُرِدْ به عمى العيين، إنما أراد به - والله أعلم - عمى القلب، فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا يقال: هو أعمى منه في العين فذلك أنه لما جاء على مذهب أحمر و حمراء ترك فيه أفعل منك كما ترك في كثيره.

(1) انظر محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص 371-372.

(2) الإسراء / 72.

(3) انظر الدايل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 331.

وقد تَلَقَّى بعض النحويين يقول: أجزئه في العمى والأعشى والأعرج والأزرق؛ لأننا لا نقول: عمى و زرق وعرج وعشى، ولا نقول: صفر ولا حمير ولا ببيض، وليس ذلك بشيء، إنما يُنظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقل أو يكثر، فيكون أفعال دليلاً على قلة الشيء و كثرته⁽¹⁾.

وحذا ابن جرير الطبري حذو الفراء، فرأى كذلك أنها للتفضيل، وأن وجه المفاضلة ليس متعلقاً بالبصر، وإنما يتعلق بالقلب⁽²⁾. في حين أن المبرد ذكر في هذه المسألة احتمالين؛ الأول ما ذكره الفراء وتبعه فيه ابن جرير الطبري من أن (أعمى) للتفضيل، باعتباره من عمى القلب، والثاني: أنه من عمى العين، فيكون حنيئاً لمجرد الوصف لا للتفضيل، يقول: "في هذا جوابان كلاهما مقنع، أحدهما أن يكون من عمى القلب، وإليه يُنسب أكثر الضلال؛ لأنه حقيقته كما قال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾⁽³⁾ والوجه الآخر: أن يكون من عمى العين، فيكون (فهو في الآخرة أعمى) لا تريد به أعمى من كذا، ولكنه في الآخرة أعمى كما كان في الدنيا، وهو في الآخرة أضل سبيلاً⁽⁴⁾.

والظاهر _ والله أعلم _ أن كلا هذين الوجهين جائز، إذ يمكن النظر إلى (أعمى) على أنه يؤدي معنى الوصف، باعتبار أن عمى الآخرة من عمى العين، فكأن الضالين فاقدو البصر في الآخرة كما كانوا في الدنيا عُمياً عن النظر في آيات الله، ويمكن اعتبار (أعمى) من باب التفضيل إذا جاز أن يكون معناها دالاً على عمى القلوب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن بعض الكوفيين جوز صياغة أفعال التفضيل من الألوان والعيوب مباشرة كما ذكر الفراء،

(1) الفراء، معاني القرآن ، 127/2-128.

(2) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 149/15.

(3) الحج /46.

(4) المبرد، المقتضب، 182/4.

فجاز القول عندهم أعمى للتفضيل على معنى أشد عمى؛ وذلك لأن الذي قد عمى في الدنيا عندما ابتعد عن الحق، وانصرف عن النظر في آيات الله كان جزاؤه في الآخرة أن يبعث أشد عمى، جزاء له على ما كان يفعل في الدنيا⁽¹⁾.

ثامناً : مشكل في دلالة فعل

إن هذا البناء مشترك بين الوصف والمصدر وهو في باب المصادر أشهر منه في باب الوصف، ولعله أكثر شيوعاً في الكلام من سواء من مصادر الأفعال الثلاثية حتى أن بعضهم عدّه قياسياً، حيث نقل الرضي الأستراباذي عن الفراء أن كل فعل لا يعرف مصدره يمكن أن يصاغ على فعل محاكاة للهجة الحجازية⁽²⁾.

أما (فعل) الوصف فقد عدّه العلماء من باب الصفة المشبهة، وقد ورد في القرآن الكريم منه ألفاظ كثيرة من نحو (رطب) و(عبد) و(عذب) و(فظأ) و(حي) وغيرها، ودلالة هذه الألفاظ على الصفة المشبهة واضحة.

ولعل اشتراك هذا البناء بين الوصف والمصدر كان سبباً من أسباب وقوع الخلاف بين العلماء في دلالة بعض الألفاظ، ولاسيما أنهم يجوزون الوصف بالمصدر، ومن الألفاظ التي اختلف العلماء في دلالتها ما يلي:

1- (بخس) في قوله سبحانه: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾⁽³⁾.

فقد رأى ابن جرير الطبري أن هذا اللفظ مصدر بمعنى اسم المفعول مبخوس، حيث يقول: "وأما قوله (بخس) فإنه يعني: نقص، وهو مصدر من قول القائل: بخست فلاناً حقه إذا ظلمته، يعني: ظلمه فنقصه عما يجب له من الوفاء، أبخسه بخساً ومنه قوله: ﴿وَلَا يَبْخَسُوا

(1) انظر الدليل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 332-333.

(2) انظر الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الشافعية لابن الحاجب، 1/151.

(3) يوسف /20.

النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ⁽¹⁾. وإنما أريد بثمن مبخوس: منقوص، فوضع البخس وهو مصدر مكان مفعول، كما قيل: ﴿يَذْمُرُ كَذِبًا﴾ ⁽²⁾. وإنما هو بدم مكذوب فيه ⁽³⁾. وقد واقفه في ذلك أبو حيان عندما قال: "وبخس وصف به بمعنى مبخوس" ⁽⁴⁾.

أما الراغب الأصفهاني، فقد ذكر فيه احتمالين دون أن يصرح بأنه مصدر، فذكر أنه بمعنى اسم الفاعل باخس، أو بمعنى اسم المفعول مبخوس. يقول: "قيل: معناه باخس؛ أي ناقص، وقيل: مبخوس؛ أي منقوص" ⁽⁵⁾. وأما الزمخشري فقد التزم بأنه بمعنى مبخوس دون أن يصرح كذلك بأنه مصدر ⁽⁶⁾. في حين أن أبا البقاء العكبري صرح بأنه مصدر بمعنى مفعول، غير أنه أشار إلى احتمال آخر، وهو أن يكون هذا اللفظ على النسب، والتقدير بثمن ذي بخس ⁽⁷⁾.

يتبين مما سبق أن للعلماء في (بخس) ثلاثة وجوه، فهو إما أن يكون مصدراً وصف به بمعنى اسم المفعول، وإما أن يكون مصدراً بمعنى اسم الفاعل، وإما أن يكون على النسب، وكلها وجوه مقبولة ولا تتعارض مع السياق الشريف.

2- (صفاً) في قوله سبحانه: ﴿وَعَرِضْهُ عَلَى رَيْكَ صَفًا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ ⁽⁸⁾. وقوله:

﴿ثُمَّ انْتَوَا صَفًا﴾ ⁽¹⁾.

(1) الأعراف / 85.

(2) يوسف / 18.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 204/12.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 253/6.

(5) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (بخس).

(6) انظر الزمخشري، الكشاف، 427/2.

(7) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 727/2.

(8) الكهف / 48.

ذكر الراغب الأصفهاني قوله: " (ثُمَّ أَنتَوُا صَفًّا) يحتمل أن يكون مصدراً وأن يكون بمعنى الصافين⁽²⁾. وبحسب الاحتمال الثاني يكون (صفاً) وصفاً، مع أنه لا يبتعد عن احتمال كونه مصدراً وصف به بمعنى اسم الفاعل (صافين)⁽³⁾.

ولم ينص الزمخشري على أنه مصدر أو وصف، واكتفى بالقول: " (صفاً) مصطفين ظاهرين يرى جماعتهم كما يرى كل واحد، لا يحجب أحد أحداً⁽⁴⁾. إلا أن قوله (مصطفين) يشير إلى أن هذا اللفظ عنده في مقام الوصف، أو أنه مصدر وصف به بمعنى مصطفين.

أما أبو حيان فقد أضاف إلى كون هذا اللفظ يحتمل أن يكون مصدراً قد وصف به وجهاً آخر، وهو أن يكون بمعنى صفوف، وقد استشهد على هذا الأخير بحديثين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ورد في أحدهما (صفاً) على الأفراد، وورد في الآخر (صفوفاً) على الجمع، وهما عنده بمعنى، حيث يقول: " و انتصب (صفاً) على الحال، وهو مفرد تنزل منزلة الجمع؛ أي صفوفاً. وفي الحديث الصحيح: (يجمع الله الأولين والآخرين في سعيد واحد صفوفاً، يسمعون الداعي، وينفذهم البصر)، وفي حديث آخر: (أهل الجنة يوم القيامة مئة و عشرون صفاً، أنتم منه ثمانون صفاً)، أو انتصب على المصدر الموضوع موضع الحال؛ أي مصطفين⁽⁵⁾.

3- (عورة) في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ إِنَّا نِيُونَا عَوْرَةً وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ﴾⁽⁶⁾.

(1) طه / 64.

(2) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (صف)

(3) انظر الدايل، الوصف المشتق في القرآن الكريم، ص 302.

(4) الزمخشري، الكشاف، 678/2.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 187/7.

(6) الأحزاب / 13.

وعلى نحو اختلافهم في (بخس) و(صفاً) اختلفوا كذلك في (عورة)، فقد عده العكبري بأنه على معنى النسب، والمعنى عنده: ذات عورة.⁽¹⁾ في حين أن أبا حيان قد نبه إلى احتمال أن يكون وصفاً أو مصدرأ، حيث يقول: " (إن بيوتنا عورة) أي منكشفة للعدو... وقيل مصدر وصف به... وقال الليث: العورة سوءة الإنسان، وكل أمر يستحي منه فهو عورة، يقال: عورة في التذكير والتأنيث و الجمع كالمصدر"⁽²⁾. وكل هذه المعاني كما ترى جائزة ولا تخل بالمعنى الذي تنص عليه الآية.

تاسعاً: مشكل في دلالة فعل

و هذا البناء أيضاً مشترك بين الوصف و المصدر، وقد اختلف العلماء في دلالة بعض ما جاء عليه، ومن ذلك:

1- (رغداً) في قوله سبحانه: ﴿وَقُلْنَا يَحَادِمُ أَشْكَنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾⁽³⁾. رجح الزمخشري أن يكون هذا اللفظ وصفاً لمصدر محذوف، حيث يقول: " و (رغداً) وصف للمصدر؛ أي أكلاً واسعاً رافهاً"⁽⁴⁾. فقولُه (واسعاً) فيه إشارة إلى أنه وصف بمعنى اسم الفاعل.

أما أبو البقاء العكبري؛ فقد ذكر فيه احتمالين، فهو إما صفة لمصدر محذوف كما ذكر الزمخشري، وإما مصدر، إذ يقول: " و(رغداً) صفة مصدر محذوف؛ أي أكلاً رغداً... ويجوز

(1) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1053/2.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 461-460/8.

(3) البقرة/35.

(4) الزمخشري، الكشاف، 156/1.

أن يكون مصدراً في موضع الحال، تقديره: كلا مستطيين متهنئين⁽¹⁾ وإلى هذا ذهب أبو حيان.⁽²⁾

2-(رصداً) في قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ فَمَن يَسْمِعْ آلَانَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَّصَدًا﴾⁽³⁾. وعلى نحو اختلافهم في (رغداً) اختلفوا كذلك في (رصداً). فالفراء يرى أنه بمعنى أرصد به، والمعنى عنده: يجد له شهاباً رصداً قد أرصد به له ليرجمه⁽⁴⁾ والذي يفهم من كلامه أن (رصداً) بمعنى اسم المفعول، و دليل ذلك قوله: "أرصد به" والمعنى مُرصد به، وإلى هذا المعنى ذهب ابن جرير الطبري⁽⁵⁾.

وذكر الزمخشري أن هذا اللفظ يحتمل أن يكون اسم جمع بمعنى الراصدين أو صفة بمعنى الراصد، حيث يقول: "والرصد مثل الحرس، اسم جمع للراصد على معنى ذوي شهاب راصدين بالرجم، وهم الملائكة الذين يرمونهم بالشهب و يمنعونهم من الاستماع، ويجوز أن يكون صفة للشهاب بمعنى الراصد"⁽⁶⁾.

وأشار أبو البقاء العكبري إلى أن هذا اللفظ قد يكون بمعنى اسم المفعول مُرصد، أو على النسب و المعنى ذا إرصاد⁽⁷⁾. في حين أن أبا حيان أشار إلى ما ذكره الزمخشري، غير أنه يرجح أن يكون اسم جمع بمعنى الراصدين⁽⁸⁾.

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 52/1.

(2) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 255/1.

(3) الجن /9.

(4) الفراء، معاني القرآن، 193/3.

(5) انظر ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 132/29.

(6) الزمخشري، الكشاف، 627/4.

(7) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1244/2.

(8) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 297/10.

والذي يغلب على الظن أن (رصداً) وصف بمعنى اسم الفاعل راصد و التقدير:
(شهاباً راصداً)؛ لأن الشهب سخرها الله تعالى لتكون راصدة للشياطين، فهي مأمورة من قبله
سبحانه برجم الشياطين إذا تسللت إلى السماء لاستراق السمع_ والله أعلم.

عاشراً: مشكل في دلالة فعل

وهذا البناء يندرج في باب الصفات، وهو قليل. وأكثر الألفاظ الواردة عليه في
التنزيل جاءت لمجرد الصفة المشبهة نحو (بكر) و(أتراب) جمع ترَب، و(أنداد) جمع نِدْ.
وجاء منه ما يحتمل دلالة اسم المفعول نحو ﴿وَقَدَّيْنَتُهُ يَذْبِجُ عَظِيمًا﴾⁽¹⁾ بمعنى مذبوح⁽²⁾. ونحو
(ضعفاً) في قوله : ﴿فَتَأْتِيهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا﴾⁽³⁾ ف(ضعفاً) ههنا بمعنى مضاعفاً.⁽⁴⁾

وإذا كان العلماء قد اتفقوا في دلالة الألفاظ السابقة، فقد اختلفوا في معنى (بذعاً) في قوله
تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْرَهُ أَنِّيُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ
مُّبِينٌ﴾⁽⁵⁾.

فابن جرير الطبري يجعله من قبيل الوصف، غير أنه قرنه بمعنى بديع، و بدع و بديع
عنده بمعنى واحد، يقول: "يقول تعالى ذكره لنبيه محمد_ صلى الله عليه وسلم_ قل يا محمد
لمشركي قومك من قريش (ما كنت بدعاً من الرسل) يعني: ما كنت أول رسل الله التي أرسلها
إلى خلقه، قد كان قبلي له رسل كثيرة أرسلت إلى أمم قبلكم. يقال منه: هو بذع في هذا الأمر
وبديع فيه إذا كان فيه أول، ومن البدع قول عدي بن زيد:

(1) الصافات /107.

(2) انظر الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (ذبح).

(3) الأعراف /38.

(4) انظر الزمخشري، الكشاف، 98/2 و أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 336/2.

(5) الأحقاف /9.

فلا أنا بدعٌ من حوادثٍ تعتري رجالاً عرّت من بعد بُؤسي وأسعد⁽¹⁾

ومن البديع في قول الأحوص:

فَخَرْتُ فَاثْتَمَمْتُ فَقُلْتُ انْظُرْ بِنِي لَيْسَ جَهْلٌ أَتَيْتَهُ بِيَدِي⁽²⁾

يعني بأول، يقال: هو بدع من قوم أبداع⁽³⁾.

ويرى الراغب الأصفهاني أن (بدعاً) في هذا السياق يحتمل أن يكون بمعنى اسم الفاعل (مُبدِعاً)، أو بمعنى اسم المفعول (مُبدَعاً). إذ يقول: "... البدع بمعنى الفاعل والمفعول. وقوله تعالى: (ما كنت بدعاً من الرسل) قيل: معناه مُبدِعاً لم يتقدمني رسول. وقيل: مُبدَعاً فيما أقوله⁽⁴⁾.

أما الزمخشري فقد أكد على أن (بدعاً) بمعنى البديع، على نحو ما ذهب ابن جرير الطبري، حيث يقول: "البدع بمعنى البديع كالخف بمعنى الخفيف"⁽⁵⁾ وقد واقفه أبو حيان عندما قال: "و البدع والبديع من الأشياء ما لم ير مثله و البدع و البديع كالخف و الخفيف... و فلان بدع في هذا الأمر؛ أي بديع"⁽⁶⁾.

ويضيف أبو البقاء العكبري إلى احتمالية أن يكون وصفاً وجهاً آخر، وهو أن يكون على معنى النسب، يقول: "قوله تعالى: (ما كانت بدعاً)؛ أي ذا بدع.. ويجوز أن يكون وصفاً؛ أي ما كنت أول من ادعى الرسالة"⁽⁷⁾.

(1) والبيت ليس في ديوانه.

(2) البيت في ديوانه، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1977، ص57.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 10/26.

(4) الراغب الأصفهاني، المفردات، مادة (بدع)

(5) الزمخشري، الكشاف، 301/4.

(6) أبو حيان البحر المحيط، 434/9.

(7) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 1154/2.

والظاهر أن أولى هذه الأقوال بالصواب هو أن يكون (بدعاً) لمجرد الوصف، لأن معنى البدع الشيء الذي يكون أولاً، ويوافق هذا اللفظ أن يكون بمعنى (بديع) على نحو ما ذهب ابن جرير و الزمخشري وأبو حيان؛ لأنهما بمعنى واحد. وقد أكد هذا صاحب اللسان حيث يقول: "و البديع والبدع: الشيء الذي يكون أولاً، وفي التنزيل: (ما كنت بدعاً من الرسل)؛ أي ما كنت أول من أرسل. قد أرسل قبلي رُسُل كثير" (1).

حادي عشر: مشكل في دلالة فعل

وهذا البناء أيضاً من أبنية الصفة المشبهة وهو على نحو فعل في القلة، حيث لم يأت منه في التنزيل سوى لفظين هما (المر) و (نكراً).

فإذا كان معنى الصفة المشبهة واضحاً في لفظ (المر)؛ فإن دلالة (نكراً) في قوله تعالى: ﴿فَاطْلُقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ (2). فيها خلاف. فقد أكد ابن جرير الطبري على أن هذا اللفظ وصف بمعنى (مُنكراً)، إذ يقول: "لقد جئت بشيء منكر" (3). وتبعه في ذلك العكبري (4). أما الزمخشري فقد زاد على هذا المعنى احتمالية أن يكون بمعنى اسم التفضيل (أنكر)، حيث يقول: " (أنكر) .. وهو المنكر. وقيل: النكر أقل من الإمر لأن قتل نفس واحدة أهون من إغراق أهل السفينة، وقيل معناه جئت شيئاً أنكر من الأول؛ لأن ذلك كان خرقاً يمكن تداركه بالسد، وهذا لا سبيل إلى تداركه" (5). وإلى هذين المعنيين ذهب أبو حيان (6).

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (بدع).

(2) الكهف/74.

(3) ابن جرير الطبري، تفسير الطبري، 330/15.

(4) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 856/2.

(5) الزمخشري، الكشاف، 687/2.

(6) انظر أبو حيان، البحر المحيط، 209-208/7.

فالعلماء إذاً، يقدمون في هذا اللفظ وجهين؛ الأول : أن يكون بمعنى اسم المفعول منكر، وهو ما اختاره ابن جرير والعكبري، وذكره الزمخشري وأبو حيان، والثاني: أن يكون بمعنى اسم التفصيل أنكر، وهو أيضاً ما ذكره الزمخشري و تبعه فيه أبو حيان كذلك.

والذي يغلب على الظن أن كلا الوجهين جائز، ولا يخل بمعنى الآية الكريمة فالقول بأن (نكراً) بمعنى مُنكر يتوافق مع ما تنص عليه الآية، والقول بأن (نكراً) بمعنى اسم التفصيل له ما يبرره؛ وذلك لأنه و بالنظر إلى السياق القرآني يُرى بأن القول (نكراً) جاء بعد قوله تعالى ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾⁽¹⁾. والإمر هو الشيء العظيم الشنيع⁽²⁾. فإذا كان خرق السفينة أمراً عظيماً شنيعاً منكراً، فإن قتل النفس هو أمر أعظم و أشنع و أنكر؛ وذلك لأنه ليس بالضرورة أن يؤدي خرق السفينة إلى إغراقها، وإنما هو خرق لأجل حصول عيب فيها، ولذا كان قتل النفس شيئاً أنكر من خرق السفينة_ والله أعلم_

(1) الكهف /71.

(2) انظر الزمخشري، الكشاف، 686/2، وابن منظور، لسان العرب، مادة (أمر)

الخاتمة

الحمد لله الذي لا تضيع ودائعه، الحمد لله حمداً كثيراً إذ وفقني إلى معالجة مفردات هذا البحث، وأملّي به سبحانه عظيم أن يدرج هذا العمل في ميزان الصالحات، فقد اجتهدت وقد أكون أصبت أو أخطأت، فالبحث في مجال القرآن الكريم ليس بالأمر الهين، فكلامه سبحانه لا ينفذ، ولا تحده دراسة بحد، فعلى الرغم من تحديد هذه الدراسة بالمفردات القليلة التي تم طرحها، إلا أن البحث في هذا المجال لا يزال واسعاً، وبحاجة إلى مزيد من المتابعة والاستقصاء، ونسأل الله العليّ القدير أن يهيء من هذه الأمة لهذا الكتاب العظيم المخلصين من أهل العلم.

هذا وعلى الرغم من قلة ما تم عرضه ومناقشته في هذه الدراسة إلا أنه خلص إلى مجموعة من النتائج وهي:

1. أن كثيراً من أمثلة المشكل مستحكمة، ولا يمكن الوقوف على المراد منها إلا بالاجتهاد بالرأي، وهذا يجعل المعاني التي اجتهد بها العلماء والمفسرون منفتحة ومحتملة جميعاً دون أن يكون هناك اتفاق على معنى واحد، من مثل لفظ (المسجور) الذي يرد سبب الإشكال فيه إلى معنيين متضادين هما المملوء والفارغ، فهذان المعنيان يترددان عند جمهور المفسرين، فكل فريق يقدم من الأدلة على صحة ما ذهب إليه من هذين المعنيين والنتيجة أن هذين المعنيين قائمان، وليس ثمة ما يرفع الإشكال عن هذا اللفظ.
2. أن بعض شواهد المشكل ينزاح عنها الإشكال بالثقافة اللغوية العالية، إذ إن صاحب النظر والثقافة اللغوية العالية يمكن أن يقف على المتعين من المعاني معتمداً على ما استقر في نفسه من معرفة لغوية، وذلك من مثل لفظ النجم في قوله سبحانه ﴿وَالنَّجْمُ

وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ فهذا اللفظ يتجاذبه معنيان، فقليل بأنه كل ما نبت على وجه الأرض

مما ليس له ساق، وقيل بأنه نجم السماء، فبالنظر إلى السياق الذي ورد فيه هذا اللفظ،

وبالنظر إلى استعمال اللغة لهذا اللفظ بمعنى النبات، كاد يستقر الرأي عند معظم

العلماء إلى أن معنى النجم في هذه الآية ليس نجم السماء وإنما هو النبات.

3. أن كثيراً من شواهد المشكل تتردد بين معاني متعددة، وعند النظر إلى هذه المعاني

يتبين أنها كلها جائزة ومحتملة، وذلك من مثل الشواهد التي يرد إشكالها إلى ظاهرة

الترادف، فالقول بالترادف لا يعطل النص، وليست المعاني المترادفة إلا معاني متقبلة

وجائزة وإن كان لبعض هذه المعاني الأولوية على بعض، وذلك من مثل انفجرت

بمعنى انبجست أو العكس، فقال بعضهم بأن الانفجار هو نفسه الانبجاس، وقال

بعضهم بأن الانبجاس أول الانفجار، فأول خروج الماء يسمى انبجاساً، وعند اتساع

الخروج وكثرته يسمى انفجاراً.

4. أن بعض شواهد الإشكال يرجع إلى نفحات بيانية وبلاغية صرفة، فعند النظر في

بعضها يلاحظ أن الإشكال يمكن أن يرتفع بحمل كثير من الألفاظ إلى المعنى، وفي

ذلك من النواحي البلاغية والبيانية ما يؤكد إعجاز القرآن، وذلك من مثل حمل كثير

من شواهد العدول عن المطابقة في التذكير والتأنيث على المعنى ومن مثل حمل كثير

من شواهد العدول على المطابقة في العدد على المعنى كذلك.

5. إن بعض شواهد الإشكال يُرد الإشكال فيها إلى الجانب الاعتباري، وذلك مثل الألفاظ

التي فسرها البعض من العلماء بمعاني مخالفة للعرف اللغوي وللمعاني التي اشتهرت

في اللغة، مثل تفسيرهم لـ (ضحكت) بمعنى الحيض، وتفسيرهم للبرد بمعنى النوم

وتفسيرهم للنصر بمعنى يرزق وغير ذلك.

6. أن بعض الإشكال يرجع السبب فيه إلى ما قرره النحاة والصرفيون من قواعد صرفية، فالمعنى العام للوصف مثلاً هو الدلالة على موصوف بالحدث، ويشتمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم المفعول واسم التفضيل، فاسم الفاعل يدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الحدوث والتجدد، وصيغ المبالغة تفيد وصف الفاعل بالحدث على سبيل التكاثر، والصفة المشبهة تدل على الموصوف بالحدث على سبيل الدوام أو شبه الدوام، واسم المفعول يدل على الموصوف بالحدث على سبيل الحدوث والتجدد، واسم التفضيل يدل على وصف صاحبه بالحدث من جهة تفضله على غيره ممن يشترك معه في الصفة نفسها. ويكشف الاستعمال القرآني أن كل بناء من أبنية الوصف له دلالات متنوعة ومتعددة يستفاد من قرائن السياق، ومعظمها يخرج عن دلالاته الأصلية التي قررها الصرفيون إلى دلالات أخرى، فصيغة فاعل مثلاً خرجت عن أصل وضعها إلى معانٍ أخرى، فقد تدل على ما يدل عليه اسم المفعول من مثل (عاصم) بمعنى معصوم، وقد تدل على ما يدل عليه المصدر من مثل الطاغية بمعنى الطغيان، وقد تدل على معنى النسب من مثل (راضيه) بمعنى فيها الرضا. وكذلك الحال بالنسبة إلى بقية الأوصاف، ومن ثم فإن جواز هذا الخروج عن الأصل في اللغة وتعارضه مع أصل الوضع كان مظهراً من مظاهر الإشكال حول معاني كثير من الصيغ.

وبعد، فهذا جهد المقل، ولا أزعم أنه جاء مبرراً من النقص، فقد قيل قديماً إنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قيل في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر. فأرجوا منه سبحانه أن أكون قد وفقت في عملي هذا، وأن يلقي قبولاً واستحساناً صلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

المصادر و المراجع

• القرآن الكريم

- 1- الألوسي، أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني:
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (بلا تاريخ).
- 2- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد:
الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكاتب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1984.
- 3- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري:
النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، 1979.
- 4- الأحوص:
ديوانه، تحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1977.
- 5- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة:
معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1985.
- 6- الأزهرى، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر:
شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، (بلا تاريخ).

7- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد.

- تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرون، الدار المصرية للتأليف و
الترجمة، القاهرة، 1964.

8- الأصمعي، عبد الملك بن قريب الباهلي:

- الأضداد، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (بلا تاريخ).

9- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

- البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الكتب،
القاهرة، 1970.

- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي
للطباعة والنشر، القاهرة، 1969.

- كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان،
1987.

10- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

- المذكر و المؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، مصر،
1981.

11- أنيس، إبراهيم:

- دلالة الألفاظ، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1997.

- اللهجات العربية، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1973.

12- أولمان، ستيفن:

- دور الكلمة في اللغة، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1992.

13- بشر بن أبي خازم:

- ديوانه، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، 1995.

14- البخاري، عبد العزيز أحمد:

- كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي، الناشر الصدف ببلشرز، كراتشي، باكستان، (بلا تاريخ).

15- البصري، أبو الحسن محمد بن علي الطيب:

- المعتمد في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1990.

16- البغوي، الحسين بن مسعود:

- معالم التنزيل، تحقيق: خالد العك و مروان سرور، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ.

17- أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى حسيني الكفوي:

- الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1993.

18- البيضاوي، عبد الله بن عمر:

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1988.

19- تأبط شراً:

- ديوانه، تحقيق علي ذي الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1984.

20- التوزي، أبو محمد عبد الله بن محمد:

- ثلاثة نصوص في الأضداد، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، بيروت- لبنان، 1996.

21- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد:

- مقدمة في أصول التفسير، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، 1988.

22- الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد:

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، (د-ت).

23- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى:

- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1960.

24- الجرجاني، علي بن محمد بن علي:

- التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ.

25- الجزائري، نعمة الله بن عبد الله بن محمد:

- فروق اللغات، تحقيق: محمد رضوان الداية، منشورات المستشارية الثقافية الإيرانية، دمشق، 1987.

26- ابن جني، أبو الفتح عثمان:

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952.

- المنصف في التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر 55، 1960.

27- الجوهري، إسماعيل بن حماد:

- الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1984.

28- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي:

- زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، درا الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ.

29- جرير:

- ديوانه، شرح محمد إسماعيل الصاوي، دار مكتبة الحياة، لبنان، د.ت.

30- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي:

- تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة، الطبعة الأولى، 1408هـ.

31- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر:

- حاشية سعد الدين التفتازاني، المطبعة الأميرية، 1998.

32- الحديثي، خديجة:

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

33- حسان بن ثابت:

- ديوانه، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، لبنان، 1974.

34- ابن الحسين، زيد بن علي:

- تفسير غريب القرآن، تحقيق: محمد جواد الحسيني، مركز النشر، قم، الطبعة الثانية، 1418هـ.

35- الحطينة:

- ديوانه، تحقيق نعمان أمين طه، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1958.

36- حلواني، محمد خير:

- المغني الجديد في علم الصرف، دار الشروق العربي، بيروت-لبنان، (بلا تاريخ).

37- الحملوي، أحمد بن محمد بن أحمد:

- شذا العرف في فن الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، 2007.

38- حمودة، طاهر سليمان:

- دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع،

الإسكندرية، (د-ط)، 1983.

39- الحموز، عبد الفتاح:

- التأويل النحوي في القرآن، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1984.

40- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي:

- البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 1992.

41- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد:

- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل

سعود، مطبوعات مركز البحث العلمي و إحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى،

1988.

42- الخفاجي، محمد علي رزق:

- علم الفصاحة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1979.

43- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد:

- مقدمة ابن خلدون، مطبعة الشعب، القاهرة، 1971.
- 44- الدايل، عبد الله بن حمد بن عبد الله،
- الوصف المشتق في القرآن الكريم، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1996.
- 45- الداية، فايز:
- علم الدلالة العربية النظرية و التطبيق دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- 46- الدجني، فتحي عبد الفتاح:
- في الصرف العربي نشأة و دراسة، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، 1979.
- 47- ابن دريد، محمد بن الحسين:
- جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1978.
- 48- الدريني، محمد فتحي:
- المناهج الأصولية، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1997.
- 49- الرازي، فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر:
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1990.
- 50- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد:
- المفردات في غريب القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت- لبنان، (د-ت).
- 51- الرضي الأسترابادي، نجم الدين محمد بن حسين:

- شرح الرضي على الشافية لابن الحاجب، مطبعة حجازي، مصر، الطبعة الأولى، 1396هـ.

- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة الثالثة، 1982.

52- الزبرقان بن بدر:

- شعر الزبرقان بن بدر وعمر بن الأصم، تحقيق سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984.

53- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري:

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408هـ.

- إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، الطبعة الرابعة 1999.

54- الزجاج، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوند:

- الأمالي في المشكلات القرآنية و الحكم والأحاديث النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1990.

55- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله :

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1391هـ.

56- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي:

-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق

المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 2001.

- المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، (د-ت).

57- زهير بن أبي سلمى:

- ديوانه، بشرح الأعلمي الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، طبعة دار الكتب

المصرية، د.ت.

58- الزيايدي، حاكم مالك:

- الترادف في اللغة، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، بغداد، 1980

59- الشوكاني، محمد بن علي:

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان،

الطبعة الثانية، 2001.

60- الصالح، صبحي:

- دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية عشرة، 1989.

61- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبع دار إحياء الكتب

العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه بمصر، (بلا تاريخ).

62- طافش، رائد فريد:

- العدول الصرفي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور سمير إسستيتية،

جامعة اليرموك، إربد، 1998.

63- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير:

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المعروف تفسير الطبري، ضبط و تعليق: محمد

شاکر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

64- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي:

- الأضداد في كلام العرب، تحقيق: عزة حسن، مجمع دمشق، الطبعة الأولى، 1993.

65- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد:

- تفسير التحرير و التنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

66- ابن عباس، عبد الله بن عباس:

- كتاب اللغات في القرآن، برواية ابن حسنون عن ابن عباس، تحقيق: صلاح الدين

المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة، 1978.

67- عبد الباقي، محمد فؤاد:

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع،

بيروت-لبنان، 2000.

68- عبد التواب، رمضان:

- فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999.

69- أبو عبيدة، معمر بن المثنى:

- مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، دار الكتب، مصر، الطبعة الأولى، 1994.

70- عدي بن الرقاع:

- ديوانه، تحقيق الشريف الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1985.

71- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن موفق:

- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورت دار الآفاق الجديدة، بيروت-

لبنان، الطبعة الأولى، 1970.

72- العطار، حسن بن محمد:

- حاشية العطار على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1993.

73- ابن عطية، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن:

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: أحمد صادق الملاح، القاهرة،

1388هـ.

74- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري:

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار

إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1996.

75- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت- لبنان،

الطبعة الثانية، 1997.

76- علقمة الفحل:

- ديوانه، تحقيق لطفي الصقال وريّة الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط1، 1969.

77- عمر، أحمد مختار:

- علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1998

78- الغرناطي، أحمد بن إبراهيم:

- ملك التأويل، تحقيق: سعيد فلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1983.

79- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي:

- الصاحبى فى فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب فى كلامها، تحقيق: عمر فاروق

الطباع، مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1993.

- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان،

الطبعة الأولى، 1991.

80- الفاخري، صالح سليم:

- علم التصريف العربى، منشورات ELGA، 1999.

81- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

- المذكر و المؤنث، تصحيح مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة

الأولى.

- معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور، بيروت-لبنان، (بلا تاريخ).

82- الفراهيدي، الخليل بن أحمد:

- العين، تحقيق: مهدي المخزومي، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، 1983.

83- الفرزدق:

- ديوانه، دار صعب، بيروت، د.ت.

84- فريحة، أنيس:

- نظريات فى اللغة، دار الكتاب اللبنانى، بيروت-لبنان، 1973.

85- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى:

-- تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة

الثالثة، 1981.

- تفسير غريب القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1398هـ.

86- القرافي، شهاب الدين أبو العباس:

- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1973.

87- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد:

- الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1966.

88- قطرب، محمد بن المستنير:

- كتاب الأضداد، تحقيق: حنا حداد، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، 1984.

89- ابن كثير، إسماعيل بن عمر:

- تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1401هـ.

90- الكرمانى، محمود بن حمزة بن نصر:

- أسرار التكرار في القرآن الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1976.

- البرهان في توجيه متشابه القرآن، تحقيق: أحمد عز الدين عبد الله، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، المنصورة، ج م ع، الطبعة الثالثة، 2004.

91- قيس بن الخطيم:

- ديوانه، ناصر الأسد، مكتبة الخانجي، ط3، 2002.

92- الكميت:

- ديوانه، تحقيق داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، 1969.

93- لبيد بن ربيعة:

- ديوانه، شرح الطوسي، قدم له ووضع فهرسه حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

94- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله:

- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967.

95- الماوردي، أبو حسن علي بن محمد بن حبيب:

- تفسير الماوردي، دار المتب العلمية، بيروت- لبنان، 1992.

96- المبارك، محمد:

- فقه اللغة و خصائص العربية، مطبعة جامعة دمشق، 1960

97- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

- الكامل في اللغة و الأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1993.

- المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، القاهرة، 1970.

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1963.

98- المرزوقي:

- شرح المرزوقي على الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.

99- المصري، أحمد بن محمد:

- التبيان في تفسير غريب القرآن، تحقيق: فتحي الدابولي، دار الصحابة للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

100- مكرم، عبد العال سالم:

- غريب القرآن في عصر الرسول و الصحابة و التابعين، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

101- مكى، أبو محمد بن أبي طالب القيسي القيرواني:

- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، اليمامة للطباعة و النشر والتوزيع، دمشق- بيروت، الطبعة الثالثة، 2000.

102- المناوي، محمد عبد الرؤوف:

- التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1990.

103- المنجد، محمد نور الدين:

- الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1999.

- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1997.

- التضاد في القرآن الكريم، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

104- المنذري، عمر بن مسعود:

-كشف الأسرار، وزارة التراث القومي و الثقافي، سلطنة عمان، 1983.

105- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري:

- لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1999.
- 106- النائلة، عبد الجبار علوان:
- الصرف الواضح، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد، 1988.
- 107- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل:
- إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1977
- 108- نحلة، محمود أحمد:
- دراسات قرآنية في جزء عم، دار المعرفة، الإسكندرية، 1988.
- 109- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب:
- الفهرست، دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1987.
- 110- النسفي، حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد:
- تفسير النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1982.
- 111- نصار حسن:
- المتشابه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- 112- النماس، مصطفى أحمد:
- الضياء في تصريف الأسماء، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1993.
- 113- النمر بن تولب العكلي:
- ديوانه، تحقيق حمودي القيسي، المعارف، بغداد، 1388هـ.
- 114- نواصرة، راضي:
- اللهجات القبائل الواردة في القرآن الكريم، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، 2005.

115- النيسابوري، الحسن بن محمد:

- غرائب القرآن و رغائب الفرقان، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1996.

116- ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري:

- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: (إن رحمة ربك قريب من المحسنين)، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1985.

117- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران:

- الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، 1973.

118- وافي، علي عبد الواحد:

- فقه اللغة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.

119- اليازجي، ناصيف:

- الجمانة في شرح الخزانة، مكتبة دار البيان، بغداد، 1982.

120- آل ياسين، محمد حسين:

- الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، 1974.

121- يعقوب، إميل:

- فقه اللغة العربية و خصائصها، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،

1982.

122- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين بن محمد الحنبلي:

- العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت-
لبنان، 1980.

123- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي:

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت-لبنان، مكتبة المثنى، القاهرة، 1988.

- شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة
الأولى، 1973.

Abstract

The current study discussed the linguistics problem in the Holy Quran. The study is divided into an introduction, three chapters and a conclusion. The first chapter contained the definition of problem and differentiating between it and the similarities and brief. Chapter two was devoted to the search in the aspects of the problem in the indication of the singular word in the Holy Quran, this chapter was divided into five subjects, a problem for contradiction, a problem related to the common verbal aspect, the problem related to the Synonym, a problem related to the opposition between the spelling and the meaning and the last subject discussed the problem caused by the differences in languages and accents.

The third chapter, dealt with the problem from grammatical view, this chapter was divided into four subjects those are, the problem resulted from the differences in the origin of the word and the derivation, problem resulted from the mismatch in the number, and problem resulted from the differences in Masculine and Feminine words. Meanwhile, the last subject discussed the continuity in grammatical shapes. Finally, the conclusion contained several findings that been reached by the researcher.